الذي هو أحقُّ به من الذِّكر .

وقال الآخَرُ :

لَعَمْرُكَ ماخَشِيتُ على عَدِيٍّ ∴ سُيوفَ بني مُقَيِّدةِ الحِمارِ

ولكنِّي خَشِيتُ على عَدِيٍّ ∴ سُيوفَ القومِ أو إيّاكَ حارِ [1]

فهذا موقعُ [2] المُنْفَصِلِ ؛ لأنَّه وَلِيَ حرفُ العَطْفِ .

وتقولُ : إنَّ إيّاكَ رأيتُ ، فيجوزُ على : إنَّه إيّاكَ رأيتُ ، ولايجوزُ على : إنَّكَ رأيتُ ؛ لأنَّه موقعُ المُتَّصِلِ الذي يلي العاملَ ، وليس كذلك إذا قُدِّرَ على : إنَّهُ ؛ لأنَّ (إنّ) حينئذٍ لاتَعْمَلُ في : إيّاكَ ، وإنَّما هو بمنزلةِ : إيّاكَ رأيتُ [3] .

وتقولُ : إنَّ أَفْضَلَهم لقيتُ ، فيجوزُ على : إنَّه أَفْضَلَهم لقيتُ ، على أنْ يكونَ معمولَ : لقيتُ ، ويجوزُ على : إنَّ أَفْضَلَهم لقيتُه [4] ؛ لأنَّ حَذْفَ الهاءِ يتكافأُ في الموضعَيْنِ [5] .

وتقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِي إيّاكَ ، ويجوزُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِيكَ [6] ؛ لأنَّ المصدرَ في أوسطِ المراتبِ من العَمَلِ ، ولَمْ تَسْتَحْكِمْ علاماتُ الإضمارِ فيه كما تَسْتَحْكِمْ فيما

---

(١) تقدَّما في : ص ٥٩٥ .

(٢) ب : موضع .

(٣) يريد أنَّ هذا المثال ليس فيه سوى وجهٍ واحدٍ ، وهو أن يكون اسم إنّ محذوفاً وهو ضمير الشأن ، وحذفُه قبيحٌ في الكلام ، جائزٌ في الشعر ، ويكون (إيّاك) مفعولاً مقدّماً على الفعل ، ولايجوز أن يكون اسم إنَّ ؛ لأن اسمها إذا وقع ضميراً وجب أن يتّصل بها . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب ، التعليقة ٢ / ٧٩ .

(٤) فيكون : أفضلهم ، اسم إنَّ . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب .

(٥) قول الشارح يُفهم منه أن الحذف في الموضعين سواء ، وفي المسألة خلافٌ بين البصريين والكوفيين ، يقول السيرافي بعد أنْ ذكر الوجهين : « وجميعاً غير مستحسنٍ عند البصريين في الكلام ، وأقبحُهما عندهم حذف الضمير من : إنَّ ، وأقبحُهما عند الكوفيين حذفُ الهاء من : رأيت » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب .

(٦) المختار في الضمير الواقع مفعولاً لمصدر مضاف إلى الفاعل الانفصالُ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٧ ، الأصول ٢ / ١١٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٩ أ ، التعليقة ٢ / ٨٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٤ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٣ - ١٥٤ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٧ - ٩٨ .

لَـهُ أقـربُ المراتب [في][1] العَمَلِ ، وهو الفـعلُ ؛ ولذلك جـازَ في الفعْلِ أنْ يُبْدَأَ بالأَبْعَدِ ، فتقولُ : ضَرَبْتَني ، وضَرَبَكَ ، وضَرَبَني ، وأكْرَموني ، فتبدأُ بالأَبْعَدِ ، وهو الغائبُ[2] ، ولم يَجُزْ مثلُ ذلك في المَصْدرِ ، إذا قُلْتَ : عَجِبْتُ من ضَرْبِيكَ ، وضَرْبِيه ؛ لم يَجُزْ أنْ تَبْدَأَ بالأَبْعَدِ ، فتـقـولَ : عَجِبْتُ من ضـربِكِي[3] ، ولا : ضَرْبِهِيـكَ ؛ لأنَّ الفِعْلَ يُغَيِّرُ له اللَّفظُ في الفاعِلِ ، ولايُغَيِّرُ في المَصْدَرِ عن حدِّ المفعول[4] .

وتقـولُ : كـانَ إيّاهُ ، وهو أَكْثَرُ من : كـانَه ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ حقـيـقيٍّ[5] ، فهو أقربُ إلى العاملِ الضَّعيفِ / ٥٦ أ ، وهو في مَرْتَبةِ المصدرِ ؛ لأنَّهما جميعاً في المنزلةِ الوُسْطى من العَمَلِ .

وتقـولُ : أَتَوني ليس إيّاكَ ، ولايكونُ إيّاكَ ، فـلا يجـوزُ في الاسـتـثناءِ إلا المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه كان يَضْعُفُ فيه المُتَّصِلُ ، ثُمَّ انْضَافَ إليه في الاستثناءِ ضَعْفٌ من وجهٍ آخَرَ ، وهو وقوعُهُ موقعَ : إلاّ ، فلم يَجُزْ فيه إلا المُنْفَصِلُ[6] .

وقال عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ :

لَيْتَ هذا اللَّيلَ شَهْرٌ . . لانَرى فيه عَريبا

ليـــس إيّـــايَ وإيَّـــاكِ ولانَخْـشى رَقيبـا[7]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) يعني في : ضربك ومابعده ، أما في : ضربتني ، فقد بدىء بالأبعد وهو المخاطب .

(٣) في الكتاب : ضَرْبِكَني ، بجلب نون الوقاية ، وانظر الفرق بينهما في : التعليقة ٢ / ٨٠ - ٨١.

(٤) يريد : أنَّ اتصال ضمير الفاعل والمفعول بالمصدر سواء في التغيير ؛ إذ يضاف إليهما ويحذف منه التنوين . وانظر المسألة في : الكتاب ٢ / ٢٥٨ ، الأصول ٢ / ١١٧ - ١١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ ب - ١٣٩أ-ب.

(٥) هذا قول سيبويه والجمهور ، وخالفهم ابن مالك فاختار الاتصال . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ - ١١٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٠ أ - ب ، التبصرة ١ / ٥٠٥ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٣٢ - ٦٣٥ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٩ - ١٠٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ ، التعليقة ٢ / ٨٢ .

(٧) تقدَّما مخرجين في : ص ٥٩٧ .

فهذا لايكونُ إلا بالمُنْفَصِلِ ؛ لأنَّه في موضعِ الاستثناءِ [١] .

وتقولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ أَنْتَ ، فلا يكونُ إلا بالمُنْفَصِلِ ، وكذلك : مِنْ ضَرْبِكَ هُوَ ؛ لأنَّه وَلِيَ غيرَ العاملِ ممّا لايَصْلُحُ فيه المُتَّصِلُ [٢] .

وتقولُ : قد جِئْتُكَ فوجدتُكَ أَنْتَ أَنْتَ ؛ أي : أَنْتَ على ما أَعْرِفُ لم تَتَغَيَّرْ ، والجملةُ في موضعِ الخبر [٣] .

وعلى ذلك تقولُ : أَنْتَ أَنْتَ ، وإنْ فَعَلْتَ فأَنْتَ أَنْتَ ، كأنَّه قال : فأَنْتَ الجوادُ على ماعَهِدْتُ [٤] .

وعلى ذلك تقولُ : النَّاسُ النَّاسُ ؛ أي : النَّاسُ على ماعُهِدَ منهم لم يتغيَّروا [٤] .

وتقولُ : قد وُلِّيتَ عَمَلاً فكُنْتَ أَنْتَ إيّاكَ ، وقد جَرَّبْتُكَ فوجدتُك أَنْتَ إيّاكَ ، فالمعنى مُتَّفِقٌ ، والتَّقديرُ مختلفٌ [٥] ؛ لأنَّ أَنْتَ تأكيدٌ [٦] ، وإيّاكَ هو الخبرُ في هذا [٧] .

---

(١) هذا مستشهد البيت وفاقاً لسيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٨ .
وبعض النحويين أورده في درج كلامه عن جواز الانفصال والاتصال فيما وقع خبراً لكان وأخواتها . وعلى هذا يجب أن تكون ليس وجملتها صفةً ، وليست استثناء . انظر : المقتضب ٣ / ٩٨ ، الأصول ٢ / ١١٨ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٣٣ ، تعليق الفرائد ٢ / ١٠١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ب - ١٣٩ أ ، المسائل المنثورة ١٠٨ .

(٣) يعني جملة : أنت أنت ، فهما مبتدأ وخبره ، والجملة في موضع المفعول الثاني لوَجَدْتَ ، إن كان بمعنى : علمت ، وإن كان بمعنى الإصابة ؛ فالجملة في موضع الحال . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤١ ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، التعليقة ٢ / ٨٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤١ ب - ١٤٢ أ .

(٥) يقارن - هنا - بين المثالين المذكورين والأمثلة الآتية : قد جئتك فوجدتُك أنت أنت ، وأنْتَ أنت ، وإنْ فعلت فأنت أنتَ . فالمعنى فيها جميعاً : أنت على ماعُهِدت عليه ، والاختلاف في حكم (أنت) ، ففي المثالين هي تأكيد ، وفي الأمثلة الأخرى خبرٌ .

(٦) ويجوز أن تكون فصلاً . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٢ أ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٢ أ .

وتقولُ : قد جُرِّبْتَ فكُنْتَ كُنْتَ ، بالتَّكريرِ ؛ للتَّأكيدِ على أنَّه على ماعُهِدَ ، لم يَتَغَيَّر . ويجوزُ : قد جُرِّبْتَ فكُنْتَ ، بحذفِ الخبرِ على هذا [1] ؛ أيْ : فكُنْتَ على ماعُرِفَ ، لمَ تَتَغَيَّرْ .

---

(١) الخبر محذوف سواء كُرِّرت (كنت) أم لم تكرر .

وهذه المسألة ذكرها سيبويه في آخر الباب ، وقد اختلفت نسخ الكتاب فيها :

- ففي طبعتي بولاق وهارون : « وعلى هذا الحدّ تقول : قد جُرِّبتَ فكنتَ فكنتَ ، إذا كرَّرتها توكيداً ، وإنْ شئت جعلت : كنت ، صفةً ؛ لأنَّك قد تقول : قد جُرِّبت فكنتَ ، ثم تسكت » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

ومراده بالحدِّ حذف الخبر ، أما قوله : إنْ شئت جعلت : كنت ، صفةً ؛ فمشكلٌ ، ذلك أنَّ كنتَ تحتمل ثلاثة أوجه :

١ - أنْ تكون توكيداً ، وسيبويه يطلق عليه الصفة ، ولكن إرادته هنا غير محتملة ؛ لأنَّه ذكره قبلُ ، فإعادته لغوٌ .

٢ - أنْ تكون حالاً ، ويعارض إرادته - هنا - أنَّ سيبويه لم يُطلق الصِّفة على الحال إلا إذا أراد المعنى اللغوي ، ولم يجعله مصطلحاً مرادفاً للحال . انظر : الكتاب ١ / ٢٤٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ (هارون) . وذكر ابن مالك أنّ قد يُسمّيها صفةً ، وأورد نصوصاً يُراد بالصفة فيها المعنى اللغوي . انظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٢٣-٣٢٤ .

٣ - أن تكون خبراً ، ويُضعِّف إرادته هنا شيئان : أحدهما : أنَّه لم يُسمِّ الخبر صفةً ، والآخر : قوله معللاً كون : كنت ، صفةً : « لأنَّك قد تقول : قد جُرِّبت فكنتَ ، ثم تسكت » ، فلو كان المراد الخبر ، لم يكن لهذا التعليل معنى .

وفي نسخة السيرافي : « وعلى هذا الحدّ تقول : قد جُرِّبت فكنتَ كنت ، إذا كرَّرتها توكيداً ، وإنْ شئت جعلت : أنت ، صفةً » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ أ ، والكلام فيها غير مستقيم .

وفي نسخة مبرمان - على مانقل السيرافي - : « وعلى هذا الحدّ تقول : قد جُرِّبتَ فكنت أنت ، إذ كرّرتها توكيداً ، وإن شئت جعلت أنتَ صفةً » . شرح السيرافي ٣ / ١٣٨ أ . وعلَّق السيرافي بأن الكلام يستقيم عليها ، وفيها سقطٌ ، فيما يظهر ؛ لأنَّ مراده بالصِّفة التوكيد ، كما ذكر السيرافي نفسه ، فلو كان الكلام تاماً لكان قوله : وإنْ شئت جعلت أنت صفةً ؛ لغواً ؛ لأنَّه ذكر التوكيد قبلُ

وأتمُّ النُّسخ نسخة الفارسي ؛ إذ جاء النَّص فيها على النحو الآتي : « وعلى هذا الحدِّ تقولُ : قد جُرِّبتَ فكنت [كنت] إذا كرَّرتها توكيداً ، وإنْ شئتَ قلت : قد جَرَّبتُك فكنتَ أنتَ ، جعلتَ أنت صفةً ؛ لأنَّك قد تقول : قد جَرَّبتُك فكنتَ ، ثم تسكت » . التعليقة ٢ / ٨٣ .

وعليها يكون قوله : « وإنْ شئت .... الخ » ، استئنافاً وحديثاً عن مسألة أخرى ، وهو ما أرجِّحه ؛ لأن المراد بالصفة - هنا - التوكيد ، يَدُلُّ على ذلك مايأتي :

أولاً : أنَّ سيبويه يُطلق الصِّفة على التوكيد في مواضع كثيرة ، ومنها هذا الباب ، إذ قال : « وإن شئت قلت : قد وُلِّيت عملاً فكنت أنت إياك ... ، جعلت أنت صفةً » . الكتاب ٢ / ٣٥٩ .

ثانياً : أنَّه علل كون أنت صفةً في هذه المسألة بأنك قد تقول : قد جُرِّبتَ فكنتَ ، ثم تسكت ، وهذه العلة ذكرها قبل لكون أنت توكيداً في : أنت أنت . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ .

ومن هنا يتبيَّن أنَّ مراده بالصِّفة التوكيد . ولايستقيم ذلك إلا على مافي نسخة الفارسي ؛ لما تقدَّم عند الحديث عن النسخ الأخرى .

بابُ الإضمارِ فيما جَرى مَجرى الفِعْلِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الإضمارِ فيما جَرى مَجرى الفِعْلِ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في الإضمارِ فيما جرى مجرى الفعل ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَسْتتر فيه الضَّميرُ كما يَسْتَتِر في الفِعْلِ ؟ .

وما الذي يجري مَجرى الفعل [٣] ؟ ومِنْ أيِّ وجهٍ جَرَتْ إنَّ وأخواتُها ، ورُوَيْدَ وأخواتُها مجرى الفِعْلِ ؟ ومافي أنَّها تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ مايوجبُ أنَّها بحقِّ الشَّبَهِ للفِعْلِ ، لابحقِّ الأَصْلِ ؟.

وماحكمُ : عليكَ زيداً ، ورُوَيْدَ زيداً ، إذا كُني عنه ؟ ولِمَ كان [٤] / ٥٦ب الوجهُ : عليكَهُ ، ورُوَيْدَهُ [٥] ؟ ولِمَ جاز : عليكَ إيّاه ، ورُوَيْدَ إيّاه ، على ضَعْفٍ ؟ [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن حكم الضمير الواقع اسماً لإنّ وأخواتها ، والواقع مفعولاً لأسماء الأفعال ،كما تكلَّم عن حكم ضمير المفعول إذا فصل عن الفعل بشبه جملة ، وبيَّن الفرق بينه وبين المفصول بإلا .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك : إنّ ولعلّ وليت وأخواتها ، ورويد ورويدَك وعليك وهَلُمَّ ، وما أشبه ذلك » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٤) معاد في : أ .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « لاتقول أنْ تقول : عليك إيّاه ، ولارُويدَ إيّاه ؛ لأنَّك قد تقدر على الهاء ، تقول : عليكَهُ ، ورويَده ، ولاتقول : عليك إيّاي ؛ لأنَّك قد تقدر على : ني » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٠ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو قُلْتَ : عليك إيّاه ، كان هاهنا جائزاً في : عليكَ وأخواتها ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ وإنْ شُبِّه به ، ولم تقو العلاماتُ هاهنا كما قويت في الفعل ، فهي مضارعةٌ في ذلك للأسماء » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

ولِمَ كان الوجهُ : عليكَني ، دونَ : عليكَ إيّايَ ؟ [١] .

وماوجهُ قولِ العَرَبِ : عليك بي ، وعليك بنا ، على رفض : ني ، ونا ، مع : عليك ؟ ومافي هذا أنَّه وصْلُ الضَّميرِ بما لايكون إلا عاملاً من غيرْ أنْ يَنْقُضَ المعنى [٢] ؟ .

ولِمَ جازَ : عليك إيّاهُ ، ولم يجز : إنَّ إياهُ ؟ وهل ذلك لأنَّ إيّاهُ في المرتبةِ الثَّانيةِ مع : عليكَ ؛ إذْ ضميرُ الفاعلِ مرفوعٌ في : عليكَ ، يَدُلُّكَ على ذلك جوازُ تأكيدِه ، وليس مع إنَّ ضميرٌ أَصْلاً ؟ [٣] .

وماحكمُ : رأيتُ فيها إيّاكَ ؟ ولِمَ قَبُحَ ، ورأيتُ اليومَ إيّاكَ [٤] ؟

وهل يجوزُ على هذا [٥] : ضَرَبَ زيدٌ إيّاكَ ، و [٦] إنَّ فيها إيّاكَ [٧] ؟ وهل يَلْزَمُ على هذا امتناعُ : ماأتاني إلا أَنْتَ ، ومارأيتُ إلا إيّاكَ ؟ [٨] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وحدثني يونس أنَّه سمع من العرب مَنْ يقول : عليكَني ، من غير تلقينٍ » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومنهم مَنْ لايستعمل : ني ، ولانا ، في ذا الموضع ؛ استغناءً بعليكَ بي ، وعليكَ بنا عن : ني ، ونا ، وإيّاي ، وإيّانا » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٣) أشار سيبويه إلى هذه المسألة في قوله : « ولو قلتَ : عليكَ إياه ، كان هاهنا جائزاً في : عليك وأخواتها » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : رأيتُ فيها إياك ، ورأيتُ اليوم إيّاه ؛ مِنْ قِبَل أنك قد تجدُ الإضمارَ الذي هو سوى : إيّا ، وهو الكاف التي في : رأيتُك فيها ، والهاء التي في : رأيتُه اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلّموا بإيّاك ؛ استغنوا بهذا عن إيّاك وإيّاه » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٥) بعده في ب : ضمير .

(٦) أ ، ب : في .

(٧) هذا سؤال عن قول سيبويه : « ولو جاز هذا لجاز : ضَرَبَ زيدٌ إيّاك ، وإنَّ فيها إيّاك ، ولكنَّهم لما وجدوا : إنَّك فيها ، وضَرَبَه زيدٌ ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا : إنَّ فيها إيّاك ، وضَرَبَ زيدٌ إيّاك ؛ استغنوا به عن : إيّا» . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ (هارون) .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا : ما أتاني إلا أنتَ ، ومارأيتُ إلا إيّاك ، فإنَّه لايدخُل على هذا ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّه لو أخَّر (إلاّ) كان الكلام محالاً ، ولو أسقط (إلاّ) لانقلب المعنى ، وصار الكلامُ على معنىً آخر » . الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ (هارون) .

بابُ الإضمارِ الذي يجوزُ في الشِّعر[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الإضمارِ الذي يجوزُ في الشِّعر ممّا لايجوز .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الإضمارُ الذي يجوزُ في الشِّعر ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ جاز فيه أنْ يَقَعَ المُنْفَصِلُ مَوْقِعَ المُتَّصِلِ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ يَقَعَ ذلك في حروفِ الجرِّ ؟

وما الشَّاهِدُ في قولِ حُميد الأرقطِ :

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيّاكا[٢]

وقولِ الآخرِ[٣] :

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايجوزُ في الشِّعر من إيّا ولايجوز في الكلام . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٢ (هارون) .

(٢) ب : إياك .

والبيت من الرجز ، وقبله :

أَتَتْك عَنْسٌ تَقْطَعُ الأراكا

العَنْس : الناقة الشديدة ، وقوله : تقطع الأراك ؛ أي : تقطع الأراضي التي هي منابت الأراك . انظر : الخزانة ٥ / ٢٨١ .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٢ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، المحلى ٦٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب ، الخصائص ١ / ٣٠٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٥٨ ، المتبع ٢ / ٤٦٧ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٩ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٩٥ .

(٣) مختلفٌ فيه على قولين :

أ - قيل : هو ذو الإصبع العَدواني حُرثان بن مُحرِّث من عَدوان بن عمرو بن قيس عيلان « ... - نحو ٢٢ ق هـ » ، شاعرٌ جاهليٌ معمَّرٌ . انظر لترجمته : المعمّرين ١٢٣ ، الشعر والشعراء ٢ / ٧٠٨ - ٧٠٩ ، الخزانة ٥ / ٢٨٤ - ٢٨٧ . والبيت له في :ديوانه ٧٨ ، الجيم ٣ / ٤٠ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٧٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٥٦ .

ب - وقيل : هو أبو بَجيلة . انظر : الخصائص ٢ / ١٩٤ .

كأنّـــا يـــومَ قُـــرَّى إنَّمـــا نَقْتُـــلُ إيَّانـــا [1] ؟.

---

(١) من بحر الهزج ، من أبيات أولها :

لقينـا منهـمُ جَمْعـاً .·. فأوفـى الجمـعُ ماكانـا

قُرَّى : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، وقيل : ماءة قريبةٌ من تَبالة ، وهي بلدةٌ صغيرةٌ في اليمن . انظر : الخزانة ٥ / ٢٨٢ .

انظر : الكتاب ٢ / ١١١ ، ٣٦٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب ، إعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٢٧١ ، تهذيب الألفاظ ١ / ٢١٠ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٩ ، التخمير ٢ / ١٤٩ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٢ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦١ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٧ أ .

باب إضمارِ المجرور[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إضمارِ المجرورِ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إضمارِ المجرورِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ للمجرورِ إضمارٌ مُنْفَصِلٌ ؟ .

ولِمَ استوتْ علامةُ إضمارِ المنصوبِ والمجرورِ المُتَّصِلِ إلا في الإضافةِ إلى نفسِ المُتكَلِّمِ ، نحو : بي ، و لي ، و عِنْدي ؟[٣] .

وماحكمُ : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، إذا كانَ عمرٌو مخاطباً ؟ ولِمَ وَجَبَ فيه : مررتُ بزيدٍ وبِكَ ، على إعادةِ الجارِّ ، ومامررتُ بأحدٍ إلا بك؟ وهل ذلك لأنَّ الكافَ وأخواتِها لاتكونُ إلا مُتَّصِلةً بالعاملِ ؟[٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٢ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن ضمائر الجر ، ثم بين حكم عطفها على اسم مجرور ، ووقوعها مستثنى .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنَّ إضمارَ المجرور علاماتُه كعلامات المنصوب التي لاتقع مواقعَهنّ إيّا ، إلا أنْ تضيف إلى نفْسك نحو قولك : بي ، ولي ، وعندي » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقول : مررتُ بزيدٍ وبك ، ومامررتُ بأحدٍ إلا بك ، أعدتَ مع المضمر الباءَ ؛ مِنْ قِبَل أنّهم لايتكلّمون بالكاف وأخواتها منفردةً ، فلذلك أعادوا الجارَّ مع المضمر » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

الجوابُ عن البابِ الأوّل [١] :

الذي يجوزُ في الإضمارِ فيما جرى مجرى الفعل الضَّميرُ المُتَّصِلُ .

ولايجوزُ أنْ يَسْتَتِرَ فيه الضَّميرُ / ٥٧أ كما يَسْتَتِرُ في الفِعْلِ ؛ لأنَّ هذا من خاصَّةِ الفِعْلِ التي تَجِبُ له بقوَّةِ عَمَلِه ، وهو لئلا يَخْلُوَ من الفاعلِ مُظهراً أو مُضمراً ، فإذا استُغني عن إظهارِه ؛ أُضْمِرَ واسْتَتَرَ في الفِعْلِ ؛ حتّى يكونَ انعقادُه به على أتمِّ مايُمْكِنُ ، في أعلى مَرْتَبةٍ من الانعقادِ الذي ليس فوقَه ماهو أعلى منه ، وقد بَيَّنا لِمَ كانَ أقوى العواملِ [٢] .

ومايجري مجرى الفِعْلِ في العمل إنَّما يكون له العَمَلُ بحقِّ الشَّبهِ ، فالضَّميرُ المُتَّصِلُ يجوزُ له ؛ لأنَّه عاملٌ قد وَلِيَه الضَّميرُ ، وذلك في باب إنَّ وأخواتِها ، وباب رُوَيْدَ وأخواتِها ممّا يتعدَّى إلى مفعولٍ [٣] .

فإذا قلت : عليكَ زيداً ، أو رُوَيْدَ زيداً ، ثم كَنَيْتَ عن زيدٍ ؛ قلت : عَليكَهُ ، ورُوَيْدَهُ [٤] .

ويجوز : عليكَ إيّاه [٥] ، ورُوَيْدَ إيّاه [٦] ؛ لأنَّه في المرتبةِ الوسطى من مراتبِ

---

(١) يعني باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل .

(٢) انظر ماتقدم في : ص ٥٩٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ .
وذكر السيرافي أنّ (إنّ) وأخواتها أقوى في الاتصال من سائر مافي الباب ، ثم (رويد) ، ثم (عليك) .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٠ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح الكافية ٢ / ١٦ ، الارتشاف ١ / ٤٧٩ .

(٥) ذكر سيبويه وابن السراج هذا بعد أنْ بيَّنا أنَّ الوجه الاتصال . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، وذكر الفارسي أنَّه قبيح . انظر : المسائل المنثورة ١٠٨ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ ، الارتشاف ١ / ٤٧٩ .

(٦) أشار إلى هذا سيبويه في قوله : « ولو قلت : عليك إيّاه ، كان هاهنا جائزاً في : عليك وأخواتها » . الكتاب ٢ / ٣٦١ . ولم يرد قوله : « في عليك وأخواتها » في نسخة السيرافي ؛ ولذا قال : « ورأيتُ في تفاسيره جواز الضمير المنفصل في : رويد ، وماذكره سيبويه » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ ، ونحوه ذكر أبو حيان في : الارتشاف ١ / ٤٧٩ . وانظر : شرح الكافية ٢ / ١٦ .

العواملِ ، مع أنَّه في تقديرِ ماقد فَصَلَه الفاعلُ الذي له ضميرُ المرفوعِ [١] . ومثل ذلك : عليكَني [٢] ، وعليك إياي ، والمُتَّصلُ أولى ؛ لأنَّه عاملٌ يجري مَجرى الفعل .

وبعضُ العرب يقولُ : عليكَ بي ، وعليك بِنا ، على رَفْضِ : ني ، ونا ، مع : عليك [٣] ؛ لأنَّه لما ضَعُفَ الضَّميرُ المُتَّصلُ ، وكان لحَاقُ الباءِ لايُغَيِّر المعنى ؛ اختارَه [٤] ؛ ليكونَ الضَّميرُ المُتَّصلُ فيما يقْوَى فيه دُونَ مايَضْعُفُ فيه .

ويجوزُ : عليكَ إيّاه ، ولايجوزُ : إنَّ إيّاهُ ؛ لأنَّ إيّاهُ في : عليكَ إيَّاهُ ، وَقَعَ مَوْقِعاً مُنْفَصِلاً من العاملِ في التَّقديرِ بالفاعلِ ، وليس كذلك بابُ : إنَّ ، والدَّليلُ على أنَّ معه ضميراً مرفوعاً مقدَّراً [٥] جوازُ تأكيده في : عليكُمْ أَنْفُسَكم زيداً [٦] .

وتقولُ : رأيتُ فيها زيداً ، فإنْ كَنيتَ عنه بضميرِ المُخَاطَبِ ؛ قلتَ : رأيتُكَ فيها ، ولايَحْسُنُ : رأيتُ فيها إيّاكَ ، ولا رأيتُ اليومَ إيّاكَ ؛ لأنَّه يُمكنُ المُتَّصلُ مِنْ غيرِ أنْ يَقْلِبَ المعنى ، ولايُغَيِّرُه عن حدِّ الأَولى [٧] ؛ فلهذا قَبُحَ : رأيتُ فيها إيّاكَ ، وكذلك يَقْبُحُ : ضربَ زيدٌ إيّاك ، وإنّ فيها إيّاك [٨] .

ولايَلْزَمُ على هذا امتناعُ : مارأيتُ إلا إيّاكَ ، وما أتاني إلا أَنْت ، لأنَّ هذا لو أُتي فيه بالمُتَّصلِ ؛ لانْقَلَب المعنى ؛ إذْ يصيرُ : مارأيتُكَ ، ومأَتَيْتَني [٩] .

---

(١) سيبيِّن قريباً أنَّ أسماء الأفعال مُقَدَّرٌ فيها ضميرُ الفاعل .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ أ ، الارتشاف ١ / ٤٧٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ ، الأصول ٢ / ١٢٠ .

(٤) ب : أجازه .

(٥) في أ ، ب : ضميرٌ مرفوعٌ مُقَدَّرٌ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، المقتضب ٣ / ٢١٠-٢١١ .

(٧) يريد بحدِّ الأولى : تقديم ضمير الأنبه على الفعل ، فوصْلُه يَسْتَلزم تأخيرَه وتغيير الكلام عن هذا الحد . وفي المثالين المذكورين لم يقدَّم الضمير على الفعل ، فوصله - إذن - لايُغَيِّر الكلام عن ذلك الحدّ ؛ لعدم وجوده أصلاً .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ .

(٩) ذكر سيبويه أنّ وصل (إيّا) الواقعة بعد إلا بالفعل العامل فيها يلزم منه أحد أمرين ، الأولُ : تأخير إلا ، وهذا لايصح له معنى . والثاني : إسقاطها من الكلام ، وهذا يقلب المعنى ، واكتفى الشارح بالثاني . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦١ - ٣٦٢ ، التعليقة ٢ / ٨٥ .

وكذلك لايَلْزَمُ عليه امتناعُ : إيّاك رأيتُ ؛ لأنَّه يُوجِبُ تغييرَ المعنى عمّا هو أَولى ؛ إذ الأَولى في الأَنْبَهِ الأَعْرفِ تقديمُه في صدرِ الكلام / ٥٧ ب إذا أُرِيدَ البيانُ عن منزلتِهِ [١].

---

(١) انظر ماتقدم في : ص ٥٩٢ هـ ٣ .

الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في الشِّعر من الإضمارِ وقوعُ المُنْفَصِلِ مَوْقِعَ المُتَّصِلِ ، ولايجوزُ أنْ يَقَعَ المُنْفَصِلُ مَوْقِعَ المُتَّصِلِ في المجرورِ ؛ لأنَّ المجرورَ ليس له مُنْفَصِلٌ كما للمرفوعِ والمنصوبِ .

وقال حُميدٌ الأرقطُ :

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيّاكا [٢]

فأوْقَعَ إيّاكَ مَوْقِعَ الكافِ في : بَلَغَتْكَ [٣] .

وقال الآخَرُ :

كأنّا يومَ قُرَّى إنَّما نَقْتُلُ إيّانا [٤]

في موضعِ : نَقْتُلُ أَنْفُسَنا [٥] .

---

(١) يعني باب الإضمار الذي يجوز في الشعر .

(٢) تقدم تخريجه في : ص ٦٠٧ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٢٠ ، وقال السيرافي : « وكان الزجاج يقول : أراد : بَلَغَتْك إياك ، وهذا لايُخرجه من الضرورة ؛ لأنَّه إذا أراد الكاف وحذفَها ؛ فهو ضرورة ، ولو أخرجه تقديرُ هذا عن الضرورة ؛ لجاز : ضربتُ إيّاك ، على هذا التقدير ، وليس هذا بشيءٍ » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب .

(٤) تقدم مخرجاً في : ص ٦٠٨ .

(٥) قال السيرافي : « وأما قوله : نقتل إيانا ؛ فهو أقل ضرورة ؛ وذلك أنَّه لايمكن أنْ يأتي بالضمير المتصل فيقول : نقتلنا ؛ لأنَّه لايتعدّى فعلُه إلى ضميره ، وكان حقُّه أن يقول : نقتل أنفسَنا ، فجاء بالمنفصل فجعله مكان : أنفسنا ؛ لأنهما يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنىً في نحو قولك : ما أكرمتُ إلا نفسَك ، وما أكرمتُ إلا إيّاك ، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول : إنما نقتُلُ إيانا ، محمولٌ على : مانقتلُ إلا إيانا ؛ لأنَّ في : إنَّما ، معنى تقليلٍ ونفيٍ . ولايخرجُه ذلك عن الضرورة ؛ لأنَّك لو قلتَ : إنما نخدمُك لتُحْسِنَ إلينا ؛ لم يجز : إنَّما نخدم إياك ، إلا في الضرورة » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٣ ب ، وانظر : شرح المفصل ٣ / ١٠٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٤٨ - ١٤٩ .

الجوابُ عن البابِ الثالث [١] :

الذي يجوزُ في إضمارِ المجرورِ الضَّميرُ المُتَّصِلُ الذي يكونُ للمنصوبِ ؛ للمؤاخاة [٢] بينَ الجرِّ والنَّصبِ [٣] .

ولايجوزُ للمجرورِ ضميرٌ مُنْفَصِلٌ ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّه لايُفْرَقُ بينَ الجارِّ والمجرورِ ، ولايُقَدَّمْ عليه [٤] .

وتستوي علامةُ الضَّميرِ المنصوبِ والمجرورِ المُتَّصِلِ إلا في الإضافةِ إلى نفسِ المُتَكَلِّمِ ، نحو : بي ، و لي ، وعندي ، وصاحبي ، ويكونُ قبلَها في الفِعْلِ نونٌ ؛ لِيَسْلَمَ بناءُ الفِعْلِ من لفظِ الجرِّ ، كقولك : ضَرَبَني ، ويَضْرِبُني [٥] .

وتقولُ : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، فإنْ كَنيتَ عن عمرٍو ، وهو مخاطبٌ ؛ قلت : مررتُ بزيدٍ وبكَ ، وإنْ كان غائباً ؛ قلتَ : مررتُ بزيدٍ وبهِ ، فأعدتَ حرفَ الجرِّ ؛ حتَّى يَصِحَّ الضَّميرُ المُتَّصِلُ في المجرورِ [٦] .

---

(١) يريد باب إضمار المجرور .

(٢) ب : المؤاخات .

(٣) انظر في المؤاخاة بين النصب والجر : المقتضب ١ / ١٤٥ ، ٣ / ٧٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤١ أ ، أسرار العربية ٥٠ - ٥١ ، اللباب للعكبري ١ / ١٠١ - ١٠٢ ، شرح المفصل ٣ / ٨٩ .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٤ أ ، أسرار العربية ٣٤٣ - ٣٤٤ ، اللُّباب للعكبري ١ / ٤٧٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، الأصول ٢ / ١١٦ ، التعليقة ٢ / ٨٦ ، شرح المفصل ٢ / ٨٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٤ أ .

بابُ إضمارِ المفعولَينِ في الفعلِ الذي يتعدّى إلى اثنينِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في إضمار المفعولَينِ في الفعلِ الذي يتعدّى إلى اثنينِ ممّا لايجوز[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إضمارِ المفعولَينِ في الفعل الذي يتعدّى إلى اثنينِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ فيهما المُنْفَصِلُ [٣] ، ولافي الأوَّلِ منهما ؟ .

ولِمَ جازَ في الثَّاني المُتَّصِلُ والمُنْفَصِلُ [٤] ؟ ومافي وقوعه بعيداً من العاملِ بالفاعلِ والمفعولِ الأوَّلِ ، مع قُوَّةِ نُفوذِه إليه ؟ وهل نفوذُه إلى الأوَّلِ أقوى كما أنَّ عَمَلَه في الفاعلِ أقوى ؟ .

وماحكمُ : أعطانيه ، وأعطانيكَ [٥] ؟ ولِمَ جازَ بالمُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ في : أعطاني إيّاهُ ، وأعطاني إياكَ ؟ [٦] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب إضمار المفعولَينِ اللّذين تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن ضميري المفعولَينِ لفعلٍ واحدٍ ، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فبيَّن حكمهما إذا بدئ بالأقرب ، وإذا بدئ بالأبعد ، وإذا كانا غائبين ، ثم تكلم عن ضميري المفعولين اللّذين أصلهما المبتدأ والخبر .
وخُتم الباب في المطبوع بمسألة وقوع ضمير المتكلم مفعولاً لفعله ، ولم يذكرها الشارح ، ولم ترد في نسخة السيرافي . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ .

(٣) يريد : لم لايجوز أن يكونا معاً منفصلين ؟ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ المفعول الثاني قد تكون علامتُه إذا أُضْمِر في هذا الباب العلامةَ التي لاتقع إيّا موقعها ، وقد تكون علامتُه إذا أُضمر إيّا » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فأمّا علامةُ الثاني التي لاتقع إيّا موقعها ؛ فقولك : أعطانيه ، وأعطانيكَ ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلّمُ بنفسه » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ (هارون) .

(٦) هذا الوجه لم يذكره سيبويه ، وظاهر نصّه السابق أنّ الاتصال لازمٌ .

ولِمَ ترتَّبَ المفعولُ في الضَّميرِ هاهنا على أَنْ يُبدأ بالأقربِ ، ولايُبدأ بالأبعدِ ؟ فَلِمَ قَبُحَ : / ٥٨ أ أعطاهوني ، وحَسُنَ : أعطانيهِ ؟ ولِمَ قَبُحَ : أعطاكَني ، وحَسُنَ : أعطانيكَ ؟ [١].

وماوجهُ إجازةِ النَّحويينِ خلافَ التَّرتيب في هذا على القياسِ [٢] ؟ وما القياسُ الذي أَوْجَبَ جوازَه ؟ وهل ذلك لأنَّه يجوزُ بإجماعٍ : رَأَوني ، ورأيتَني ، على أَنْ يُبدأ بالأَبْعَدِ ، إلا أنَّه يَفْرُقُ بينَ الأمرَيْنِ أنَّ هناك فاعلاً ومفعولاً ، وليس في هذا إلا مفعولان ؟.

ولِمَ حَسُنَ في المُنْفَصِلِ : أعطاهُ إيّاهُ [٣] ، وأعطاكَ إيّايَ ، ولَمْ يَحْسُنْ في المُتَّصِلِ [٤] ؟ وهل ذلك لأنَّ المُنْفَصِلَ يجري مَجرى الأجنبيِّ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ والفرقِ بينَه وبينَ العاملِ ، فَلَمْ يُطالب له العاملُ بالتَّرتيبِ كما يُطالب في المُتَّصِلِ ؛ إذ يَمْنَعُ [٥] من تقديمِ المُتَّصِلِ عليه ، ولايَمْنَعُ من تقديمِ المُنْفَصِلِ ، وهذا هو المطالبةُ بالتَّرتيبِ في المُتَّصِلِ ، فلما طالب بترتيبه [٦] في الموقعِ ؛ طالب بترتيبه في الأقربِ ، وكما لم يُطالب [٧] بترتيبِ المُنْفَصِلِ في الموقعِ الذي هو أوكدُ ؛ لَمْ يُطالبْ بترتيبه [٦] في الأقربِ ، فعلى هذا كلامُ العربِ ، ومذهبُ سيبويهِ الذي يختارُه ولايجوزُ غيره ، وإنْ كانَ بعضُ

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهُوني ، فهو قبيحٌ ، لاتكلَّم به العربُ ، ولكنّ النحويين قاسوه ، وإنما قُبحَ عند العرب كراهيةَ أنْ يبدأ المتكلِّمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب » . الكتاب ١ / ٣٨٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه السابق وقوله : « وأمّا قول النحويين : قد أعطاهُوك ، وأعطاهوني ، فإنما هو شيءٌ قاسوه ، لم تكلَّم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياسُ هذا لو تُكُلِّم به كان هيِّناً » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون) .

(٣) في الكتاب : أعطاه إياي ، وهو وجه الكلام .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكن تقول : أعطاكِ إيّاي ، وأعطاه إيّايَ ، فهذا كلام العرب ، وجعلوا إيّا تقع هذا الموقع ؛ إذ قبُح هذا عندهم ، كما قالوا : إيّاك رأيتُ ، وإياي رأيتَ ؛ إذ لم يَجُزْ لهم : نِي رأيتُ ، و: لاك رأيتَ » . الكتاب ١ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون) .

(٥) ب : يمتنع .

(٦) ب : ترتيبه ، من غير الباء .

(٧) ب : وكما يطالب ، من دون لم .

النَّحويين قد أجازَ ذلك على القياسِ الذي ذكرنا ، وهو مذهبُ أبي العباسِ يُخالِفُ فيه سيبويه [١] ، وقد بانَ وجهُ الصَّوابِ في ذلك أنَّه مذهبُ سيبويه ؟ .

ولِمَ جازَ : أعطيتُكَهُ ، وأعطاكَهُ ، ولم يَجُزْ : أعطيتُهوك ، ولا أعطاهوكَ ؟[٢] .

وما الشَّاهدُ في قولِ اللَّه جلَّ وعزَّ : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾[٣] ، فالأقربُ المتكلِّمُ ، ثُمَّ المخاطَبُ ، ثُمَّ الغائبُ ؛ لأنَّ المتكلِّمَ أَخَصُّ بكلامه من المخاطب ، والمخاطبُ حاضرٌ كما أنَّ المتكلِّم حاضرٌ لكلامه ، وهو أخصُّ به في أنَّه أحقُّ بإدراكه ، ثم المخاطبُ ، ثُمَّ الغائبُ ؟[٤] .

وماوجهُ إلزامِ مَنْ أجازَ أَنْ يُبْدأَ بالأبعدِ في الضَّميرِ أنْ يقولَ : مَنَحْتَنِيْني ؟ وهل ذلك لأنَّه وَضَعَ المُتَّصِلَ غير موضعِ المُنْفَصِلِ[٥] ، فَقَبُحَ فيما يُنافر طباعَ المتكلِّمينَ بهذا اللِّسانِ ؟[٦] .

---

(١) هذا المذهب عُزي إلى المبرد في كثيرٍ من المصادر ، ولم أقف عليه في كتبه . انظر : الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، شفاء العليل ١ / ١٩٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ ، أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٥٨ - ٥٩ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإذا كان المفعولان اللّذان تعدَّى إليهما فعلُ الفاعل مخاطباً وغائباً ، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب ، فإنّ علامة الغائب العلامةُ التي لاتَقَعُ موقعهَا إيّا . وذلك قوله : أعطيتُكَه ، وقد أعطاكَه» . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون) .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ .... ﴾ هود : ٢٨ .

(٤) هذا إشارة إلى قول سيبويه : « وإنما كان المخاطب أولى بأنْ يُبدأ به مِنْ قِبَل أنَّ المخاطب أقربُ إلى المتكلّم من الغائب ، فكما كان المتكلِّم أولى بأنْ يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بأنْ يُبدأ به من الغائب » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٤ (هارون) .

(٥) كذا في النسختين . ويظهر أن (غير) تحريفُ (في) ؛ إذ يستقيم النص على النحو الآتي : « لأنَّه وَضَعَ المُتَّصِلَ في موضعِ المنفصل » .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدخلُ على مَنْ قال هذا أنْ يقول الرجلُ إذا منحتَه نفسَه : قد منحتَنِيني ؛ ألا ترى أنَّ القياس قد قَبُح إذا وضعتَ (ني) في غير موضعها » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

وماوجهُ اعتراضِ أبي العبّاسِ بأنَّ هذا تشنيعٌ كتشنيعِ ضعَّفَه أهلُ الحديثِ ؟[١] .

وهل يُفْسِدُ ذلك أنَّ التَّشنيعَ على وجهينِ ؛ أحدُهما : مايُنافِرُ طَبْعَ العاقلِ من غيرِ عادةٍ سيِّئةٍ ، والآخَرُ : مايُنافِرُ الطَّبْعَ لعادةٍ / ٥٨ ب سيِّئةٍ ؛ لأنَّ : منحتَني نَفْسي ، ليس بعادةٍ سيِّئةٍ بإجماعٍ ، فعلى هذا مُعْتَبَرُ التَّشنيعِ ؟ .

وماحكمُ المفعولَينِ إذا استويا في المنزلةِ من الأقربِ أو الأبعد[٢] ؟ فَلِمَ جازَ في الأبعدِ : أعطاهوها ، وأعطاهاهُ ، ولَمْ يَجُزْ مثلُ ذلك في المخاطبِ والمتكلِّمِ حتى تقولَ : أعطاكَ نَفْسَكَ ؛ أي : خلَّى بينَك وبينَها ، وأعطاني نَفْسي[٢] ؟ .

ولِمَ كانَ الأكثرُ في كلامِهم : أعطاهُ إيَّاهُ ؟ وهل ذلك لكراهةِ التَّعقيدِ بالتَّضعيفِ للمُتَّصلِ من الضَّميرِ ؟[٣] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الشَّاعرِ[٤] :

---

(١) لم أقف على هذا الاعتراض فيما وقفت عليه من كتب المبرد ، ونقل عنه السيرافي أنه يستحسنُ : منحتنيني . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب .

ومراده بأصحاب الحديث - فيما يظهر - فقهاء أهل السنة ، والتشنيع الذي ضعَّفوه هو ماكان الحكم في قبح الفعل وتحريمه والعقاب عليه للعقل وحده ، وهو قول المعتزلة ، وممّا ردّ به عليهم : أنَّ الإنسان يطلق اسم القبيح على مايخالف غرضه وإن كان يوافق غرض غيره . انظر : المستصفى ١ / ١٧٨- ١٩٤ .

ومراد المبرد أن الحكم بقبح : منحتنيني ، مردُّه إلى الذوق ، والناس فيه مختلفون ، فلا يُعْتَدّ بتقبيحه كما لايعتد بتقبيح العقل وحده في الأحكام الشرعية .

(٢) ذكر سيبويه الحكم إذا كانا لغائبين فقال : « فإنْ ذكرتَ مفعولين كلاهما غائبٌ فقلتَ : أعطاهوها وأعطاهاه ؛ جاز وهو عربيٌّ ، ولاعليك بأيِّهما بدأتَ ؛ من قِبل أنّهما كلاهما غائبٌ » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم ، والأكثرُ في كلامهم : أعطاه إيّاه » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

(٤) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :

أ - مغلِّس بن لقيط الأسدي ، جاهليٌّ . انظر : المصباح ١ / ١٣٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٨٣ .

ب - مغلِّس بن لقيط السَّعدي . انظر : معجم الشعراء ٣٠٨ .

جـ - لقيط بن مُرَّة الأسدي . انظر : الأمالي الشجرية ٢ / ٤٩٤ ، الحماسة البصرية ١ / ٩٩ .

وللبغدادي حديثٌ مفصّل عن هذا الاختلاف . انظر : الخزانة ٥ / ٣١١- ٣١٢ .

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ . . لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها [١] ؟ .

فَلِمَ وَجَبَ ألا تَسْتَحْكِمَ علاماتُ الإضمارِ هاهنا كما لَمْ تَسْتَحْكِمْ في : عجبتُ من ضربي إيّاكَ [٢] ؟ وهل ذلك لِبُعْدِ المعمولِ من العاملِ في المَرْتَبةِ الثَّالثةِ [٣] ، وهو في المصدرِ ؛ لِضَعْفِ العاملِ عن منزلةِ الفعلِ الحقيقيِّ ؟ .

ولِمَ جازَ : حَسِبْتُكَ إيّاهُ ، وحَسِبْتَني [٤] إيّاه ، وكان أقوى وأكثر من : حَسِبْتَنيه ، وحَسِبْتُكَهُ ؟ [٥] .

ومافي دخولِ : حَسِبْتُ ، على الابتداءِ والخبر كدخولِ : كانَ ولَيْسَ عليهما ؟

---

(١) من قصيدة من البحر الطويل ، رثى فيها أخاه أطيطاً ، وهجا رجلين من قومه هما مدرك ومُرَّة ، ومطلعها :

وأبْقَتْ لِيَ الأيّامُ بعدَك مُدرِكاً . . ومُـرَّةَ والدُّنيا قليـلٌ عتابُهـا

الضَّغمة : العضّة ، وجعل : من أفعال المقاربة . وقد اختُلف في معنى الشاهد ، وأحسن ماقيل فيه قول ابن الشجري : « يقول : جعلت نفسي تطيبُ لأنْ أضْغَمهما ضغمةً يقرعُ لها النّاب العظمَ . وصف ضغمه بالجملة ، والمصدر الذي هو الضّغم مضاف إلى المفعول ، وفاعلُه محذوف ، التقدير : لضغمي إياهما ، والهاء التي في قوله : لضغمهماها ، عائدةٌ إلى الضَّغمة ، فانتصابُها إذاً انتصابُ المصادر ..... وأضاف الناب إلى ضمير الضَّغمة ؛ لأنَّ الضَّغم إنما هو بالناب ، واللام في قوله : لضغمِهماها ، متعلِّقةٌ بيقرع ؛ أي : يقرع عظمها نابي لضغمي إياهما ضغمةً واحدةً » . الأمالي الشجرية ٢ / ٤٩٥ . وانظر : تخليص الشواهد ٩٥ - ٩٦ ، الخزانة ٥ / ٣٠٢ - ٣١١ .

وروى المرزباني الشطر الثاني : أعضُّهماها .... انظر : معجم الشعراء ٢٠٨ ، والشاهد فيها وفي رواية سيبويه واحد . أما أبو عمرو الشيباني فرواه : على غِلٍّ غيظٍ يهزمُ العظمَ نابُها . انظر : الجيم ٢ / ٢٨٠ . ولاشاهد فيه .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، الإيضاح العضدي ٧٨ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٤ ، شرح شواهد الإيضاح ٧٥ ، التخمير ٢ / ١٥٤ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٦٥ ، شرح الجمل ٢ / ١٩ ، شرح التسهيل ١ / ١٥١ ، شفاء العليل ١ / ١٩٥ ، المقاصد النحوية ١ / ٣٣٣ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٥ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم تستحكم العلاماتُ هاهنا كما لم تستحكم في : عجبتُ من ضربي إياك ، ولافي : كان إيّاه ، ولافي : ليس إياه » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

(٣) يريد أن المفعول الثاني في المرتبة الثالثة من معمولات الفعل ، والمرتبة الأولى للفاعل ، والمرتبة الثانية للمفعول الأول .

(٤) في الكتاب المطبوع وشرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ : حسبتُني إيّاه ، بإسناد الفعل إلى المتكلم ، وهو ضعيفٌ في المعنى .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : حسبتُك إيّاه ، وحسبتُني إياه ؛ لأن : حسبتُنيه ، وحَسِبتُكَهُ ، قليلٌ في كلامهم » . الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ (هارون) .

وهل ذلك يُقَرِّبُهُما من الفعلِ الذي ليس بحقيقيٍّ ؟ [١] .

الجـــوابُ :

الذي يجـوزُ في إضـمارِ المفـعولَيْنِ في الفِعْلِ الـذي يتعدَّى إلى اثـنينِ إجراءُ الأوَّلِ علـى المُتَّصِلِ [٢] ، وإجـــراء الثَّاني على جـــوازِ المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ ؛ لِبُعْدِه من العـــاملِ بِمَرْتَبَتَيْنِ [٣] .

ولايجـوزُ في المفـعـولِ الأوَّلِ المُنْفَصِلُ ؛ لقُرْبِه من الفِعْلِ بأنَّه ليس بينَه وبينَه إلا الفاعلُ ، فقُوَّةُ نُفوذِ الفِعْلِ إلى المعمولِ تَجْعَلُ المفعولَ الأوَّلَ بمنزلةِ مايلي العاملَ [٤] .

وتقولُ : أعطانيه ، وأعطانيكَ ، ويجوزُ : أعطاني إيّاهُ ، وأعطاني إيّاكَ [٥] .

والمفـعـولُ الثَّاني يَتَرَتَّبُ في المُتَّصِلِ على الأَقْرَبِ فـالأقـربِ ؛ وذلك أنَّ الأَقْرَبَ المتكلِّمُ ، ثُمَّ المُخاطَبُ ، ثُمَّ الغائبُ [٦] .

وإنما كـان المتكلِّمُ أقـربَ ؛ لأنَّه حاضـرٌ هو أخصُّ بالفِعْلِ بأنَّه أحقُّ بإدراكِه قَبْلَ غيره من سائرِ العِبادِ ، ثُمَّ المخاطبُ ؛ لأنَّه حاضرٌ للكلامِ ، ثُمَّ الغائبُ [٧] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك لأنَّ حَسِبتُ بمنزلة كان ، إنّما يدخلان على المبتدأ والمبنيّ عليه ....» إلى قوله : « وليس بفعلٍ أحدثتَه منك إلى غيرك كضربتُ ، وأعطيتُ ، إنّما يجعلان الأمرَ في علمك يقيناً أو شكّاً فيما مضى » . الكتاب ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ (هارون) .

(٢) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٣) يريد مرتبة الفاعل ومرتبة المفعول الأول .

(٤) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٥) إذا بُدئ بالأقرب فظاهر كلام سيبويه وجوب الاتصال ، والشارح - هنا - أجاز الانفصال ، وقد نقله السيرافي عن بعض النحويين ، كما قال به جماعة من المتأخرين . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ أ- ب ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ ، شرح التسهيل ١ / ١٥٣ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٧ .

(٦) انظر هذا الترتيب في : الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، الأصول ٢ / ١٢٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٤ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .

(٧) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٣١ أ - ب .

وإنّما تَرتَّبَ بالفعْلِ في الأَقْرَبِ فالأَقْرَبِ ، ولَمْ يَترَتَّب المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّ الفعْلَ أقوى على المُتَّصِلِ منه على المُنْفَصِلِ ؛ إذْ تَرتُّبُهُ في الموقِع / ٥٩ أ بمنعه إيّاه أنْ يَتقَدَّمَ عليه ، أوْ[١] أنْ يُفْرَقَ بينَه وبينَه ، فكذلك تَرتُّبُهُ في الأَقْرَبِ .

وليس كذلك المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه يجري مَجرى الأجنبيِّ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ والفرقِ[٢] ، فلا يجوزُ : أعطاهوني ، ويجوزُ : أعطاهُ إيّايَ ، وأعطانيه ، ولايجوزُ : أعطاكَني ، ولكن : أعطانيكَ ، وأعطاني إيّاكَ ، وأعطاكَ إيّايَ ، كلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ .

وقد أجازَ بعضُ النَّحويينَ خلافَ التَّرتيبِ في هذا قياساً على الضَّميرِ المُنْفَصِلِ[٣] ، وقد بيَّنا الفَرْقَ بينَهما بما يُوجبُ إبطالَ ذلك القياسِ .

وتقولُ : أَعْطيتُكَهُ ، وأَعطاكَهُ ، ولايجوزُ : أعطيتُهوكَ ، ولا أعطاهوكَ ؛ لما بيَّنا[٤] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ ، فجاءَ هذا على الأَقْرَبِ ، وهو المتكلِّمُ ، ثُمَّ المخاطَبُ ، ثُمَّ الغائبُ ، وهو القياسُ الحَسَنُ .

ويَلْزَمُ مَنْ بَدأ بالأَبْعَدِ أنْ يقولَ : مَنَحْتَنيني ، وهذا قبيحٌ شَنِعٌ في الأَفْهامِ الصَّحيحةِ مِنْ أَهْلِ هذا اللِّسانِ[٥] .

---

(١) ب : و .

(٢) انظر : شرح المفصل ٣ / ١٠٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب ، شرح الكافية ٢ / ١٨ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ - ٩٦ .
وانظر تفصيل آراء النحويين في المسألة في : الارتشاف ١ / ٤٧٧ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨ .

(٤) يعني أنه بُدئ بالأبعد ، ومنع الاتصال مذهب سيبويه ، وفي المسألة خلافٌ كما تقدم قريباً . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٦٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٥ ب .

(٥) قال السيرافي : « ولقائل أنْ يقول : ما الذي أنكر سيبويه من : منحتَنيني ، وليس فيه تقديمُ بعيدٍ على قريبٍ ، وهل سبيل : منحتنيني ، إلا سبيل : أعطاهوها ، وهو مستحسنٌ عنده ؟ قيل له : المُنكَر من : منحتنيني ، عند سيبويه أنّ (ني) الثانية مؤخَّرةٌ ، وترتيبُه التقديم على كل ضميرٍ ، وليس كذلك : أعطاهوها » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٦ أ . وانظر أيضاً : الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، شرح الكافية ٢ / ١٨ .
والذي يظهر أنَّ سبب القبح هو أنَّ الضميرين متفقان في اللفظ ، وسيأتي قريباً أنَّ ذلك قبيحٌ .

وقد اعترضَ أبو العبّاسِ في هذا بأنَّه تشنيعٌ يجري مَجرى تشنيعِ ضعَّفَه أصحابُ الحديث [١].

وليس الأَمْرُ كذلك ؛ لأنَّ الشَّنيعَ الفاسدَ إنّما يَرْجِعُ إلى عادةٍ سيِّئةٍ ، فأمّا الشَّنيعُ الصَّحيحُ ؛ فَيَرْجِعُ إلى اسْتِقباحِ أَفْهامِ العُقَلاءِ ، وهو حُجَّةٌ على مَنْ أَدْرَكَ شناعتَه ، ولو لم يكنْ هذا أَصْلاً يُعْمَلُ عليه ؛ لم يُلْتَفَتْ إلى اسْتِحْسانِ العُقَلاءِ مِنْ أَهْلِ هذا اللِّسانِ . كما لايُلْتَفَتُ إلى اسْتِقْباحِهم ، وليس الأمرُ كذلك [٢] .

وحكمُ [٣] المفعولَيْنِ إذا اسْتويا في المنزلةِ من الأَقْرَبِ أو الأَبْعَدِ أنْ يجوزَ أَنْ يُبْدَأَ بما شاءَ المتكلِّمُ منهما إذا اخْتَلَفَ لفظاهما [٤] ، فأمّا إذا اتَّفقا فَيَقْبُحُ ؛ للتَّعقيدِ بتَضْعيفِ علامةِ الضَّميرِ ، فتقولُ : أعطاهوها ، وأعطاهاهُ ، والأَحْسَنُ في هذا المُنْفَصِلُ ؛ لئلا يكونَ على التَّعَسُّفِ [٥] بالتَّعقيدِ [٦] .

والحمدُ للّهِ وَحْدَه .

يَتْلوهُ - إنْ شاءَ اللَّهُ - في الجُزءِ الذي يليه : وقال الشَّاعِرُ :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي ....

وصلى اللَّهُ على مُحَمَّدٍ وآلِه .

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٦١٨ .

(٢) قول الشارح هنا يصدر عن مذهب المعتزلة في تقسيم الأفعال إلى حسن وقبيح ، إذ ذهبوا إلى أنّ الحكم في حسنها وقبحها والثواب والعقاب عليها للعقل ، فمن أدرك بعقله قبح فعلٍ وجب عليه تركه وأثم بفعله ، وإن لم يرد فيه شرعٌ . أما أصحاب السُّنّة فيرون أنَّ العقاب والثواب مردُّهما إلى الشرع ، وليس إلى العقل . انظر : المستصفى ١ / ١٧٨ - ١٩٤ ، الملل والنحل ١ / ٥٥ - ٥٦ ، ٦٦ ، نهاية السُّول ١ / ٨٢ - ٨٩ ، الإبهاج ١ / ٦٢ - ٦٤ ، زوائد الأصول ١٩٦ ، وبهامشه تفصيل ، الضياء اللامع ١ / ١٥٠ - ١٥٤ ، المعتزلة ١٦٣ - ١٦٧ .

(٣) ب : وماحكم .

(٤) اختلاف اللفظ لايكون إلا في الغائبينَ كما في المثالين اللّذين ذكرهما ، وقد فهم بعض النحويين أن سيبويه لايشترط اختلاف اللفظ من قوله : « والأكثر في كلامهم : أعطاه إياه » . الكتاب ٢ / ٣٦٥ . وانظر : تعليق الفرائد ٢ / ٩٥ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٦ .

(٥) ب : التعسيف .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، الأصول ١ / ١٢١ ، شرح المفصل ٣ / ١٠٥ - ١٠٦ . وانظر تفصيل المسألة في : شرح التسهيل ١ / ١٥١ ، الارتشاف ١ / ٤٧٦ ، تعليق الفرائد ٢ / ٩٣ - ٩٥ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٠٥ - ٦٠٧ .

/ ٥٩ب الجُزْءُ الثَّلاثونَ مِنْ شَرْحِ كتابِ سيبويه ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النَّحويِّ ، رحمةُ اللَّهِ عليه .

/ ٦٠ أ بسمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ ، المستعانُ بالرَّحمنِ .

وقال الشَّاعِر :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ . . لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها[1]

فما يَضْعُفُ فيه المُتَّصِلُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

المفعولِ الثَّاني ؛ لِبُعْدِه من العاملِ .

والمصدرِ ؛ لِضَعْفِ العاملِ ، في المنزلةِ الوُسطى[2] .

وكانَ وأخواتها ؛ لأنَّها ليستْ فِعْلاً حقيقيّاً[3] .

الحكمُ مُتَّفِقٌ ، والعِلَلُ مُخْتَلِفةٌ .

والأجودُ في خبرِ : حَسِبْتُ وأخواتِها ، المُنْفَصِلُ ؛ لأنَّه أَشْبَهَ بابَ إنَّ ، وكانَ ، في الدُّخولِ على المُبْتَدأ والخبرِ ، وأنَّه ليسَ فِعْلاً يَنْفُذُ إلى مفعولٍ في الحقيقةِ لِفعْلٍ يُوقِعُه[4] بِهِ ، وإنَّما هو مُخْتَصٌّ بالمُبْتَدأ والخبرِ ، فتقولُ : حسبتُك إيّاهُ ، وحَسِبْتَني إيّاهُ ، فهذا أقوى من : حَسِبْتَنيهِ ، وحَسِبْتُكَهُ[5] .

---

(١) تقدم في ص : ٦١٩ .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٥٩٩ ، ٦٠٢ هـ ٤ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٥٩٩ ، ٦٠٢ هـ ٥ .

(٤) ب : موقعه .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ - ٣٦٦ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٦أ ، شرح التسهيل ٢ / ١٥٤ .

بابُ مايمتنعُ من الضَّميرِ المُتَّصِلِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في الذي يُمنع منه الضَّميرُ المُتَّصِلُ ممّا لايجوزُ[2].

مسائل هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في الذي يمتنعُ منه الضَّميرُ المُتَّصِلُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ ضميرُ المنصوبِ المُتَّصِلُ فيما يتعدّى إلى نفسِه ؟ وهل ذلك لمخالفته[3] الأصولَ الصَّحيحةَ من جهةِ أنَّ الأَصْلَ تعدِّي الفعْلِ إلى غيرِ الفاعلِ ، وأنَّ الضَّميرَ المُتَّصِلَ لايجري مَجرى الأجنبي ، وأنَّه هو الفاعلُ على معناه ؛ إذْ قد يكونُ الثَّاني هو الأوّلَ على خلافِ معناه قبلَ أنْ يُبْنى على الفعل ، فيجري مَجرى الأجنبيِّ ، كقولك : زيدٌ الكريمُ ؟.

ولِمَ جازَ : اضْرِبْ نفسَكَ ، وإيّاكَ فاضْرِبْ ، ولَمْ يَجُزْ : اضْرِبْكَ ، ولا اقْتُلْكَ ، ولا ضَرَبْتَكَ ؟ وماوجهُ الاعتلالِ بالاستغناءِ عن المُتَّصِلِ بـ : اقْتُلْ نَفْسَكَ ، وأهلكْتَ نفسَكَ[4] ؟ وهل ذلك على جهةِ الاستغناءِ عن الشَّيءِ بما هو أولى منه ؟.

---

(١) ترجمة سيبويه للباب : هذا بابٌ لايجوزُ فيه علامةُ المضمر المخاطب ولاعلامةُ المضمر المتكلِّم ولاعلامةُ المضمر المحدَّث عنه الغائب . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٦ (هارون) ، ويلحظ أنَّ سيبويه لم يقيِّدْ البابَ بالمتَّصلِ ؛ لأنَّ المنفصل لايقعُ فيما ذكره أصلاً .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن وقوع الضمير المتصل مفعولاً لفعله ، فذكر أنه قسمان : الأول : يمتنع فيه ذلك ، وهو ماكان الفعل فيه دالاً على حدثٍ أحدثه الفاعل ، والثاني : مايجوز فيه ذلك وهو ماكان الفعل فيه من أفعال القلوب .

(٣) ب : المخالفة .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك أنَّه لايجوز لك أن تقول للمخاطب : اضْربكَ ، ولا اقتُلْكَ ، ولاضربتَك ، لما كان المخاطبُ فاعلاً ، وجعلتَ مفعولَه نفسَه قبحُ ذلك ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : اقتُلْ نفسَك ، وأهلكتَ نفسَك ، عن الكاف هاهنا ، وعن إيّاك » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٦ (هارون) .

ولِمَ لايجوزُ : أَهْلكْتُني ، ولا أُهلِكُني ؟ ولِمَ صار الاستغناءُ بالنَّفْسِ أولى من هذا الضَّميرِ[١] ؟ وهل ذلك للتَّفصيلِ بذكْرِ النَّفْسِ بدلاً من التَّعقيدِ بالضَّميرِ المُتَّصلِ ؛ إذ الأَصْلُ في المفعولِ أنْ يكونَ غيرَ الفاعِل ، مع مايَدْخُلُ فيه من إيهامِ الفسادِ إذا قُلْتَ : زيدٌ ظَلَمَه ، فهذا يُوهِمُ ظُلْمَ غيرِه ، وليس كذلك إذا قُلْتَ : ظَلَمَ نفسَهُ ، وأهلكَ نَفْسَه ؛ فلهذا / ٦٠ ب البيانِ صار أولى ، وصَحَّ الاعتلالُ بالاستغناءِ بما هو أولى ؟ .

وماحكمُ حَسِبْتُ وأخواتِها في ضميرِ المنصوبِ المُتَّصلِ ؟[٢] .

ولِمَ جاز : حَسِبْتُني ذاهباً ، ولَمْ يَجُزْ : ضَرَبْتُني ، وهل ذلك لاجتماعِ سببينِ : أحدُهما أنَّها أفعالٌ لاتَنْفُذُ إلى مفعولٍ ، وإنَّما معناها الاختصاصُ بالمفعولِ من غيرِ وصولِ الفِعْلِ إليه ؟[٣] .

وهل يجوزُ : رأيتُني خارجاً ؟ ولِمَ جازَ من رؤيةِ القلبِ ، ولَمْ يَجُزْ من رؤيةِ العينِ ؟[٤] .

ومافي امتناعِ النَّفسِ من حَسِبْتُ وأخواتِها من الدَّليلِ على أنَّه للمُتَّصلِ ؟[٥] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكذلك المتكلِّم لايجوز له أنْ يقول : أهلكتُني ، ولا أُهلكُني ؛ لأنَّه جعل نفسَه مفعولَه فقبُح ؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : أنفعُ نفسي ، عن : ني ، وعن إياي » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٧ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنَّه قد يجوز ماقبُح هاهنا في : حسبتُ وظننتُ وخلْتُ .... » إلى قوله : « وكذلك ما أشبَهَ هذه الأفعال ، تكونُ حالُ علاماتِ المضمَرينَ المنصوبينَ فيها إذا جعلتَ فاعليهم أنفسَهم كحالها إذا كانَ الفاعلُ غيرَ المنصوب » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٧ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما افترقت حَسِبْتُ وأخواتُها والأفعالُ الأخر ؛ لأنَّ حَسِبْتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنيٍّ عليه ؛ لتَجْعَلَ الحديثَ شكّاً أو علماً ؛ ألا ترى أنَّك لاتقتصر على المنصوب الأول كما لاتقتصر عليه مبتدأ ، والأفعالُ الأُخرُ إنما هي بمنزلة اسمٍ مبتدأ والأسماءُ مبنيَّةٌ عليها ؛ ألا ترى أنَّك لاتقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنيِّ على المبتدأ » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإذا أردت برأيتُ رؤية العين لم يجز : رأيتُني ؛ لأنها حينئذٍ بمنزلة : ضربتُ ، وإذا أردت التي بمنزلة عَلِمْتُ صارت بمنزلة إنَّ وأخواتِها ؛ لأنهنَّ لسن بأفعال ، وإنما يجئنَ لمعنى » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومما يثبت علامات المضمرينَ المنصوبينَ هاهنا أنَّه لايَحسُنُ إدخالُ النفس هاهنا ، لو قلتَ : يظُنُّ نفسَه فاعلةً ، وأظنُّ نفسي فاعلةً ، على حدِّ : يظنُّه ، وأظنّني ؛ ليُجْزِئَ هذا من ذا ، لم يُجْزِئ كما أجزأ : أهلكتَ نفسَك ، عن : أهلكتَك ، فاستُغني عنه » . الكتاب ١ / ٣٨٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٧ (هارون) .

ولِمَ جاز : إنَّني ، ولعلَّني ، مع أنَّ الاسمَ على تقديرِ مفعولٍ هو الفاعلُ في : إنَّني أخوك ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس فيه فعْلٌ على الحقيقة ، وإنَّما هو حرفٌ مُشَبَّهٌ ، وإذا احْتَمَلَ ذلك حَسِبْتُ ؛ فـ (إنَّ) أَحْمَلُ له ؛ لأنَّها حرفٌ ؟ [١] .

الجـــوابُ :

الـذي يجـوزُ في الذي يَمْتَنِعُ منه الضَّمـيـرُ المتَّصِلُ - وهو الفـعلُ المُتَعـدِّي إلى مفعولٍ [٢]- بناءُ المُنْفَصِلِ عليه [٣] ، والنَّفْسِ ، كـقولِكَ : ضـربْتُ نَفْسي [٤] ، وإيّاي ضَرَبْتُ .

ولايجـوزُ بناءُ المُتَّصِلِ عليه إذا كـانَ الفـاعلُ هو المفـعـولَ [٥] ؛ لاجتـمـاعِ ثلاثةِ أسبابٍ يُخالف بها الأصولَ [٦] الصَّحيحةَ :

الأوَّلُ : أنَّ الأَصْلَ في الفاعِلِ والمفعولِ أنْ يكونَ أحدُهما غيرَ الآخر [٧] .

والثَّاني : أنْ يكونَ لاسمِهِ معنىً خلافَ معنى اسمِ الفـاعِلِ قبلَ أنْ يُبْنى على الفِعْلِ.

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتُها بتلك المنزلة جُعلَتْ بمنزلة إنَّ وأخواتها إذا قلت : إنَّني ، ولعلَّني ، ولكنَّني ، وليتني ؛ لأنَّ إنَّ وأخواتِها لايُقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها ؛ لأنَّها إنّما دخلت على مبتدأ ، ومبنيٍّ على مبتدأ » . وقوله : « صارت بمنزلة إنَّ وأخواتِها ؛ لأنهنَّ لسن بأفعال ، وإنّما يجئنَ لمعنى » . الكتاب ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون) .

(٢) ليس هذا على إطلاقه ، وإنما هو مقيد بكون الفاعل هو المفعول ، وسيذكره قريباً .

(٣) لايستعمل المنفصل هنا إلا إذا قدم على الفعل أو فرق بينهما بإلا . انظر : شرح المفصل ٣ / ١٠٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٨٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٣-٣٣٤ ، ٢ / ١٠٦ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، المسائل المنثورة ١٠٩ - ١١٠ ، شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، الارتشاف ٣ / ٧٥ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٣-٣٣٤ ، ٢ / ١٠٦ ، المقتضب ٣ / ٢٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، المسائل المنثورة ١٠٩ .

(٦) ب : الأمور .

(٧) انظر هذا الأصل في : شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، شرح الكافية ٢ / ٢٨٥ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٨٨ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

والثَّالثُ : أنْ يجوزَ فيه - إذا بُنِيَ على فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ - التَّقديمُ والتَّأخيرُ ، والفرقُ بإلاّ ونحوِه .

فلما خالفَ ضميرُ المنصوبِ المُتَّصلُ الأصولَ الصَّحيحةَ منْ هذه الأوجهِ الثَّلاثة ؛ رُفِضَ ، واستُغْني عنه بما هو أولى منهُ من النَّفْسِ والمُنْفَصِلِ ، على مابيَّنا قبلُ [١] .

وإنما صارت النَّفْسُ أولى منه ؛ لموافقتِها الأَصْلَ في المفعولِ الذي يَعْمَلُ فيه الفِعْلُ المُتَّصرِفُ ، مع البيانِ الذي في النَّفْسِ بما ليس في الضَّميرِ ، نحو : زيدٌ أَهْلَكَ نَفْسَه .

وقد فسَّرنا وجهَ الاعتلالِ بالاستغناءِ ، وهو أنْ يكونَ كلُّ مافي المُسْتَغْنى عنه فهو في المُسْتَغْنَى به ، إلا أنَّ للمُسْتَغْنَى به فضيلةً فيما يُحتاجُ إليه ، وهذا يُوجِبُ رَفْضَ المُسْتَغْنَى عنه أَصْلاً [٢] .

وحُكْمُ حَسِبْتُ وأخواتِها أنْ يجوزَ فيها ما امْتَنَعَ في غيرِها من الأفعالِ [٣] ؛ لاجتماعِ شَيْئَينِ :

أحدُهما : أنَّها لاتَنْفُذُ إلى المفعولِ بحادثٍ يَقَعُ به [٤] .

---

(١) للمسألة تعليلات أخر ، منها أنَّ الفاعل بكلِّيته لايكون مفعولاً بكلِّيته ، نقله السيرافي عن المبرد ونقده ، ومنها دفع اللبس في الغائب ، وغير ذلك . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٧ أ - ١٤٨ أ ، المسائل المنثورة ١١٠ ، شرح المفصل ٧ / ٨٨ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٢) انظر حديثاً مفصلاً عن الاستغناء في كتابي : قضية الاستغناء في النحو العربي للدكتور خالد أبو جندية ، وظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف للدكتور زين الخويسكي .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٤ ، المقتضب ٣ / ٢٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٨ أ ، التعليقة ٢ / ٨٧ .
وقد أُلحق بأفعال القلوب في هذا الحكم فعلان هما : فَقَدَ ، وعَدِم . حكاه الفراء ، وتردّد في الحكم عليه ، فحكم عليه في موضع بأنه ليس بوجه الكلام ، وقصره في آخر على الضرورة . انظر : معاني القرآن ١ / ٣٣٤ ، ٢ / ١٠٦ . ووجَّهه السيرافي فقال : « وإنما جاز ذلك لأنَّه محمولٌ على غير ظاهر الكلام وحقيقته ؛ لأنَّ الفاعل لابُدَّ من أنْ يكون موجوداً ، وإذا عَدِم نفسه صار عادماً معدوماً ، وذلك محالٌ ، وإنما جاز ذلك لأنَّ الفعل له في الظاهر والمعنى لغيره ؛ لأنه يدعو على نفسه بأنْ يُعدم ، فكأنه قال : عَدِمني غيري » . شرح السيرافي ٣ / ١٤٨ أ . وانظر : الارتشاف ٣ / ٧٥ ، المساعد ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، تعليق الفرائد ٤ / ١٩٠ - ١٩١ ، الهمع ١ / ١٥٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ ، الأصول ٢ / ١٢١ .

والآخَرُ : [1] ٦١أ اجتماعُ المفعولَيْنِ على امتناعِ الاقتصارِ على أحدِهما ، وأصلُ الضَّميرِ المُتَّصِلِ إنّما هو الإيجازُ ، ومَوْضِعُ الثِّقَلِ بِلُزومِ المفعولَيْنِ أحقُّ بالإيجازِ ؛ فلهذا جازَ : حَسِبْتُني ذاهباً ، وأَظُنُّني خارِجاً ، ولم يَجُزْ : ضربتُني ، ولا أَهْلَكْتُني [2] .

وتقولُ : رأيتُني راحلاً ، من رؤيةِ القلبِ ، ولايجوزُ من رؤيةِ العينِ [3] ، على الأَصْلِ الذي بيَّنا .

وفي امْتِناعِ النَّفْسِ من حَسِبْتُ مايَدُلُّ على أنَّه مَوْضِعُ المُتَّصِلِ ؛ لأنَّه لو كانَ قد استُغْني عنه بالنَّفْسِ ؛ لم تَمْتَنع من حَسِبْتُ وأخواتِها [4] .

ويجوزُ : إنَّني ، ولعلَّني ؛ لأنَّه حرفٌ ليس فيه مفعولٌ يَجِبُ في الأَصْلِ أنْ يكونَ غيرَ الفاعِلِ [5] ، وإذا جازَ في حَسِبْتُ وأخواتِها المُتَّصِلُ فهو في إنَّ وأخواتِها أجوزُ.

---

(١) من هنا يبدأ خرمٌ في ب ، وينتهي في ص : ٦٦٩ .

(٢) قال السيرافي : « فإنما جاز ذلك فيهنّ لأنَّ المقصود بهذه الأفعال المفعولُ الثاني ، وليس للأوّل في الفعل نصيبٌ ؛ لأنك إذا قلتَ : حَسِبْتُ زيداً منطلقاً ، فالحسبة لم تقع على زيدٍ وإنما وقعتْ على الانطلاق ، وكان الضمير المُتَّصل أخفَّ في اللفظ من المنفصل ومن النفس فاستعملوا الأخفّ فيه » . شرح السيرافي ٣/١٤٨أ ، وانظر : شرح المفصل ٧/٨٨ ، شرح الكافية ٢/٢٨٦ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٣٦٨ .
وألحق بعض النحويين البصرية بالحلمية . انظر : شرح التسهيل ٢/٩٢ ، شرح الكافية ٢/٢٨٥ ، الارتشاف ٣/٧٥ ، المساعد ١/٣٧٢-٣٧٣ ، تعليق الفرائد ٤/١٨٦-١٨٧ ، الهمع ١/١٥٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٣٦٧ ، معاني القرآن للفراء ١/٣٣٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢/٣٦٨ .

بابُ إضمارِ المتكلِّم[١]

مسائلُ هذا الباب :

ما الذي يجوزُ في إضمارِ المتكلِّم ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايكونُ إضمارُ المتكلِّم في الفعْلِ إلا مع النُّونِ ؟[٢].

ومافي أنَّه لايَدْخُلُه الجرُّ ممّا يُوجِبُ ذلك ؟[٢].

ولِمَ جاز : ضَرَبَني ، وقَتَلَني ، بالنُّونِ والياءِ ، ولَمْ يَجُزْ في الاسمِ إلا : ضارِبي ، وقاتِلي ، بياءِ الإضافةِ وحدَها ؟[٣].

ولِمَ جاز : إنَّني ، ولعلَّني ، وإنِّي ، ولعلِّي ؟ وما المحذوفُ من : إنِّي ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّه النُّون التي تَلي الياءَ ؟[٤].

ولِمَ جاز : لعلِّي ، وليس فيه تضعيفٌ يُحذَفُ لأجلِه النُّونُ ؟[٥].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ علامة إضمار المنصوب المتكلِّم والمجرور المتكلِّم . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ (هارون).
ويُلحظ أن الشارح لم يذكر الغرض فيه . مخالفاً ماجرت عليه عادته . والباب معقودٌ لأحكام نون الوقاية .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وإنما قالوا في الفعل : ضَرَبَني ، ويَضْرِبُني ، كراهيةَ أنْ يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخُل الأسماء ، فمنعوا هذا كما مُنِع الجرّ » . ٢ / ٣٦٩ (هارون) ، الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) . والطبعتان مختلفتان في هذا الموضع ، ونقلت مافي طبعة هارون .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ علامة إضمار المنصوب المتكلِّم (ني) ، وعلامة إضمار المجرور المتكلِّم الياء ؛ ألا ترى أنَّك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوبٌ : ضرَبَني وقَتَلني .... وتقول إذا أضمرتَ نفسَك وأنت مجرورٌ : غلامي ، وعندي ، ومعي » وقوله : « وسألتُه - رحمه اللّه - عن : الضاربي ، فقال : هذا اسمٌ ، ويدخُلُه الجرُّ » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ (هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول إذا أضمرتَ نفسك وأنت منصوبٌ : ضربني ... ، وإنَّني ، ولعلَّني » وقوله : « فإنْ قلتَ : مابالُ العرب قد قالت : إنِّي ، وكأنِّي ، ولعلِّي ، ولكنِّي ؟ فإنَّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرةٌ في كلامهم ، وأنَّهم يتستثقلون في كلامهم التَّضعيف ، فلما اجتمع كثرة استعمالُهم إيّاها وتضعيف الحروف ؛ حذفوا التي تلي الياء » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ (هارون).

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قلت : لعلِّي ، ليس فيها نونٌ ؛ فإنه زعم أنَّ اللام قريبةٌ من النُّون ، وهي أقربُ الحروف من النُّون ؛ ألا ترى أنَّ النُّونَ قد تُدْغم مع اللام حتّى تُبدَلَ مكانَها لامٌ ؛ وذلك لقُربها منها ، فحذفُوا هذه النُّونَ كما يحذفونَ مايكثُر استعمالُهم إيّاه » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٩ (هارون).

ولِمَ جاز : اضربِ الرَّجُلَ ، ولم يَجُزْ[١] : ضَرَبي ، إلا بزيادةِ النُّونِ ؟[٢] .

ولِمَ جاز : ليتي[٣] ؟ وما الشَّاهدُ في قولِ زيد الخيلِ[٤] :

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قـال لَيْتِـي ∴ أُصَادِفُه وأَفْقِدُ بعضَ مالي ؟[٥] .

ولِمَ جاز : عنِّي ، ومِنِّي ، ولَدُنِّي ، بزيادةِ النُّونِ قبلَ ياءِ الإضافةِ ؟[٦] .

ولِمَ جاز : مَعِي ، ولَدِي في : لَدُ ؟[٧] .

---

(١) أ : ولايجز .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ قلتَ : قد تقولُ : اضْرِبِ الرَّجُلَ ، فتكسرُ ؛ فإنَّك لم تكسرها كسراً يكونُ للأسماء ، إنّما يكونُ هذا لالتقاء الساكنين ». الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٦٩ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد قال الشّاعرُ حيث اضطُرّ : ليتي ، كأنَّهم شبَّهوه بالاسم حيثُ قالوا : الضارِبي ، والمضمرُ منصوبٌ » . الكتاب ١ / ٣٨٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٠ (هارون) .

(٤) زيد الخيل (الخير) : « ... - ٩ هـ » . هو ابن مُهَلهَل بن يزيد بن مُنهب الطائيّ ، وفد على النبي - ﷺ - فأسلم ، فسماه زيد الخير ، وكان من فرسان العرب . انظر : تاريخ دمشق ١٩ / ٥١٧ - ٥٢٤ ، المذاكرة في ألقاب الشعراء ٤٢ ، الإصابة ١ / ٥٧٢ - ٥٧٣ .

(٥) من الوافر ، من أبيات أوَّلُها :

تمنَّى مَزْيدٌ زيداً فلاقى ∴ أخا ثقةٍ إذا اختلفَ العوالي

مَزْيد : رجل من أسد تمنّى لقاء زيد ، وفيه قيلت الأبيات ، وقوله : أخاثقة ، أي : صاحب وثوقٌ بشجاعته وصبره في الحرب ، والعوالي : جمع عالية ، وهي من الرُّمح مايلي الموضعَ الذي يُركّب فيه السِّنان ؛ يعني وقت اختلاف الرِّماح ومجيئها وذهابها للطِّعان ، وجابر : رجلٌ من غطفان تمنّى لقاء زيد فلقيه فاختلفا طعنتين فاندقّ رمح جابر ولم يُغن شيئاً ، وطعنه زيدٌ فانقلب ظهراً لبطن ، وانكسر ظهره . انظر : الخزانة ٥ / ٣٧٦ . انظر : شعر زيد ١٣٧ (البرزة) ، ١٩٥ (القيسي) ، الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، نوادر أبي زيد ٢٧٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، مجالس ثعلب ١ / ١٠٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٧٩ ، الحلبيات ٢٢١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٧ ، سر الصناعة ٢ / ٥٥٠ ، فرحة الأديب ١٠٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٦ ، التخمير ٢ / ١٧٥ ، شرح المفصل ٣ / ٩٠ ، ١٢٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٦أ ، ٢٧٨ ب ، المقاصد النحوية ١ / ٣٤٦ .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه - رحمه اللّه - عن قولهم : عنِّي ، وقَدْني ، وقطني ، ومنِّي ، ولَدُنِّي ....» إلى قوله : « وإنما حملهم على ألا يُحركوا الطاء والنُّونات كراهيةُ أنْ تشبه الأسماء نحو : يدٍ ، وهنٍ » . الكتاب ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٠-٣٧١ (هارون) .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا ماتحرّك آخرُه فنحو : مَعَ ، ولَدُ ، كتحريك أواخر هذه الأسماء ؛ لأنَّه إذا تحرّك آخرُه فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فمن ثَمَّ لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك قولك : مَعِي ، ولَدِي في : لَدُ » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧١ (هارون) .

وما الشَّاهِدُ في قولِ الشَّاعِرِ [١] :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٢] ؟

ولِمَ كان : قَدِي ، ضرورةً ؟ [٣] .

وماحُكْمُ : لَدَى ، وعلى ، وإلى ، وهلاّ وَجَبَ له النُّونُ مع ياءِ الإضافةِ ؛ لأنَّ قبلَه ساكناً ؟ [٤] .

ولِمَ لاتَكْسِرُ ياءُ الإضافةِ ماقَبْلَها إذا كان ياءً مُفْرَدةً ؟ وهل ذلك لأنَّها تُدْغَم فيها ، وتَلْزَمُ الحركةُ ياءَ الإضافةِ ؟ وهلاّ جاز فيه : لدايَ ، كما يجوزُ : رحايَ ؟ وهل

---

(١) مختلفٌ فيه على النحو الآتي :
أ - قيل : حميد الأرقط . انظر : اللآلئ ٢ / ٦٤٩ ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٥٣ ، الخزانة ٥ / ٣٩٣ .
ب - وقيل : أبو نخيلة بن عدن التميمي . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٧ .
جـ - وقيل : أبو بحدلة . انظر : شرح المفصل ٣ / ١٢٤ ، وفي كنيته خلافٌ . انظر : الخزانة ٥ / ٣٩٦ .
د - وقيل : حُميد بن ثور . عزاه إليه الجوهري ، وردّه ابن بري . انظر : الصحاح ٢ / ٥٣٤ (لحد) ، التنبيه والإيضاح ٢ / ٥٣ ، حميد بن ثور الهلالي ١٣٢-١٣٣ .

(٢) من أرجوزة في مدح الحجاج ، أولها :
قُلتُ لعَنْسي وهي عَجْلى تعتدي ... لاتَوْمَ حتّى تَحْسِري وتُلْهَدي
العَنْس : النّاقة الصُّلبة ، وتَحْسِري : من الحسور وهو الإعياء ، وتُلْهَدي : يقال : لُهِد البعير إذا عضَّ الحِمْلُ غاربَه وسنامه حتى يؤلمه ، ولَهَده الحِمْل : أثقله ، ولَهَد القوم دوابّهم : أجهدوها ، وهو المراد . وقدني : قيل مرادفة لحسبي ، وقيل : اسم فعل ، مرادفة ليكفي . والحُبيبان : عبدالله ومصعب ابنا الزُّبير . انظر : الخزانة ٥ / ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٤ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ ، مجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، نوادر أبي زيد ٥٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، الكامل ١ / ١٤٤ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٤ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، الأغفال ٢ / ٩٦٨ ، الشعر ١ / ١٥٥ ، شرح أبيات الإصلاح ٥٤٧ ، المحتسب ٢ / ٢٢٣ ، حجة القراءات ٤٢٥ ، التنبيه على أوهام أبي علي ٦١ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٠ ، شرح قصيدة الوزير الكاتب ١٧٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٧٨ ب .

(٣) السؤال عن قول سيبويه : « وقد يقولون في الشعر : قطي وقَدي ، فأمّا الكلام فلابُدَّ فيه من النُّون ، وقد اضطُرّ الشاعر فقال : قَدي ، شبَّهه بحَسْبي ؛ لأن المعنى واحدٌ ، قال الشاعر .... لما اضطُرّ شبَّهه بحَسْبي وهَني ؛ لأنّ مابعد : هَنٍ ، وحَسْب ، مجرورٌ كما أنّ مابعد قَدْ مجرورٌ ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧١ - ٣٧٢ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألناه - رحمه اللّه - عن إلى ولَدى وعَلى فقلنا : هذه الحروف ساكنة ولانرى النّونَ دخلت عليها ....» إلى قوله : « إذْ علموا أنّ الياء في ذا الموضع والألفَ ليستا من الحروف التي تحرَّكُ لياء الإضافة » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٢ (هارون) .

ذلك لأنَّه يَلْزَمُ الياءَ مايَجبُ لنظيرِها في : عَلَيه ، ولَدَيه ، وإليه ، وعليك ، ولَدَيك ؟ ولِمَ وَجَبَ / ٦١ب في جميعِ هذا أنْ تَصيرَ الألف إلى الياءِ ؟ وهل ذلك لَشِدَّةِ الاتِّصالِ من جهةِ الضَّميرِ ، واتِّصالِ الحرف بالمجرور؟.

وماقياسُ كافِ التَّشبيه إذا لَحِقَتْها ياءُ الإضافةِ ؟ ولِمَ وَجَبَ كَسْرُها دونَ زيادةِ النُّونِ معها ، أو تركِها على حركتِها ؟[١].

وماحُكْمُ : قَطْ ، ولَدُنْ ، وعَنْ ، في ياءِ الإضافةِ [٢] ؟ ومِنْ أيِّ وجهٍ ضَارعتْ : خُذْ ، وزِنْ ؟ [٣].

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في إضمارِ المتكلِّمِ ياءُ الإضافةِ وحدَها في الاسمِ ، وهذه الياءُ مع النُّونِ في الفعْلِ ، كقولك : ضَرَبَني ، ويَضْرِبُني ، وفي الاسم : ضَارِبي [٤] .

والياءُ وَحْدَها هي الاسمُ [٥] ، وإنّما زِيدت النُّونُ في الفعْلِ ؛ ليُحْمَى من الكَسْرِ الذي هو نظيرُ الجرِّ ؛ إذْ لايَدْخُلُ الفعلَ الجرُّ أصلاً ؛ فلهذه العلَّةِ زِيدت النُّونُ ، وإلاّ فعلامةُ المجرورِ والمنصوبِ واحدةٌ ، كما هي في كافِ الخطاب ، إذا قُلْتَ : ضَرَبَك ، ومرَّ بكَ ، وكذلك في الغائب : ضَرَبَهُ ، ومرَّ بِه ، فإنّما زِيدت النُّونُ في الفعْلِ ؛ لِتَقِيَهُ الكَسْرَ الذي هو نظيرُ الجرِّ ، وتَقَعَ الكَسْرَةُ على النُّونِ الزَّائدةِ [٦] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو أضفتَ إلى الياء الكافَ التي تَجُرُّ بها لقلت : ما أنت كي ، والفتحُ خطأٌ وهي متحركةٌ كما أنَّ أواخر الأسماء متحرِّكة ، وهي تجرُّ كما أن الأسماء تَجرّ ، ولكنَّ العربَ قلّما تكلّموا بذا » . الكتاب ١ / ٣٨٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ (هارون) .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٦٣٠ هـ ٦ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا قطْ وعَنْ ولَدُنْ فإنّهن تباعدْنَ من الأسماء ، ولزمهنَّ مالايدخُل الأسماء المتمكِّنة ، وهو السُّكون ، وإنّما يدخل ذلك على الفعل نحو : خُذْ وزِنْ ، فضارعت الفعلَ ومالايُجَرُّ أبداً ، وهو ما أشبه الفعلَ ، فأُجريتْ مجراه ، ولم يُحرِّكوه » . الكتاب ١ / ٣٨٧ - ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٣ (هارون) .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٨ - ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٣ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ ب .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ب ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ .

(٦) انظر هذا التعليل في : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٣ ، الأصول ٢ / ١٢١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ب ، المسائل المنثورة ١١١ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، تعليق الفرائد ٢ / ٥٧ . ولابن مالك مناقشةٌ لهذا التعليل . انظر : شرح التسهيل ١ / ١٣٥ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٢ .

ولاتجوزُ زيادةُ النُّونِ في الاسمِ ؛ لأنَّه مما يَدْخُلُه الجرُّ ، فليس فيه مانعٌ من الكَسْرِ الذي هو نظيرُ الجرِّ [١] .

وتقولُ : إنَّني ، ولعلَّني ، فَتُثْبِتُ النُّونَ كما تُثْبِتُها مع الفِعْلِ ؛ لأنَّ هذه الأَحْرُفَ مُشَبَّهةٌ بالفِعْلِ ، تجري مَجراه في العَمَلِ [٢] .

ويجوزُ : إنِّي ، ولَعَلِّي [٣] بحذفِ النُّونِ [٤] ؛ كراهةَ التَّضْعِيفِ ، مع كثرةِ هذه الحروفِ في الكلامِ [٥] .

فأمَّا لعلِّي ، فَحُذِفَت النُّونُ منه ؛ لأنَّها مُقارِبةٌ للاّمِ ، والحروفُ المُتقارِبةُ تجري مجرى المُتَماثلةِ في هذا [٦] .

والنُّونُ المحذوفةُ هي التي تلي ياءَ الإضافةِ ؛ لأنَّها زائدةٌ ، فَحَذْفُ الزَّائدِ أولى [٧] .

ويجوزُ : اضْرِبِ الرَّجُلَ ؛ لأنَّ حَرَكَةَ الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ عارِضةٌ ، ولايجوزُ : ضَرَبِي ، في الفِعْلِ ؛ لأنَّ الحركةَ التي تكونُ مع ياءِ الإضافةِ لَيْسَتْ عارِضةً ؛ لأنَّها تَدْخُلُ في الكَلمةِ حتّى تَصيرَ كبعضِ حُروفِها [٨] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٣ ، الأصول ٢ / ١٢١- ١٢٢ ، المسائل المنثورة ١١١ .

(٢) انظر : المقتضب ١ / ٣٨٤ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ ب - ١٥٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٣ .

(٣) يجري مجرى إنّ ولعل في جواز ثبوت النون وحذفها أخواتُهما ماعدا ليتَ ، وسيأتي الحديث عنها قريباً. انظر : المصادر السابقة في هـ (٢) .

(٤) ذكر الشلوبين وابن مالك وجماعة من المتأخرين أنَّ الأكثر في لعلّ حذف النُّون . انظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ .
وهناك تعليلات أُخَر ، انظرها في : مجالس ثعلب ١ / ١٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ أ-ب .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ .

(٧) هذا قول الأكثرين من البصريين والكوفيين ، ونُقل عن بعض النحويين أن المحذوف هو النُّون الأولى الساكنة من : إنَّ وكأنّ ولكنّ ، وعُزي إلى آخرين أن المحذوف هو الثانية المدغم فيها . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، الارتشاف ١ / ٤٧٠ ، الهمع ١ / ٦٤ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٣ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩ ، المقتضب ١ / ٣٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٤٩ ب ، المسائل المنثورة ١١١ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٢ .

ويجوزُ في الضَّرورةِ : ليتي [١] ؛ تَشْبيهاً بالاسْمِ [٢] مِنْ جهةِ أنَّه ليس للحَرْفِ حركةٌ تَتكرَّه فيه ، كما ليس للاسمِ ذلك ، وعلى هذا جازَ : قَدِي ، في : قَدْ [٣] ، وقال زيدُ الخيلِ :

كمُنيةِ جابرٍ إذْ قال ليتي ... أُصادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مالي [٤]

/ ٦٢ أ فقالَ : ليتي ، على الضَّرورةِ .

وقال آخَرُ :

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٥]

وتقولُ : عَنِّي ، وقَطْنِي ، ولَدُنِّي ، ومِنِّي ، فتزيدُ النُّونَ ؛ لِتَقِيَ السُّكُونَ الذي قد تَمكَّنَ في بناءِ الاسمِ عليه ؛ إذْ أَصْلُ كُلِّ مبنيٍّ السُّكُونُ ، كما تزيدُ النُّونَ في الفِعْلِ ؛ لِتَقِيَهُ الكَسْرَ الذي هو نظيرُ الجرِّ المُمْتَنِعِ منه [٦] .

وتقولُ : مَعِي ، ولَدِي في : مَعَ ، ولَدُ ؛ لأنَّ ماقبلَ الياءِ مُتَحرِّكٌ في غيرِ الفِعْلِ [٧] .

---

(١) هذا مذهب سيبويه والمبرد وأكثر النحويين ، ونُقِل عن الفراء الجواز في الكلام ، وهو قول ثعلب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٦٩-٣٧٠ ، المقتضب ١ / ٣٨٥ ، مجالس ثعلب ١ / ١٠٦ ، الأصول ٢ / ١٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ أ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٠ .

(٣) الجواز عند سيبويه مقيدٌ بالضرورة ، وظاهر كلام الزجاج أنه مطلقٌ . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤ ، الأصول ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٤ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٧ ، شرح التسهيل ١ / ١٣٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ ، نتائج التحصيل ٢ / ٥٧٥ .

(٤) تقدم مُخرّجاً في ص : ٦٣٠ .

(٥) تقدم مُخرّجاً في ص : ٦٣١ .

(٦) ذكر سيبويه علّة العلة التي أوردها الشارح فقال : « وإنما حَمَلَهم على ألا يُحرِّكوا الطاء والنونات كراهيةُ أنْ تُشبه الأسماء ، نحو : يدٍ وهنٍ » . الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ ب - ١٥١ أ ، التعليقة ٢ / ٨٧ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ ب ، التعليقة ٢ / ٨٨ ، الارتشاف ١ / ٤٧١ .

وأمّا : إلى ، وعلى ، ولَدى ؛ فتقولُ فيها : إليَّ ، ولَدَيَّ ، وعَلَيّ [١] ؛ لأنَّ هذه الياءَ إذا صَادفَتْ ياءً قَبْلَها مُفْردةً ؛ لم يَكُنْ لها سبيلٌ عليها في الأسماءِ ، نحو : مُسْلِمَيَّ في التَّثنيةِ ، ومُسْلِميَّ ، في الجمع ؛ لأنَّه يَجبُ الإدغامُ وتحريكُ ياءِ الإضافةِ على أَصْلِها بالفتحةِ ، فكذلك هذه الأَحْرُفُ التي يَلْزَمُها في الضَّميرِ المُتَّصلِ أنْ تكونَ قبلَها ياءٌ ، لِشدَّةِ الاتِّصالِ من وجهينِ : مالِلضَّميرِ المُتَّصلِ ، ومالحَرْفِ الجرِّ من شدَّةِ الاتِّصالِ ، فصار بمنزلةِ الفاعلِ في الاتِّصالِ بالفعْلِ ، وأنَّه أَشَدُّ اتِّصالاً من المفعولِ ؛ فلذلك بُني معه في : فَعَلْتُ ، وفَعَلْتَ ، وفَعَلْنَ ، وغُيِّر لَفْظُه بما تَقْتضيه شدَّةُ الاتِّصالِ حتَّى يصيرَ كبعضِ حُروفِه ؛ فلهذه العلَّةِ غُيِّرَتْ هذه الأَحْرُفُ ، ولم يَجِبْ فيها : عَلايَ ، كما يَجبُ في الأسماءِ المُتمكِّنة نحو : هُدايَ ، ورَحايَ [٢] .

وقياسُ كافِ التَّشبيهِ - إذا لَحقَتْها ياءُ الإضافة - الكَسْرُ ، كقولِكَ : ما أنتِ كِي ، وفَتْحُها خَطَأٌ ، وإنَّما كُسِرَتْ ؛ لأنَّها حَرْفٌ مُتحرِّكٌ على قياسِ الحروفِ الصَّحيحةِ إذا كانَتْ مُتحرِّكةً [٣] ، ولَيْسَتْ بمنزلةِ المبنيِّ على السُّكونِ نحو : قَطْ ، ولَدُنْ ، وعَنْ ؛ لأنَّ هذه الأَحْرُفَ بمنزلةِ : خُذْ ، وزِنْ ، في البناءِ على الأَصْلِ الذي يَجبُ لِكُلِّ مَبْنيٍّ ، فقياسُ هذه زيادةُ النُّونِ مع ياءِ الإضافةِ ؛ لِتَقِيَ السُّكونَ المُتمكِّنَ في الثُّبوتِ ، ولاتُذهبُه مع تمكُّنِه في ثُبوتِه [٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ب ، المسائل المنثورة ١١١ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٥ .

(٢) تحدث السيرافي بتفصيل عن علة قلب الألف في الأسماء غير المتمكنة والحروف ، وعدم قلبها في الأسماء المتمكنة عند الإضافة إلى الضمير . انظر : شرح السيرافي ٤ / ١٨٧أ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، الأصول ٢ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٠ ب ، التعليقة ٢ / ٨٨-٨٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، شرح الكافية ٢ / ٢٣ .

بابُ ضميرِ المجرورِ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوعِ[1]

الغرضُ فيه :

أن يُبَيِّن مايجوزُ في ضمير المجرور الذي يقع موضع ضمير المرفوع مما لايجوز[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في ضميرِ المجرورِ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوع ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

/ ٦٢ب ولِمَ لايجوزُ أنْ يَطَّرِدَ مثلُ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه للإِشْعارِ بمناسبة الضَّمير مع الإِيجاز الذي فيه ، ومع الإِيذانِ بأنَّه مَبْنيّ ، وإنْ كانَ فيه دليلٌ على وجوهِ الإِعرابِ ؟.

وماحُكْمُ : لولاكَ ، ولولايَ[3] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ الأَصْلَ : لولا أَنْتَ ، ولولا أنا[4] ؟.

ومامَوْضِعُ الكافِ في : لولاكَ ؟ وماوَجْهُ قَولِ سيبويه : إنَّ مَوْضِعَها جَرٌّ ؟[5] ولِمَ خالفَه الأَخْفَشُ[6] ، وابنُ السَّراجِ[7] ، وقالا : مَوْضِعُها رَفْعٌ ؟[8] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكون مضمراً فيه الاسم متحوِّلاً عن حاله إذا أُظهر بعده الاسمُ . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٣ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن حكم الضمير المتصل الواقع بعد : لولا ، وعسى ، والفرق بينه وبين الاسم الظاهر إذا وقع في هذا الموقع .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك : لولاكَ ، ولولايَ ، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرَّ ، وإذا أظهرتَ رُفع » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٣ (هارون) .

(٥) انظر النَّصَّ المتقدم في هـ٣ .

(٦) انظر رأي الأخفش في : المقتضب ٣ / ٧٣ ، الكامل ٣ / ٣٤٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ أ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٧ .

(٧) انظر : الأصول ٢ / ١٢٤ .

(٨) هذا مذهب الكوفيين أيضاً ، وتبعهم ابن كيسان وأبو البركات الأنباري والمالقي . انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، اللآلئ ١ / ٢٣٩ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ - ٦٩٥ ، رصف المباني ٣٦٤-٣٦٥ .

ولِمَ جازَ أنْ يَخْرُجَ (لولا) إلى حروفِ الجرِّ ، وليس فيه معنى الإضافة ، ولايَرْجِعُ إلى عاملٍ فيه كما تَرْجِعُ حروفُ الجرِّ إلى عَمَلِ الفِعْلِ ؟ وهل ذلك على شَبَهِ حرفِ الجرِّ من جهةِ عَقْدِ المعنى فيه بالجوابِ ، وإنْ لَمْ يعمل فيه فِعْلٌ ؟.

وهل يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فيه الاستقرارُ ، على تقديرِ : لولاكَ استقررتَ بالمحلِّ الذي أَنْتَ به ؛ لئلا يَنْكَسِرَ البابُ في حروفِ الإضافة ؟.

ومافي قولِه جلَّ ثناؤه : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[1] من الشَّاهد ؟

وما الفرقُ بينَ أَنْ تكونَ الياءُ والكافُ في هذا علامةَ مُضْمَرٍ مَرْفوعٍ وبينَ أنْ تَقَعَا مَوْقِعَ علامةِ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ[2] ؟ وهل ذلك في وقوعِ كلمةٍ مَوْقِعَ كلمةٍ أخرى لايُفْسِدُ المَوْضِعَ ؛ لأنَّهُ مضمَّنٌ بالدَّليلِ كما يَقَعُ المَصْدَرُ مَوْقِعَ الحالِ ، ومَوْقِعَ الصِّفةِ ، ولايكونُ حالاً ، وكما جازَ :

أَرْسَلَها العِراكَ[3] ....

على وقوعِهِ مَوْقِعَ الحالِ ، ولم يَجُزْ أنْ يكونَ حالاً ، وهو مُعَرَّفٌ بالألفِ واللاّمِ ؟.

---

(١) سبأ : ٣١.

(٢) هذا السؤال مبنيٌّ على مذهب الأخفش وابن السراج ، وهو اختيار الشارح ، كما سيأتي في الجواب .

(٣) جزء بيتٍ من الوافر للبيد بن ربيعة ، وهو بتمامه :

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدها ∴ ولم يُشْفِق على نَغَصِ الدِّخالِ

وهو من قصيدة مطلعها :

أَلَمْ تُلْمِمْ على الدِّمَنِ الخوالي ∴ لسَلْمى بالمذانب فالقُفالِ

يصف أُتُناً أوردها العَيْرُ الماء ، فيقول : أوردها جماعةً يزحمُ بعضها بعضاً ، ولم يذدْها : لم يحبسها ، ولم يُشفق على نَغَص الدخال : أي لم يخف أمراً يُنَغِّص عليها دخالها ، والدِّخال في شرب الإبل : أنْ يُداخَلَ بعيرٌ قد شرب مرةً في الإبل التي لم تشرب بعدُ حتى يشربَ معها . انظر : شرح الديوان ٨٧ ، الغريب المصنف ٣ / ٨٨٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٠ - ٢١.

انظر : الديوان ٨٦ ، الكتاب ١ / ٣٧٢ ، المعاني الكبير ١ / ٤٤٦ ، المقتضب ٣ / ٣٢٧ ، المسائل المنثورة ١٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ١٨٧ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٢١ ، لباب الألباب ١٥٩ أ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٧٢٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٣ ب ، توضيح المقاصد ٢ / ١٤١ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢١٩ ، الخزانة ٣ / ١٩٢.

وما الشَّاهِدُ في قولِ يزيدَ بنِ الحَكَمِ [١] :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى .·. بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنهوي [٢] ؟

وماحكمُ : عساكَ ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ الكافَ في موضعِ نَصْبٍ عِنْدَ سيبويهِ [٣] ؟

ومافي قولهم : عَسَاني ، من الدَّليلِ [٤] ؟ ولِمَ خالفَ الأَخْفَشُ في ذلك ، وذَهَبَ إلى أنَّ الكافَ في : عساكَ ، في موْضِعِ رَفْعٍ ، وكذلك النُّونُ والياءُ في : عَساني [٥] ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قول رُؤبةَ [٦] :

ياأَبتا عَلَّك أَوْ عَساكا [٧]

---

(١) هو : يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي « ... - نحو ١٠٥ هـ » ، شاعرٌ أمويّ ، يُكنى أبا خالد ، ولاه الحجاج كورة فارس ، فعزله قبل أنْ يدخلها ، ثم لحق بسليمان بن عبدالملك ومدحه . انظر : الأغاني ١٢ / ٤٤٥٢-٤٤٦٢ ، اللآلئ ٢٣٨ ، الخزانة ١ / ١١٣- ١١٦ .
وعُزي إلى طرفة بن العبد ، ورده أبو الفرج في : الأغاني ١٢ / ٤٤٦٠-٤٤٦٢ .

(٢) من البحر الطويل ، من قصيدة يُعاتب فيها ابن عمِّه عبدالرحمن بن عثمان ، أولها :
تُكاشرني كُرْهاً كأنَّك ناصحٌ .·. وعينُكَ تُبدي أنَّ صدرَك لي دوِ
المكاشرة : المضاحكة ، ودوٍ : فَعِلٌ من الدَّوَى ، وهو المرض . انظر : اللآلئ ١ / ٢٣٨ ، والأجرام : جمع جِرم ، وهو الجسد ، والنِّيق : الجبل الشامخ ، وقُلَّته : أعلاه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٣ . انظر : شعر يزيد ٢٧٦ ، الكتاب ٢ / ٣٧٤ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، عيون الأخبار ٣ / ٨٢ ، الكامل ٣ / ٣٤٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥١ أ ، ١٥٢ أ ، البصريات ١ / ٢٨٩ ، الخصائص ٢ / ٢٥٩ ، سر الصناعة ١ / ٣٩٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧١ ، الإنصاف ٢ / ٦٩١ ، لباب الآداب ٣٩٨ ، شرح المفصل ٣ / ١١٩ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٥ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٤٩ ب ، ١٩٧ ب ، ٢٥٠ أ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٦٢ ، الخزانة ٥ / ٣٣٦ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمَّا قولهم : عساك ، فالكافُ منصوبة » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٤ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « والدليل علي أنها منصوبة أنَّك إذا عنيتَ نفسَك كانت علامتُك : ني .... فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عسايَ ، ولكنَّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع » . الكتاب ١ / ٣٨٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٥ (هارون) .

(٥) انظر : تعليقات الأخفش على الكتاب ٢ / ٣٧٥ هـ ٦ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، البصائر والذخائر ٥ / ١٤٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٣ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، وعُزي هذا الرأي -أيضاً- إلى يونس . انظر : الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٦) وقيل : العجاج وليس في ديوانه برواية الأصمعي . قال البغدادي : « والأكثرون على أنَّ هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، لا للعجاج » . الخزانة ٥ / ٣٦٨ .

(٧) من الرجز ، وقبله عند ابن السيرافي :
تقولُ بنتي قد أنى أناكا =/

وقول عِمرانَ بن حِطَّانَ [١]:

ولي نَفْسٌ أَقُـولُ لهـا إذا ما ∴ تُنازِعُني لعلِّي أَوْ عساني [٢] ؟

ومانظيرُ الشُّذوذِ / ٦٣أ في ذا من قولهم: لَدُنْ غُدوةً ، ولاتَ حين أَوان [٣] ؟ [٤].

ولِمَ جازَ : ماأَنْتَ كأنا ، وما أَنا كأَنْتَ [٥] ؟ ومافي ذلك من الدَّليلِ على مَذْهَـبِ

/ = وذكر الأسود الغندجاني أنَّ : ياأبتا ، تحريفُ : تأنِّياً ، وأنّ البيت من أرجوزة أخرى في مدح إبراهيم بن عربيّ ، أولها :

لما وضعتُ الكُور والوِراكا

انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٤ ، فُرحة الأديب ١١٩-١٢١.

انظر : ديوان رؤبة ١٨١ (الملحق) ، الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، المقتضب ٣ / ٧١ ، ماينصرف ومالاينصرف ١٦٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، اللامات للزجاجي ١٣٥ ، الشعر ١ / ١٤ ، الخصائص ٢ / ٩٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، شروح سقط الزند ٢ / ٧١٤ (التبريزي) ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦١ أ ، ١٥٠ ب ، ١٩٩ أ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، شرح أبيات المغني ٣ / ٣٣٤ ».

(١) هو عِمْران بن حِطان بن ظَبيان السَّدوسي ، البصري « ... - ٨٤ هـ » رأس القَعَدية من الصُّفرية ، وهي إحدى فرق الخوارج ، شاعرٌ مُفْلِقٌ . انظر : سير أعلام النبلاء ٤ / ٢١٤-٢١٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٢٨٧ - ٢٩٠ عرضاً ، الخزانة ٥ / ٣٥٠-٣٦٢.

(٢) من الوافر ، من أبيات أولها :

ومَنْ يَقْصِدْ لأهلِ الحقِّ منهم ∴ فإنِّـي أَتَّقِـيه كمـا اتَّقانـي

انظر : ديوان شعر الخوارج ١٧٦ (عباس) ، ديوان الخوارج ١٣٦ (معلوف) ، الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، المقتضب ٣ / ٧٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٢٤ ، الخصائص ٣ / ٢٥ ، البصائر والذخائر ٥ / ١٤٣ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٨٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٩٧ب ، شرح الكافية ٢ / ٢١ ، الارتشاف ٢ / ١٢٥ ، تذكرة النحاة ٤٩٥ ، المقاصد النحوية ٢ / ٢٢٩ ، الخزانة ٥ / ٣٤٩.

(٣) هذه العبارة أُرجِّح أنها جزءٌ من بيتٍ من الوافر لم أقف على قائله ، وهو :

وذلك حِيْنَ لاتَ أوانَ حِلْمٍ ∴ ولكـن قَبْلَهـا اجتـنبوا أذاتي

وقد استشهد به جماعة من النحويين على إضافة حين إلى جملة لات واسمها وخبرها . انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٧٨ ، المساعد ١ / ٢٨٣ ، شفاء العليل ١ / ٣٣٢ ، الخزانة ٤ / ١٧٨ .

فإنْ صحَّ ذلك فما ذكره الشارح رواية أخرى لاشاهد فيها على ماذكروه . واللّه أعلم .

(٤) هذا سؤال قول سيبويه : « فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذه الحال كما كان لَلَدُنْ حالٌ مع : غُدْوةً ، ليست مع غيرها ، وكما أنَّ لاتَ إنْ لم تعملها في الأحيان لم تُعْمَل فيما سواها ، فهي معها بمنزلة ليس ، فإذا جاوزتْها فليس لها عملٌ » .الكتاب ١ / ٣٨٨ - ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٥ (هارون) .

(٥) هذان القولان احتج بهما الأخفش على استعارة ضمير الجر للرفع كما استعير ضمير الرفع للجر ، وحمل عليه استعارة ضمير النصب للرفع في : عساك وعساني . انظر : تعليقات الأخفش على الكتاب ٢ / ٣٧٥ هـ ٦ ، المقتضب ٣ / ٧٣ ، الأزهية ١٧٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٢ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧.

الأَخْفَشِ ؟ وهل وَجْهُ جوازِه تَنكُّبُ التَّضعيفِ في : كك ، فَوَقَع ضميرُ المرفوعِ مَوْقِعَ ضَميرِ المجرورِ ؛ لهذه العلّة ، وجَرى نظيرُه في المتكلِّمِ مَجراه في : ولا أَنْتَ كأنا ؟.

ولِمَ لايجوزُ مُوافقةُ علامةِ الرَّفعِ للجرِّ في أَصْلِ الموضوعِ كما جازَ موافقةُ علامةِ النَّصْبِ للجرِّ في الأَصْلِ ؟.

وماوجهُ إنكارِ سيبويه لمذهبِ مَنْ جَعَلَ العلامةَ في هذا مُوافقةً لعلامةِ الرَّفعِ مِنْ جِهَةِ كَسْرِ البابِ ، وهو مطَّرِدٌ ؟ وهل ذلك إذا جَعَله في أَصْلِ الموضوعِ ؟ [١].

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في ضمير المجرورِ الذي يَقَعُ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوعِ إجراؤه في مَوْقِعِ الذي يُخِلُّ بأنَّه في معنى المرفوعِ [٢] ، وذلك بعدَ : لولا ، كقولهم : لولاك ، ولولايَ [٣] ، فهذا الموْقِعُ مَوْقِعُ مرفوعٍ قَدْ ظَهَرَ أَمْرُه بالاسمِ الظَّاهرِ في : لولا زيدٌ لكان كذا وكذا ، ومِنْ غيرِ أَنْ يجوزَ فيه الجرُّ ، وظَهَرَ بقولهم : لولا أنت لكان كذا وكذا ، وفي التَّنزيلِ : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ، فهذا هو الأَصْلُ [٤].

وإنّما جاز : لولاكَ ؛ لاجتماعِ سببينِ [٥] :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وزعم ناسٌ أنَّ الياء في : لولاي ، وعساني ، في موضع رفع ....» . إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ (هارون).

(٢) هذا الأصل مبنيٌّ على مذهب الأخفش ، وهو اختيار الشارح كما سيأتي قريباً .

(٣) خطأ المبرد هذا الاستعمال في : الكامل ٣ / ٣٤٥ ، ونقل عنه الفارسي قوله : « وحكي لي أنّ أبا عُمر اجتهد في طلب مثل هذا في شعر فصيح أو كلام منثور عن العرب ، فلم يجده » . التعليقة ٢ / ٩٠ . وانظر : الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ أ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٧ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٠ - ٦٩٣ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٥ ، الارتشاف ٢ / ٤٧٠ ، الجنى الداني ٦٠٥ .

(٤) يعني أن يقع بعدها اسمٌ ظاهرٌ مرفوع ، أو ضمير رفع منفصل . وذكر سيبويه أنه القياس . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥١ ب ، شرح المفصل ٣ / ١١٨ .

(٥) لم يذكر السبب الثاني ، وهو الإيجاز ، وسيشير إليه قريباً ، كما ذكره ابن السراج في قوله : « والذين قالوا : لولاك ، ولولاي ، قالوا : لأنها أسماء مبنية يؤكَّد المرفوع منها المخفوض [نحو : مررت بك أنت] ، فكأنّهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب ...» . الأصول ٢ / ١٢٤ .
ويلحظ أن السببين مبنيان على مذهب الأخفش .

أحدُهما المناسبةُ بين علاماتِ المُضْمَرِ من ثلاثةِ أَوْجُهٍ :

أحدُها : الاشتراكُ في الإضمارِ .

والثَّاني : البيانُ عن المخاطَبِ من المتكلِّمِ من الغائبِ .

والثَّالثُ : أنَّها كُلَّها مَبْنيَّةٌ ، وإنْ كان فيها دليلٌ على وجوهِ الإعرابِ ، فإنَّها تَنْحَطُّ عن منزلةِ مافيه الإعرابُ [١] .

فَأُشْعِرَ بهذه المناسبةِ بينهَا بإيقاعِ بَعْضِها مَوْقِعَ بعضٍ مِنْ غيرِ إخلالٍ بالمعنى ، ولايجوزُ أنْ يَطَّرِدَ مثلُ هذا ؛ لأنَّ الأَصْلَ أحقُّ به ؛ إذْ كانَ ليس فيه إلا مابيَّنا من الإشعارِ والإيجاز .

واختلفوا في مَوْضِعِ الكافِ :

فَذَهَبَ الخليلُ ويُونُسُ وسيبويهِ إلى أنَّها في مَوْضِعِ جرٍّ [٢] .

وذَهَبَ الأَخْفَشُ وبعضُ النَّحويينَ المُتَقَدِّمينَ وابنُ السَّراجِ إلى أنَّها في مَوْضِعِ رَفْعٍ [٣] ، وإنما أُوقِعَتْ علامةُ المجرورِ مَوْقِعَ علامةِ المرفوعِ لما بيَّنا على طريقةِ الاستعارةِ ، كما يَقَعُ المَصْدَرُ مَوْقِعَ الحالِ في قولهم : إنَّما أَنْتَ / ٦٣ ب سيراً سيراً [٤] ، وكما يَقَعُ المَصْدَرُ المعرَّف في :

أَرْسَلَها العِراكَ [٥] ....

مَوْقِعَ الحالِ ، وكُلُّ ذلك على طريقِ الاستعارةِ ، ويَسْتحيلُ أنْ يكونَ على

---

(١) قال الفراء : « وإنما دعاهم إلى أنْ يقولوا : لولاك ، في موضع الرفع ؛ لأنَّهم يجدون المكنيّ يستوي لفظه في الخفض والنصب .... ويجدونه يستوي - أيضاً - في الرفع والنصب والخفض ، فيقال : ضَرَبَنا ، ومرّ بنا ، فيكون الخفض والنصب بالنون ، ثم يقال : قمْنا ففعلْنا ، فيكون الرفع بالنُّون ، فلما كان ذلك استجازوا أنْ يكون الكاف في موضع : أنت ، رفعاً ؛ إذْ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات » . معاني القرآن ٢ / ٨٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٢ أ ، الأزهية ١٧١ - ١٧٢ ، شرح المفصل ٣ / ١٢١ .

(٣) انظر ماتقدم في : ص ٦٣٦ هـ ٨ .

(٤) سيراً ، عند سيبويه مفعول مطلق . انظر : الكتاب ١ / ١٦٨ (بولاق) ، وانظر : المقاصد الشافية ١ / ٢٤٥ .

(٥) تقدم تخريجه في : ص ٦٣٧ .

الحقيقة ، وكذلك يَقَعُ ضميرُ المجرورِ مَوْقِعَ ضميرِ المرفوعِ على الاستعارة [١] ، ويَمْتَنِعُ أنْ يَقَعَ على الحقيقة ، ولايجوزُ أَنْ يُوضَعَ على الاشتراكِ بينَ المجرورِ والمرفوعِ ؛ لأنَّه لامُناسبةَ بينَ المرفوعِ والمجرورِ يَصْلُحُ لأَجْلِها هذا كما أنَّ بينَ المجرورِ والمُنْصوبِ مناسبةً يَصْلُحُ لأَجْلِها اتِّفاقُ العلامة ، فأمَّا أَنْ يُنْقَلَ ضميرُ المجرورِ إلى مَوْضِعِ ضميرِ المرفوعِ فغيرُ مُمْتَنِعٍ ، وشواهدُه كثيرةٌ [٢] .

والذي نختارُه في هذا مذهبُ الأَخْفَشِ ؛ لأنَّه لو كانَ مَوْضِعُ الكافِ جرّاً ؛ لَوَجَبَ أنْ يكونَ الحرفُ عاملاً ؛ إذْ لايجوزُ الجرُّ إلا بعاملِ الجرِّ ، والحرفُ الذي يَعْمَلُ الجرَّ لابُدَّ أنْ يكونَ فيه معنى الإضافةِ ، ولابُدَّ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ في موضعِه الفعلُ ، وليس كذلك في : لولا [٣] .

فإنْ قال قائلٌ : فَلِمَ لايجوزُ أَنْ يَعْمَلَ فيه الاستقرارُ ، ويكونَ قد أضافَ المخاطَبَ إلى الاستقرارِ كما تقولُ : زيدٌ بالبصرةِ ، فتُضيفُهُ إلى الاستقرارِ بالبصرةِ ؟ .

قِيلَ لَهُ : إنَّ الباءَ يُفْهَمُ منها هذا المعنى في المُضْمَرِ والمُظْهَرِ ، وليس كذلك : لولا ؛ لأنَّه لايُفْهَمُ منها معنى الإضافةِ كما لايُفْهَمُ من : أمّا ، ولامِنْ : هَلْ ، ولامن أكثرِ الحروفِ معنى الإضافةِ ، ويُفْهَمُ من حروفِ الجرِّ معنى الإضافةِ ، وأنَّها لتعديةِ الفِعْلِ ، وليس ذلك في : لولا [٤] .

ولابُدَّ لِمَنْ ذَهَبَ هذا المذهبَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَها عاملةً للجرِّ ، وكأنَّه يُشَبِّهُها بحرفِ

---

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، الأزهية ١٧٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٧ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٨٣٦ ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٩٣ .

(٣) أخذ هذا الاحتجاج أبو البركات في : الإنصاف ٢ / ٦٩٠ .
وأجاب السيرافي عن هذا بأنّ حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد لامتعلّق له . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ أ - ب ، شرح المفصل ٣ / ١٢١-١٢٢ .
على أنّ أبا حيان ذكر خلافاً في تعلّق لولا ، فمن النحويين مَنْ قال : لاتتعلّق بشيء ، ومنهم من قال : تتعلق بفعلٍ واجب الإضمار . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٧٠ .

(٤) انظر : الهامش السابق .

الجرِّ ، وفي ذلك بُعْدٌ ، وإنْ كانَتْ قَدْ عَقَدَتْ بعضَ الكلامِ ببعضٍ ، وليس كلُّ شيءٍ عَقَدَ الكلامَ بغيرِه فإنَّه من حروفِ الجرِّ كحروفِ العَطْفِ ، وإنَّما يُحتَاجُ فيها إلى أنْ تكونَ للتَّعدية [1] ، ولو صَحَّ هذا فيها ؛ لجازَ في المُظْهَرِ كما يجوزُ في المُضْمَرِ ؛ إذ الحالُ واحدةٌ [2] .

ولاخلافَ في أنَّه شاذٌّ ، إلا أنَّ الشّاذَّ إذا قَلَّ مايَخْرُجُ به عن الأَصْلِ ، وكَثُرَ نظائرُه في جِهَةِ الشُّذوذِ ؛ كان أولى به ، فوقوعُ كلمةٍ مَوْقِعَ كلمةٍ كثيرٌ ، وإنْ كان على طريقِ الشُّذوذِ ، فأمّا جَعْلُ الحرفِ حرفَ إضافةٍ ، وليس فيه معنى حرفِ الإضافةِ ؛ ففاسدٌ [3] .

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ فيه معنى اللاّمِ إذا قُلْتَ : لولا زيدٌ لكان كذا وكذا ، فهو بمنزلةِ : لأجْلِ زيدٍ لم يَكُنْ كذا وكذا .

/ ٦٤ أ قيل له : ليس هو على هذا المعنى ، كما أنَّ : إذا ، وإنْ ، ليسا [4] على معنى حرفِ الإضافةِ في قوله : إذا أَتَيْتَني أكرمْتُكَ ، وإنْ أَتَيْتَني أكرمْتُكَ ، وإنْ كانَ جُمْلَةُ الكلام يَدُلُّ على : إنّي أُكْرِمُكَ لإتيانكَ ، فالحرفُ لايَدُلُّ على هذا ؛ لأنَّه لو كان كذلك ؛ لجرى مَجرى اللاّمِ في تعديةِ الفعْلِ إذا قُلْتَ : أُكْرِمُكَ لإتيانكَ ، فكانَ : أكرمُكَ إنْ أَتَيْتَني ، بهذه المنزلةِ من تعديةِ الفعْلِ ، وليس كذلك عند أَحَدٍ من العلماءِ بالعربيّةِ ؛ إذ كانت (إنْ) إنّما هي شَرْطٌ تُعلِّقُ الأوَّلَ بالثّاني على خلافِ تعليقِ حرفِ الإضافةِ ؛ لأنَّ حرفَ الإضافةِ يُوجِبُ القَطْعَ بالفعْلِ الذي وَقَعَ المعنى لأَجْلِه ، وليس كذلك الشَّرْطُ ، فهذه معانٍ مُختلفةٌ ، ودلالتُها مختلفةٌ ؛ لِتَدُلَّ على المعاني المختلفةِ .

---

(١) أ : للتعديل .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٨٧ .

(٣) ينقض هذا الجر بلعلّ في لغة بني عُقيل ، ولامُتَعَلَّق لها . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ أ - ب ، شرح التسهيل ٣ / ١٨٦ ، الجنى الداني ٥٨٢ - ٥٨٦ .

(٤) أ : ليسَ .

ومَنْ زَعَمَ أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ (لولا) حرفَ إضافةٍ ؛ لَزِمَه أنْ يكونَ (إنْ) يَصْلُحُ أنْ يكونَ حرفَ إضافةٍ ، فهذا مالا إشكالَ في فسادِه [١] .

وقال يزيدُ بنُ الحَكَمِ :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى .·. بأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ منهوي [٢]

فهذا شاهدٌ في وقوعِ علامةِ المجرورِ مَوْقِعَ علامةِ المرفوع .

وقال رُؤْبَةُ :

ياأَبتا عَلَّكَ أَوْ عساكا [٣]

وقال عِمْرانُ بنُ حِطّانَ :

ولي نَفْسٌ أَقُولُ لها إذا ما .·. تُنازِعُني لَعَلِّي أَوْ عساني [٤]

فالكافُ في مِوْضِعِ رَفْعٍ عِنْدَ الأَخْفَشِ [٥] ، وفي مَوْضِعِ نَصْبٍ عند سيبويه [٦] ، ودليلُه :

---

(١) ماذكره الشارح لايلزم ؛ لأنّ (إنْ) حرفٌ مختصٌ بالأفعال ، ويعمل فيها الجزم ، ولولا الامتناعية مختصّةٌ بالأسماء ، فالجر بها له وجه ، وهو التنبيه على موجب عمل الحروف في الأصل وهو الاختصاص .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٦٣٨ .

(٣) تقدم تخريجه في : ص ٦٣٨ .

(٤) تقدم تخريجه في : ص ٦٣٩ .

(٥) أجمل الشارح مذهب الأخفش ، وهو أن عسى باقيةٌ على أصلها ، وضمائر النصب بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى ، وممن اختار هذا المذهب ابنُ مالك . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٧٨ ، شرح المفصل ٣ / ١٢٢ ، شرح التسهيل ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، شرح الكافية ٢ / ٢١ .

(٦) وجه النصب عند سيبويه أنّ عسى أُجريت مجرى لعلّ ؛ لتقاربهما في المعنى ، فالضمير المنصوب اسمها ، والخبر المرفوع محذوف ، وقد تبعه ابن السراج . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٤ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، الشعر ٢ / ٤٩٤ .
وفي المسألة قولٌ ثالث للمبرد ، وهو أنّ الضمير خبر عَسى ، قُدِّم ، والاسمُ مضمرٌ . انظر : المقتضب ٣ / ٧٢ ، وقد افترض الفارسيّ هذا القول ثم ذكر أنّه وجهٌ . انظر : الشعر ٢ / ٤٩٧ .
وهناك قولٌ رابع حُكي عن المبرد أيضاً ، وهو أنّ الاسم محذوفٌ لعلم المخاطب . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، شرح الكافية ٢ / ٢١ .
والراجح أنّ المبرد لم ير سوى الرأي الأول ، والثاني مبنيٌّ على فهم غير صحيح . انظر ماكتبه الشيخ عضيمة : المقتضب ٣ / ٧٢ هـ ٣ .

عَساني[١] ، وأنَّ الفِعْلَ لايَعْمَلُ الجرَّ أَصْلاً .

ونظيرُ ذلك في الشُّذوذِ : لَدُن غُدْوةً[٢]، ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[٣] .

واستشهد الأَخْفَشُ على مذهبِهِ بقولِ العَرَبِ : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا[٤] . فهذا شاهِدٌ بيِّنٌ ، وعِلَّتُه تَنكُّبُ التَّضعيفِ في : ماأنا كَكَ ، وجاء في نظيرِه من المتكلِّمِ على قياسِه .

ولاتجوزُ مُوافَقَةُ الجرِّ للرَّفْعِ في أَصْلِ الموضوعِ كما تجوزُ مُوافَقَةُ النَّصْبِ للجرِّ في ذلك ؛ لأنَّ الرَّفْعَ لايُناسِبُ الجرَّ[٥] ، فهذا الذي أَنْكَرَهُ سيبويه على ماقال[٦] ، وهوَ يَكْسِرُ مايَجِبُ أَنْ تُوضَعَ عليه الأُصُولُ ، وليس كذلك إذا وَقَعَتْ كلمةٌ مَوْضِعَ كلمةٍ على جِهَةِ الاستعارةِ[٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، الأصول ٢ / ١٢٤ .
ووجه الاستدلال أنَّ النون والياء فيما آخره ألف لاتكون إلا للنصب . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وانظر ماتقدم في ص : ٤٦٣ هـ ١٢ .

(٣) من قوله تعالى ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا .... ﴾ ص : ٣ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٤) انظر : ماتقدم في ص : ٦٣٩ هـ ٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٣ / ٧٣ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٦ .

(٧) يشير إلى مذهبِ الأخفشِ في لَوْلَايَ ، وهو اختيارُه كما تقدَّمَ .

بابُ إشراكِ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ / ٦٤ب في إشراكِ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في إشراكِ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ إشراكُ المُظْهَرِ للمُضْمَرِ المرفوعِ المتَّصلِ بالفِعْلِ مِنْ غيرِ تأكيدٍ ، إلاّ على قُبْحٍ ؟[3] .

ولِمَ جاز في المُضْمَرِ المتَّصلِ المنصوبِ ؟ ، وماحكمُ : رأيتُكَ وزيداً ؟ ولِمَ جازَ مِنْ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايحسُنُ أنْ يَشْرَكَ المظهرُ المضمرَ فيما عمل ومايَقْبُح أن يشركَ المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه ، انظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) .
وقد اختلفت النسخ في ترتيب هذا الباب مع مابعده ، ففي المطبوع ونسخة المبرد وقع هذا الباب بعد الباب الآتي . ومافي نسخة السيرافي والفارسيّ موافقٌ لترتيب الشارح . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٣ ب ، ١٥٧ب ، التعليقة ٢ / ٩١ ، ٩٣ .
كما تداخل البابان في بعض النسخ ، ومنها نسخة الشارح ، فبعض مادة هذا الباب أدخلت فيما يليه ، وسأشير إلى ذلك في موضعه من الباب الآتي . إن شاء اللَّهُ تعالى .

(٢) تحدث سيبويه في هذا الباب عن أحكام العطف على الضمير المتصل المرفوع والمنصوب ، وهناك أحكامٌ وردت في هذا الباب في نسخة المبرد ونسخة مبرمان وطبعتي بولاق وهارون ، وهي : حكم توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس وأخواتها ، والعطف على الضمير المرفوع المنفصل ، والعطف على المضمر المجرور ، وتوكيده بالنَّفس وأخواتها .
وقد أدخل الشارح هذه الأحكام في الباب الآتي ماعدا حكم العطف على المرفوع المنفصل ، فإنَّه أورده في هذا الباب ، وهذا الباب أحقُّ بها جميعاً كما ذكر السيرافي .
انظر : الكتاب ١ / ٣٩٠ - ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٣ (هارون) ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٤ أ -ب .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا مايقبُحُ أنْ يشركه المظهرُ فهو المضمرُ في الفعل المرفوعُ ، وذلك قولك : فعلْتُ وعبدُالله ، وأفعلُ وعبدُ اللَّه ، وزعم الخليلُ أنَّ هذا إنما قَبُح من قِبَل أنَّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ ، فاستقبحوا أنْ يشركَ المظهرُ مضمراً يُغَيِّر الفعلَ عن حاله ؛ إذْ بَعُدَ شبَهُه منه » . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٤ أ ، وفي طبعتي بولاق ١ / ٣٨٩ ، وهارون ٢ / ٣٧٨ : إذا بَعُد منه ، ومافي نسخة السيرافي أوضح . وسيعيد الشارح السؤال قريباً بلفظ آخر .

غَيْرِ تأكيدٍ ، وإنَّكَ وزيداً مُنْطَلقان ؟ [١] .

ولِمَ قَبُحَ : فَعَلْتُ وعبدُاللَّه ، وأفْعَلُ وعبدُاللَّه ؟ [٢] .

ولِمَ غُيِّر الفِعْلُ للمُضْمَرِ المرفوعِ [٢] ؟ ومافي شِدَّةِ الاتِّصالِ ممّا يُوجِبُ تغييرَ الفِعْلِ ؟ ومادليلُه منْ أنَّه نظيرُ استتارِه في الفِعْلِ ؟.

ولِمَ جَرى المُنْفَصِلُ مَجرى المُظْهَرِ ؟ [٣] .

ولِمَ صارت التَّاءُ في : ضَرَبْتُ ، بمنزلةِ الألفِ في : أَعْطَيْتُ ؟ [٤] .

وما الشَّاهدُ في قولِه جلَّ وعزَّ : ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾ [٥] ، و﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [٦] ؟.

ولِمَ حَسُنَ بالتَّأكيدِ العَطْفُ عليه، ولم يَحْسُنْ بِغَيرِ التَّأكيدِ؟ ومانظيرُه منْ قولهم : قَدْ عَلِمْتَ أنْ لاتقولُ ذاك ؟ ولِمَ كان التَّأكيدُ في المُضْمَرِ بمنزلةِ الفَصْلِ في هذا [٧] ؟

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « أمّا مايَحْسُنُ أنْ يشركَه المظهرُ فهو المضمرُ المنصوب ، وذلك قولك : رأيتُك وزيداً ، وإنَّك وزيداً منطلقان » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) .

(٢) انظر ماتقدم في ص : ٦٤٦ هـ ٣ .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما علامة الإضمار التي تكونُ منفصلةً من الفعل ولاتُغَيِّر ماعَمِلَ فيها عن حاله إذا أُظهر فيه الاسمُ ؛ فإنَّه يَشْركها المظهرُ ؛ لأنَّه يُشْبِهُ المظهرَ ، وذلكَ قولك : أنت وعبدُ اللَّه ذاهبان ، والكريمُ أنت وعبدُ اللَّه » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٠ (هارون) .

وقد وقعت هذه المسألة في الطبعتين ونسخة المبرد بين مسائلَ أدخلها الشارح في الباب الآتي .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا فَعَلْتُ ؛ فإنَّهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار ، أُسكنت فيه اللاّمُ ، فكرهوا أنْ يَشرك المظهرُ مضمراً يُبنى له الفعْلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيءٌ في كلمةٍ لايُفارقُها كألف : أعطيت» . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٨ (هارون) .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا .... إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ المائدة : ٢٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ .... وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ البقرة : ٣٥ .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فإنْ نعتَّه حَسُن أنْ يَشْركه المظهرُ ، وذلك قولك : ذهبتَ أنتَ وزيدٌ ، قال اللَّهُ عزَّ وجلَّ .... وذلك أنَّك لما وصفتَه حَسُن الكلامُ حيثُ طوّلتَه ووكّدتَه ، كما قال : قد علمتُ أنْ لاتقولُ ذاك، فإنْ أخرجتَ (لا) قَبُح الرفعُ » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٨ (هارون) .

وهل ذلك لأجْلِ البيانِ بطولِ الكلامِ الذي يُخْرِجُ الثَّاني من الحَمْلِ على مالايَصْلُحُ أنْ يُحْمَلَ عليه ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ اللَّه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[1] ؟ ولِمَ حَسُنَ العَطْفُ على المُضْمَرِ المُتَّصِلِ مِنْ غيرِ تأكيدٍ ؟[2].

وما الشَّاهدُ في قولِ عُمَرَ بنِ أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ[3] تهادى ∴ كَنِعاجِ الملاءِ يَعْسِفْنَ رَمْلا[4]

ويُروى :

... ... ∴ كَنِعاجِ الملا تَعسَّفْنَ رَمْلا ؟

ولِمَ جازَ في الضَّرورةِ مثلُ هذا ؟ وهل ذلك لأنَّه شُبِّه بالمُضْمَرِ المُنْفَصِلِ ؟.

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ .... وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ .... ﴾ الأنعام : ١٤٨.

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقال اللَّه عزّ وجلّ .... حَسُن لمكان : لا » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ (هارون) .

(٣) أ : إذْ أقبلت هندٌ وزهر ... ، وهو سهوٌ .

(٤) من البحر الخفيف ، وقد جاء في ملحق الديوان مع بيتٍ آخر ، وقبلهما مقطوعة تتّفق معهما في البحر والقافية ، ومطلعها :

حُمِّلَ القَلْبُ مِنْ حُمَيْدَةَ ثِقْلا ∴ إنَّ في ذاكَ للفؤادِ لَشُغْلا

الزُّهر : جمع زهراء وهي البيضاء ، والملا : الصحراء ، مقصورٌ ، ومدُّه ضرورة ، ولم أقف على رواية المد عند غير الشارح ، والعَسْف : ركوب المفازة وقطعُها بغير قصدٍ ولاهداية ولاطريق مسلوك ، ومراد الشاعر : أنَّ هؤلاء النسوة يمشين كمشي نعاج الوحش إذا وقعت في الرمل ، فهنّ ينقلن قوائمهنّ نقلاً بطيئاً . انظر : المنقوص والممدود للفراء ٢١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠١ ، اللسان ٩ / ٢٤٥ (عَسَفَ) . انظر : ديوان عمر ٤٩٨ ، الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، ٣ / ٣٩ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٢ ، الخصائص ٢ / ٣٨٦ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٠ ، الإفصاح ٣٤٦ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٥ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١١٣أ ، البسيط ١ / ٣٤٥ ، الملخص ٥٩٠ ، المقاصد النحوية ٤ / ٦١ .

الجـــوابُ :

الذي يجـوزُ في إشـراكِ المُظْهَرِ للـمُضْمَرِ إجراؤه عليـه في كلِّ مُضْمَرٍ إلا المُضْمَر المُتَّصِلَ المرفـوعَ ، فـإنَّه لايجـوزُ أنْ يُعْطَفَ عليـه إلا بالتَّأكـيـدِ ؛ لأنَّه غُيِّر له لَفْظُ الفِعْلِ حتى صار كبعضِ حُروفه ، وبعضُ حروفِ الفِعْلِ لايُعْطَفُ عليه ، فلما عُومِلَ بالتَّغييرِ مُعاملةَ بعضِ حروفِ الفِعْلِ ؛ عُومِلَ بالامتناعِ من العَطْفِ عليـه تلك المعاملةَ ؛ حتى يجري على قياسٍ مستقيمٍ [1] . فإذا أُكِّدَ أبانَ التَّأكـيـدُ معنى المُضْمَرِ حتَّى يصيـرَ بالتَّأكيـدِ / ٦٥ أ كالمُنْفَصِلِ ؛ للبيانِ الذي يُوجِبُه التَّأكيـدُ ، ولو لَمْ يكُنْ لَمْ يَجُزْ ؛ لما بيَّنا .

وتقـولُ : رأيتُكَ وزيداً ، وإنَّك وزيداً منطلقـانِ ، فـيَحْسُنُ هذا ؛ لأنَّ الضَّمـيـرَ المنصوبَ لايُغَيَّرُ له لَفْظُ الفِعْلِ ، فجرى مَجرى المُنْفَصِلِ [2] .

وتقولُ : فَعَلْتُ أنا وعبدُ اللَّه ، ويقبح : فَعَلْتُ وعبدُاللَّه ، وأفْعَلُ وعبدُاللَّه ؛ لأنَّه عَطْفٌ على المُضْمَرِ المرفوعِ مِنْ غَيْرِ تأكيدٍ .

وشِدَّةُ الاتِّصـالِ تتعـاظَمُ ، فـيكونُ بَعْضُه أَشَدَّ اتِّصـالاً مِنْ بعضٍ بوجوهٍ مَعْقـولةٍ تَقْتضي ذلك ، فما اتَّصَلَ من الزَّوائدِ بالكلمةِ بما لو سَقَطَ لم يكُنْ للكلمةِ معنى فهو أشَدُّ اتِّصالاً ممّا يتعاقبُ عليها كتعاقُبِ هاءِ التَّأنيثِ في نحوِ : قائمٍ ، وقائمة ، وذلك كالواوِ في : ضَرُوبٍ ، والألفِ في : ضاربٍ ، فما كان من الزَّوائدِ في حَشْوِ الكلمةِ فهـو أشَدُّ اتِّصـالاً ممّا كانَ في آخرِ الكلمةِ قد أتى بعدَ سلامةِ بُنيتِها ، وخُلوصِ معناها

---

(١) سيذكر قريباً أنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون توكيدٍ قبيح في الكلام ، فمراده بالجواز هنا الجوازُ المطلق . غير المقيد بقبح . وماذكره هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فأجازوا العطف مطلقاً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٤ ، ٣ / ٩٥ ، المقتضب ٣ / ٢١٠ ، الكامل ١ / ٣٢١ ، ٣ / ٣٩ ، الأصول ٢ / ٧٨ - ٧٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ ب - ١٥٦ أ ، الإنصاف ٢ / ٤٧٤ - ٤٧٨ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ - ٧٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، الكامل ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ أ - ب ، شرح المفصل ٣ / ٧٧ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٦٥٧ .

على التَّعاقُبِ في ذلك الزَّائد .

وما اتَّصَلَ بالكلمةِ ممّا لايَصْلُحُ أنْ يُوقَفَ عليه فهو أشَدُّ اتِّصالاً بها ممّا يُمكِنُ أنْ يُوقَفَ عليه ، كالباءِ في : بزيدٍ ، ومِنْ [في][1] قولك : مِنْ زيدٍ[2] .

وما اتَّصَلَ بالكلمةِ على تغييرِ صيْغَتِها عمّا كانَتْ عليه قَبْلَ اتِّصالِهِ فهو أشَدُّ اتِّصالاً ممّا اتَّصَلَ بها على غيرِ تغييرٍ .

فعلى هذهِ الأُصولِ يُعْمَلُ في شِدَّةِ الاتِّصالِ ، فالتَّاءُ في : ضَرَبْتُ ، بمنزلةِ الألفِ في : أَعْطَيْتُ[3] ، في شِدَّةِ الاتِّصالِ ؛ لأنَّهما جميعاً لو سَقَطا ؛ لم يَبْقَ للكلمةِ معنى ، فكانا بهذا أَقْرَبَ إلى الحروفِ الأُصولِ .

وفي التَّنزيلِ :﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ ، و﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ ، فهذا حسَنٌ على القياسِ الذي بَيَّنا .

ونظيرُه : قد علمتُ أنْ لاتقولُ ذاك ؛ لأنَّه لما طالَ الكلامُ بحرفٍ يُؤذِنُ بِصِحَّةِ حَمْلِ الثَّاني على الأَوَّلِ ؛ حَسُن الكلامُ[4] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ ، فجاءَ هذا مِنْ غيرِ تأكيدِ المُضْمَرِ ، ولكنْ فيه مايقومُ مَقامَ التَّأكيدِ مِنْ (لا) ، والدَّليلُ على ذلك أَنَّه يَحْسُنُ : قَدْ عَلِمْتُ أنْ لاتقولُ ذاك ؛ لأنَّ (لا) قد فَصَلَتْ ، وقامتْ مَقامَ الاسمِ في هذا

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) إنْ عنى الوقف الاضطراري - وهو ممتنعٌ في الباء ، وجائزٌ في مِنْ - فمراده أنَّ الباء أشدُّ اتصالاً من (مِنْ) ، ويكون المثالان على اللف والنشر . انظر : كتاب الكتاب ٤٧-٤٨ ، صبح الأعشى ٣ / ٢١٢ ، وإنْ أراد الوقف الاختياري وهو ممتنعٌ في حروف الجر جميعاً ، فالمثالان لشيءٍ واحدٍ وهو المفضل هنا . انظر : النشر ١ / ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٣) يريد الهمزة . انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ ، التعليقة ٢ / ٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ . وقال السيرافي معلِّقاً : « وشبّه سيبويه العوَض في هذا كالعوَضِ الذي يقع في أنَّ المشدّدة إذا خُفِّفت ووليها الفعلُ كقولك : قد علمتُ أنْ لاتقول ذلك ، وأصلُه : قد علمتُ أنَّك لاتقول ، ولو قلتَ : علمتُ أنْ تقول ذلك ، على معنى : أنَّك تقول ؛ لم يحسُن ؛ لأنْ لاعوض من تخفيف أنْ» . شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ أ .

فكذلك (لا) في الآيةِ قَدْ فَصَلَتْ ، وقامَتْ مَقامَ الاسمِ فيه [١] .

وقالَ عُمَرُ بنُ أبي ربيعةَ :

/ ٦٥ب قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تهادى . . كَنِعَاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رمْلا [٢]

فجازَ هذا في ضرورةِ الشَّاعرِ [٣] ، وإِنَّما وجهُ الكلامِ : قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ هي وزُهْرٌ تهادى ، وإِنَّما جاز في الضَّرورةِ ؛ تشبيهاً بالمُضْمَرِ المُنْفَصِلِ ؛ إِذْ قَدْ اجتمعا في الإِضمارِ وعلامةِ المرفوعِ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٥ ب - ١٥٦ أ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٣ .

(٢) تقدم تخريجه في : ص ٦٤٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ٧٦ .

بابُ ماتردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أصْلِه[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ فيما تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِه ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ماالذي يجوزُ فيما تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِه ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُتْرَكَ مع علامةِ الإضمارِ على ماجرى به الاستعمالُ ؟ وهل ذلك لأنَّها تُزيلُ علَّةَ التَّغييرِ عن الأَصْلِ ؟[٣] .

ولِمَ جاز : لِعبداللَّهِ مالٌ ، بالكسرِ ، ولَمْ يَجُزْ إلا : لَك مالٌ ، ولَه مالٌ ، بالفتحِ ؟ وهل ذلك لأنَّه قد زالَ التباسُ اللاّمِ بلامِ الابتداءِ في قولِك : إنَّ هذا لِزيدٍ ، لو فُتِحَتْ ، فقيل : إنّ هذا لَزيدٌ ؛ لالتبس المعنى ، وليس كذلك : إنَّ هذا لَهُ ؛ لأنَّه لو كانَتْ لامَ الابتداءِ ؛ لقيل : إنَّ هذا لَهو ؟[٤] .

ولِمَ فُتِحَتْ لامُ الإضافةِ في النِّداءِ مِنْ قولهم : يالَبكرٍ ؟[٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن بعض ماتردُّه علامة الإضمار إلى أصله ، ومن ذلك فتح لام الجر ، وضم ميم الجمع ، إذا اتصل بهما الضمير . وجاءت في هذا الباب عند الشارح مسائل وقعت في نسخة المبرد والمطبوعِ في الباب السابق ، وهو أحقُّ بها . انظر ماتقدم في ص : ٦٤٦ هـ ١ ، ٢ .

(٣) أشار إلى هذا سيبويه حيث ذكر أنَّ لام الجر إذا دخلت على الاسم الظاهر كسرت لئلا تلتبس بلام الابتداء ، وإذا دخلت على الضمير زال الالتباس ففتحت على الأصل . انظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فمن ذلك قولك : لعبداللَّه مالٌ ، ثم تقول : لَك مالٌ ، ولَه مالٌ ، فتفتحُ اللام ؛ وذلك أنَّ اللامَ لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : إنَّ هذا لفلانٌ ، ولهذا أفضلُ منك ، فأرادوا أنْ يميِّزوا بينهما ، فلما أضمروا لم يخافوا أنْ تلتبسَ بها ؛ لأنَّ هذا الإضمارُ لايكون للرفع ويكونُ للجرّ » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ألا تراهم قالوا : يالَبكرٍ ، حين نادوه ؛ لأنَّهم قد علموا أنَّ تلك اللامَ لاتدخُل هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون) . وشاهد (يالبكر) قول مهلهل :

يالبكرٍ أنشروا لي كليباً .·. يالبكرٍ أين أين الفِرارُ

ولِمَ جاز : أعطيتُكُمْ ذاك ، مع الظَّاهر ، وأعطيتُكُمُوه ، مع المُضْمَرِ ؟ وهل ذلك لأنَّ كراهةَ وقوعِ الواوِ طَرَفاً في الاسمِ قد زالَتْ ؛ إذْ قد صار الضَّميرُ المُتَّصِلُ هو آخرَ الفِعْلِ ، مع تَشْبيهِ بغيرِهِ مما يردُّه الإضمارُ إلى أَصْلِه ، مع أنَّ الاسْتِخافَ الذي كان مع الظَّاهرِ الذي هو أكْثَرُ وأحقُّ بالتَّخفيفِ قد زال ؛ فلهذا كان القياسُ : أعطيتُكُمُوه ، بالردِّ إلى الأَصْلِ ، وصار ماحُكِيَ عن بعضِ العربِ - [و][1] هو قولهم : أعطيتُكُمْهُ - شاذاً في القياسِ ؟ ولِمَ جاز : أعطيتُكُمُ اليومَ ، بالضَّمِّ ، ولم يَجُزْ بالكَسْرِ على أَصْلِ الحركةِ لالتقاءِ الساكنَيْنِ ؟ وهل ذلك لأنَّه رَدٌّ إلى الأصْلِ مع إتباعِ الضَّمِّ الضَّمَّ ؟ [2].

ولِمَ قَبُح : فَعَلْتَ نَفْسُك ، حتى تقولَ : أَنْتَ نَفْسُك[3] ؟ ولِمَ أَدْخَلَ هذا في هذا الباب [4] ؟ وهل ذلك لأنَّ الأَصْلَ أَنْ يُؤَكَّدَ الظَّاهرُ بالظَّاهرِ ، والمُنْفَصِلُ بمنزلةِ الظَّاهر ، وردَّه التَّأكيدُ بالنَّفْسِ إلى الأَصْلِ ، وهو المُنْفَصِلُ ، فهو يُشْبِهُ هذا البابَ بالردِّ إلى الأَصْلِ ؟.

/ ٦٦أ ولِمَ حَسُنَ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُك ، ولِمَ يَحْسُنْ : فَعَلْتَ نَفْسُك؟ وهل ذلك لأنَّ النَّفْسُ لَمْ يتمكَّنْ في التَّأكيدِ ؛ إذ يجري على طريقِ اسمِ الجِنْسِ في كثيرٍ من الكلام ، كقولِكَ : نَزَلْتُ بِنَفْسِ الجَبَلِ ، وإنَّ نَفْسَ الجَبَلِ مقابلي ، فَكَثُرَ كونُها تلي العاملَ ، فاحتاجت إلى التَّأكيدِ بالمُنْفَصِلِ ؟ [5].

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) هذه المسائل ضمّها قول سيبويه : « وقد شبهوا به قولهم : أعطيتُكُمُوهُ ، في قول مَنْ قال : أعطيتُكُمْ ذلك ، فيجزم ....» إلى قوله : « وزعم يونُسُ أنَّه يقول : أعطيتُكُمْهُ ، وأعطيتُكُمْها ، كما يقولُ في المظهر ، والأول أكثرُ وأعرفُ » . الكتاب ١ / ٣٨٩ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٧ (هارون).

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّه قبيحٌ أنْ تَصِفَ المضمرَ بنَفْسك وما أشبهه ؛ وذلك أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : فَعَلْتَ نفسُك ، إلا أنْ تقولَ : فَعَلْتَ أنت نفسُك ، .... وإذا قُلْتَ : نفسُك ، فإنما تُريد أنْ تؤكِّد الفاعلَ ،ولما كانت نَفْسُك يُتكلَّم بها مبتدأةً وتُحمَلُ على مايُجَرُّ ويُنْصَبُ ويُرْفَعُ ؛ شبّهوها بما يشركُ المضمرَ ، وذلك قولك : نزلتُ بنفس الجبل ، ونفسُ الجبل مقابلي ، ونحو ذلك » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ (هارون).

(٤) تقدم أنَّ هذه المسألة ومابعدها أشبه بالباب السابق ، وقد وقعت فيه في نسخة المبرد ، وطبعتي بولاق ، وهارون ، انظر ص : ٦٤٦ هـ ١ ، ٢ .

ولِمَ جاز : [قُمْتُمْ] [١] كُلُّكُم ، وجِئْتُم أجمعونَ ، مِنْ غَيْرِ تأكيدِ المُتَّصِلِ ؟ وهل ذلك لِتَمَكُّنِ كُلٍّ ، وأجمعينَ في التَّأكيد ؛ إذْ أَجْمَعونَ لايلي العواملَ ، و(كلُّهم) يَغْلِبُ عليه ألاّ يليَ العواملَ ؟[٢] .

ولِمَ جاز : ذَهَبْتَ أَنْتَ وعبدُاللَّه ، وذهبتَ أَنْتَ وأنا ، ولم يجز : ذهبتَ وعبدُاللَّه ، إلا على ضَعْفٍ ؟ [٣] .

وما الشَّاهِدُ في قول الرّاعي :

فلمّا لَحِقْنا والجيادُ عَشِيَّةً . . دَعَوا يالَكَعْبٍ واعْتَزَينا لِعامِرِ [٤] ؟

وماحُكْمُ العَطْفِ على المُضْمَرِ المجرورِ ؟ ولِمَ لايجوزُ إلا بإعادةِ الجارِّ ؟.

ولِمَ جاز : ضَرَبْتُك وزيداً ، ولم يَجُزْ : مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ ، ولا هذا أبوكَ وعَمْرٍو

---

(١) تكملة من الجواب يقتضيها الكلام .

(٢) هذا سؤال عن قول سيبويه : « وإنْ قلتَ : فعلتُم أجمعونَ ؛ حَسُن ؛ لأنّ هذا يُعَمُّ به » وقوله : « وأما أَجْمَعونَ فلا يكون في الكلام إلا صفةً ، وكلُّهم قد تكون بمنزلة أَجْمعين ؛ لأنَّ معناها معنى أجمعينَ ، فهي تجري مجراها». الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ (هارون).

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : ذهبتَ وعبدُاللَّه ، وذهبتُ وعبداللَّه ، وذهبتَ وأنا ؛ لأنَّ أنا بمنزلة المظهر ، ألا ترى أنّ المظهرَ لايشركُه إلا أنْ يجيء في الشعر » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٠ (هارون) . وقد تقدمت المسألة في الباب السابق . انظر ص : ٦٤٩ .

(٤) من الطويل ، من قصيدة قالها في هجاء ابن بعّاج الكلبي وقومه ، وقد تناثرت أبياتها في المصادر ، واجتهد المستشرق راينهرت في ترتيبها ، فجعل أولها :

أحارِ بنَ عَبْدٍ للدُّموعِ البوادِرِ . . وللجِدِّ أمسى عظمُه في الجبائرِ

أما نوري القيسي وهلال ناجي فأورداها مقطوعاتٍ ، وجعلا الشاهد مع بيتٍ قبله مقطوعة واحدة .

ويروى الشاهد :

فلمّا التقت فرسانُنا ورجالُهم ....

ولاشاهد فيها ، انظر : غريب الحديث للحربي ٣ / ٩٢١ ، غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٠٢ ، القطع والائتناف ١٢٦ ، وكعب في الشطر الثاني تحريف كلب ، فيما يظهر ، وإنْ ورد في بعض المصادر .

انظر : الديوان ١٣٤ (راينهرت) ، شعر الراعي ٢١٢ (القيسي وناجي) ، الكتاب ٢ / ٣٨٠ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٢ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣٥ ، المحكم ٢ / ١٠٩ (عمر) ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩١ ، الفائق ٢ / ٤٢٥ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٨١ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢١٨ب .

حتى تقول : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، وهذا أبوكَ وأبو عَمْرٍو ؟ [١] وهل ذلك لأنَّه لما ضَعُفَ في المُضْمَرِ المرفوعِ ؛ لشدَّة اتِّصاله ، مع أنَّ له مُنْفصلاً يجوزُ أنْ يُبْنَى على الفعْلِ كما يُبْنى المُتَّصلُ ، ثم صار الأَمْرُ إلى المجرورِ ، وله مثْلُ ذلك في شدَّة الاتِّصال منْ غيرِ أنْ يكونَ له مُنْفَصلٌ ؛ حَدَثَ سَبَبٌ آخَرُ يقتضي الضَّعْفَ ، فلم يَكُنْ بَعْدَ الضَّعْفِ الأَوَّلِ إلا امتناعُ الجوازِ ، وهذا أصلٌ يَدُورُ في العربية : إذا كانَ سَبَبٌ يَضْعُفُ لأَجْله الحكمُ ، ثم حَدَثَ سَبَبٌ آخَرُ يَضْعُفُ لأجله ؛ امتنع الحكمُ ؛ لاجتماعِ سَبَبَيِ الضَّعْفِ ؟[٢] .

ولِمَ جاز : فَعَلْتَ أَنْتَ وزيدٌ ، ولَمْ يَجُزْ : مَرَرْتُ بك أنت وزيدٍ ؟ وهل ذلك لأنَّ المجرورَ أَشَدُّ اتِّصالاً ؛ منْ أَجْلِ أنَّه مع الأوَّلِ بمنزلة اسمٍ واحدٍ إذا عاقَبَ التَّنوينَ الذي هو بهذه المنزلة ، و(فَعَلْتَ) جملةٌ ليس الضَّميرُ بمُتَمِّمٍ فيها للفعْلِ ، وإنما هو مُشبَّهٌ بالمُتَمِّمِ ، مع أَنَّ (أَنْتَ) لايُعْتَدُّ به في المجرورِ ؛ لأنَّه ليس له مُنْفَصلٌ ، فهو بمنزلة مالم يُذْكَرْ ؛ لأنَّه إنَّما يُسْتَعارُ للتَّأكيد في معنى المخاطب ، ولا يُظْهِرُ حالَ الضَّميرِ المُتَّصلِ كإظهارِ (أَنْتَ) للضَّميرِ المُتَّصلِ في : فَعَلْتَ ؛ إذْ يُظْهِرُ أنَّه للمُخَاطَبِ وأنَّه للمرفوعِ ؟ [٣] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومما يقبحُ أن يشركه المظهرُ علامةُ المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررتُ بك وبزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو ، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنَّها لايُتكلَّم بها إلا معتمدةً على ماقبلها ، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التَّنوين ، فلما ضَعُفَتْ عندهم كَرِهوا أنْ يُتْبعوها الاسمَ » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .

(٢) ذكر الشارح سببين لضعف ضمائر الجر : الأول شدة اتصالها بالعامل فيها حرفاً كان أم اسماً ، والثاني أنَّها لامُنْفَصلَ لها . وهذان السببان يدخل فيهما ماجُرَّ بالحرف وماجُرَّ بالاسم المضاف .
أما سيبويه فذكر سببين : أحدهما عامٌّ يدخل فيه المجرور بالحرف والمجرور بالمضاف ، وعبَّر عنه بقوله : « أنَّها لايُتكلَّم بها إلا معتمدةً على ماقبلها » ، وهو يدخل في شدة الاتصال التي ذكرها الشارح .
والآخر خاصٌّ بالمجرور بالمضاف ، وهو ماعبَّر عنه بقوله : « وأنَّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين » ؛ يعني معاقبة المضاف للتنوين ، وهذا يدخل - أيضاً - في شدة الاتصال . انظر : الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولم يجز أيضاً أنْ يُتبعوها إياه وإن وصفوا ، لايحسنُ لك أن تقول : مررتُ بك أنتَ وزيدٍ ، كما جاز فيما أضمرتَ في الفعل ، نحو : قمتَ أنت وزيدٌ ؛ لأنَّ ذلك - وإنْ كان قد أُنزل منزلة آخر الفعل - فليس من الفعل ولامن تمامه ، وهما حرفان يستغني كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم ، وحالُ الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفرداً ، لايُستغنى به » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .
وقوله : « وجاز : قمتَ أنت وزيدٌ ، ولم يجز : مررتُ بك أنت وزيدٍ ؛ لأنَّ الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لايستغني بالمضاف إليه ؛ لأنَّه بمنزلة التنوين » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٢ (هارون) .

ولِمَ جـازَ : مَرَرْتُ بِكُم أَجْمَعِينَ ، ومَرَرْتُ بِهِم كُلِّهم ، ولـم يَجُزْ مـثلُ ذلك في العَطْفِ ، وكلاهما تابعٌ للأوَّلِ ؟ وهل ذلك / ٦٦ب لأنَّ أَجْمَعِينَ لايكونُ إلا تأكيداً ، وكُلُّهُم بِهـذه المنزلةِ ؛ فـهـو يجـري على المجـرورِ والمرفـوعِ والمنصـوبِ ، والمُضْمَرِ والمُظْهرِ ؛ لتَمكُّنه في معنى التَّأكيد ، وظهـورِ ترتيبه من المؤكَّد ، وأنَّه يُعْمَلُ فيـه في مـوضعه بَعْدَ المؤكَّد ، ولايَصِحُّ أنْ يَقَعَ مَوْقعَه ، وليس كـذلك العَطْفُ ؛ لأنَّه نظيـرُ المعطوفِ عليـه فـي أنَّ المَوْقِعَ الأوَّلَ لهما ، وليـس أحدُهما أحقَّ به من الآخر إلا بمقدارِ السَّبْقِ إليـه ، ولو سَبَق إليـه الآخَرُ لجازَ ، فـهذا يَفْرُقُ بينَ الأَمْرَيْنِ بما يَقْتَضي اخـتلافَ الحُكْمِ فيهما ؟[1] .

ولِمَ جازَ : مررتُ بِكَ نَفْسِك ، ولم يجز : فَعَلْتَ نَفْسُك[2] ؟ وهل ذلك للحاجة إلى تأكـيدِ المُضْمَرِ المجرورِ في : بِكَ ، فلم يَكُنْ سَبِيلٌ إلى إعادةِ الجارِّ كـما يكونُ في العَطْفِ ، ولَمْ يَجِبْ فيه أَنْتَ ؛ لأنَّه مُسْتَعارٌ ، ولاكان لإعادةِ الجارِّ معنىً ؛ لأنَّه يُخْرِجُه عن طريقةِ التَّأكـيـدِ ، فلم يَكُنْ سَبِيلٌ على الأُصُولِ الصَّحـيـحةِ إلا إلى هذا ، وهو : مررتُ بِكَ نَفْسِك ؛ للموانعِ التي تَمْنَعُ من إعادةِ الجارِّ ، ومن إيجابِ التَّأكـيدِ بأَنْتَ كما يَجِبُ في : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ؟ .

وما الشَّاهِدُ في قول الشَّاعِرِ[3] :

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولكنَّهم يقولون : مررتُ بكم أجمعينَ ؛ لأنَّ أَجْمعين لايكونُ إلا وصفاً ، ويقولون : مررتُ بهم كُلِّهم ؛ لأنَّ أحد وجهيها مثلُ أجمعين » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ أيضاً : مررتُ بك نفسكُ ، لما أجزتَ فيها مايجوز في : فعلتُم ، مما يكونُ معطوفاً على الأسماء احتَملتْ هذا ؛ إذ كانت لاتغيِّرُ علامةُ الإضمار هاهنا ماعَمل فيها ، فضارعت هاهنا ماينتَصب ، فجاز هذا فيها ، وأما في الإشراك فلا يجوز ؛ لأنَّه لايحسُن الإشراكُ في : فعلتَ ، وفعلتُم ، إلا بأَنْتَ وأَنْتُم ، وهذا قولُ الخليل - رحمه اللَّه - وتفصيلُه عن العرب » . الكتاب ١ / ٣٩١ (بولاق) ، ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ (هارون) .

(٣) لم أقف عليه .

آبَـكَ أَيِّـهْ بِـي أو مُصَـدَّرِ ∴ من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ [1] حَشْوَرِ [2]

وقَولِ الآخَرِ [3]:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وتَشْتِمُنا ∴ فاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيّامِ مِنْ عَجَبِ [4] ؟

ولِمَ جـازَ : فَعَلْتُم أَجْمَعُونَ وكُلُّكُم ، مِنْ غَيْرِ تأكـيـدٍ بالمُنْفَصلِ ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلك في العَطْفِ حتى تقولَ : فَعَلْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ ؟ [5] .

الجـوابُ :

الذي يجوزُ فيما تَرُدُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِه - إذا كان قد زال سَبَبُ التَّغييرِ عن الأَصْلِ بعلامةِ الإضْمارِ - ردُّه إلى أَصْلِه .

ولايجـوزُ أَنْ يُتْرَكَ على التَّغْيـيـرِ ؛ لأنَّ العِلَّةَ إذا بَطَلَتْ ؛ بَطَلَ الحُكْمُ ، إلا أنْ تَخْلُفَها عِلَّةٌ أخرى تَقُوْمُ مَقامَها .

وتقـولُ : هـذا لِعَبْداللَّهِ ، فـإذا جِئْتَ بعلامةِ الإضْمارِ ؛ قُلْتَ : هذا لَهُ ، فَرَدَدْتَ

---

(١) أ : بجأبٍ .

(٢) البيتان من الرجز .
آبك : ويلك ، وأيِّهْ بي : صِحْ بي ، والمصدَّر : العظيم الصدر ، والجِلَّة : المسنة ، والجأب : الغليظ ، والحَشْوَر : المنتفخ الجنبين . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ أ - ب ، اللسان ٤ / ١٩٣ (حشر) .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٢ ، المعاني الكبير ٢ / ٨٣٢ ، النكت ١ / ٦٦٩ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩١ ، شرح الجمل ١ / ٢٤٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ ، شواهد التوضيح ٥٥ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٨ ، الدر المصون ٢ / ٣٩٦ .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) من البسيط .
اذهب : أمرٌ على طريق التهدُّد ، فما بك والأيام من عجب : أي أنت يتوقَّعُ منك أفعالٌ قبيحة ، ولانعجب أنْ يَفعلَ القبيحَ مثلُكَ . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٧ .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الكامل ٣ / ٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٧ ، الأصول ٢ / ١١٩ ، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٢ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، شرح المفصل ٣ / ٧٨ ، شرح الجمل ١ / ٢٤٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٥٠ ب ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٣٣ ، المقاصد النحوية ٤ / ١٦٣ ، الخزانة ٥ / ١٢٣ .

(٥) تقدّمت المسألتان . انظر ص : ٦٥٤ هـ ٢ ، ٣ .

اللاّمَ إلى أَصْلِها من الفتحِ ؛ لأنَّ علَّةَ التَّغييرِ قد زالَتْ ، وهي الالتباسُ بلامِ الابتداءِ إذا قُلْتَ : إنَّ هذا لزيدٍ ، فلو فتحتها ، فَقُلْتَ : إن هذا لَزيدٌ ؛ لالْتَبَسَ المعنى ، وليس كذلك في الضَّميرِ ؛ لأنَّك تقولُ : هذا لَهُ ، وفي لامِ الابتداءِ : / ٦٧أ إنَّ هذا لَهُوَ ، كما تقولُ : إنَّ هذا لَكَ ، وفي لام الابتداء : إنَّ هذا لأَنْتَ [١].

وتقولُ : يالَبَكْرٍ ، فَتَفْتَحُ لامَ الإضافةِ ؛ لأنَّ هذا المَوْقِعَ من النِّداءِ لاتَقَعُ فيه لامُ الابتداءِ [٢].

وتقول : أَعْطَيْتُكُمُوه ، فَتَردُّهُ هاءُ الإضمارِ إلى أَصْلِه ؛ إذ الأَصْلُ فيه : أَعْطَيْتُكُمُ ، وإنَّما أَزالَتْ هاءُ الإضمارِ سببَ التَّغييرِ عن الأَصْلِ ؛ لأنَّه كان تُكْرَهُ الواوُ في آخرِ الاسمِ وقبلَها ضَمَّةٌ ، فلما لَحِقَتْ هاءُ الإضمارِ ؛ صارتْ آخرَ الاسمِ ، وزال ماينْكَرِهُ من الواوِ في آخرِ الاسمِ ، فكانَتْ هاءُ الإضمارِ قد أَزالَتْ سَبَبَ التَّغييرِ ، فَرَجَعَ الكلامُ إلى أَصْلِه [٣].

ومن العربِ مَنْ يَقولُ : أَعْطَيْتُكُمْهُ ، فَيُشَبِّهُ المُضْمَرَ بالمُظْهَرِ كقولك : أَعْطَيْتُكُمْ ذاك [٤] ، وهذا ضعيفٌ في القياسِ ؛ لما بيَّنا من أنَّه يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ على قياسِ نظائرِه ممّا تردُّه علامةُ الإضمارِ إلى أَصْلِه ، وهو مذهبُ أكثرِ العربِ ، وإنّما : أعطيتُكُمْهُ ، بمنزلةِ الشّاذِّ .

وتقولُ : أعطيتكُمُ اليومَ ، فَتُحَرِّكُ بالضَّمِّ ؛ لالتقاءِ السَّاكنيْنِ على الأصْلِ [٥] ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، المقتضب ١ / ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ٤ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ أ ، اللباب ١ / ٣٦٠ ، رصف المباني ٣٢٤- ٣٢٥.

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ أ ، التعليقة ٢ / ٩٣ ، الملخص ٥٩٠ ، وانظر تعليلين آخرين في : المقتضب ٤ / ٢٥٤ ، رصف المباني ٣٢٥.

(٣) انظر : الأصول ٢ / ١٢٤- ١٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ ب ، الملخص : ٥٩٠ .

(٤) قال السيرافي : « والذي حكاه يونسُ من قولهم : أعطيتُكُمْهُ ، قد بني على الظاهر إذا قلت : أعطيتُكُمْ ثوباً ، أو على أنَّه لما كثرُ استعمالُهم : أعطيتكُمْ ، صار كأنَّه بُني على السُّكون ، ثم اتَّصلت به الكنايةُ ، كقولك : اضربْهُ ، وما أشبهه » . شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ ب ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، الملخص : ٥٩٠ .

(٥) يعني أنَّ الميم حرِّكت بحركتها الأصلية ، وهي الضّمّ ، لا أنَّ الأصل في التقاء الساكنين التحريك بالضمّ .

وهو أحقُّ من الكَسْرِ ؛ لأنَّ ردَّ حركةِ الأَصْلِ أولى من اجتلابِ حركةٍ لم تَكُنْ للكلمةِ، مع إتباعِ الضَّمِّ الضَّمَّ [١].

وتقولُ : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُك ، ويَقْبُحُ : فعلتَ نَفْسُك ؛ لأنَّ النَّفْسَ لم تَتَمكَّنْ في التَّوكيدِ ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّها تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمالَ اسمِ الجِنْسِ في أنَّها تلي العواملَ ، فتقولُ : نَزَلْتُ بِنَفْسِ الجَبَلِ ، وإنَّ نَفْسَ الجَبَلِ مُقابلي [٢].

وإنّما أَدْخَلَ سيبويه هذا في هذا البابِ ؛ لأنَّه بمنزلةِ ماتَرَدُّهُ علامةُ الإضمارِ إلى الأَصْلِ ، إذ الأَصْلُ أنْ يُؤكَّدَ الظَّاهرُ بالظَّاهرِ ، والمُنْفَصِلُ بمنزلةِ الظَّاهرِ ، فَرَدَّهُ التّأكيدُ بالنَّفْسِ إلى الأَصْلِ ، وهو الضَّميرُ المُنْفَصِلُ ، وهو يُشْبِهُهُ في الردِّ إلى الأَصْلِ [٣].

وتقولُ : قُمْتُمْ كُلُّكُم ، وجِئْتُم أَجْمَعونَ ، فلا تحتاجُ في هذا إلى التّأكيدِ بالمُنْفَصِلِ ؛ لِتمكُّنِ أَجْمَعِيْنَ وكُلِّكم في التّأكيدِ ؛ إذ هو موضوعٌ له ، ولايلي العاملَ [٤].

وتقولُ : ذَهَبْتَ أَنْتَ وعبدُاللَّه ، وذَهَبْتَ [أَنْتَ][٥] وأنا ، ولايجوز : ذَهَبْتَ وعبدُاللَّه ، وذَهَبْتَ وأنا ، إلا على ضَعْفٍ ؛ لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ قد غُيِّر له لَفْظُ الفعْلِ حتى صار كبعضِ حُروفِه ، فَلَمْ يَحْسُن العَطْفُ عليه على هذه الجِهَةِ ، فإذا أُكِّدَ بالمُنْفَصِلِ أَظْهَرَهُ ، وصار بمنزلةِ المُنْفَصِلِ ، فجاز وحَسُنَ / ٦٧ب كما قال جَلَّ ثناؤه : ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ [٦].

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٧ ، الأصول ٢ / ١٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٨ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، المقتضب ٣ / ٢١٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٩٣ ، شرح المفصل ٣ / ٤٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، البسيط ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٧٠ - ١٧١ .

(٣) انظر : ماتقدم في ص : ٦٤٦ هـ ١ ، ٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ - ٣٨٠ ، المقتضب ٣ / ٣٨٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٦ ب - ١٥٧ أ ، التعليقة ٢ / ٩٣ ، المقتصد ٢ / ٨٩٩ ، شرح المفصل ٣ / ٤٢ ، شرح الجمل ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ، البسيط ١ / ٣٧٣ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٧١ - ١٧٢ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) تقدمت هذه المسألة في الباب السابق . انظر ص : ٦٤٩ هـ ١ .

وقد يجوزُ بغير المُنْفَصِلِ في الشِّعرِ ، قال الرّاعي :

فَلَمّا لَحِقْنا والجِيادُ عَشِيَّةً ∴ دَعَوا يالَكَعْبٍ واعْتَزَيْنا لِعامِرِ [1]

فهذا في الكلامِ لايَصْلُحُ حتى تقولَ : لَحِقْنا نَحْنُ والجيادُ .

ولايجوزُ العَطْفُ على المُضْمَرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ [2] ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّه قد اجْتَمَعَ فيه سببان :

أحدُهما : شِدَّةُ الاتِّصالِ بمُعاقَبةِ حرفٍ من العاملِ كمُعاقَبَةِ التَّنوينِ [3] .

والآخَرُ : أنَّ المعطوفَ نظيرُ المعطوفِ عليه في موضِعِه من العاملِ ، وإنَّما يُبْدأُ بأحدِهما على طريقِ السَّبْقِ ، والتَّعاقُبُ في الموقِعِ لهما جائزٌ صحيحٌ ، وليس للمجرورِ مُنْفَصِلٌ يُعاقِبُ هذا المجرورَ الظَّاهرَ [4] .

فلما اجْتَمَعَ فيه سببانِ ، كلُّ واحدٍ منهما يُضَعِّفُ الحُكْمَ بَطَلَ جوازُه ؛ لأنَّه ليس بَعْدَ الضَّعْفِ إلا امْتِناعُ الجوازِ ، فلا يجوزُ : مررتُ بِكَ وزيدٍ ، ولاهذا غُلامُك وزيدٍ ،

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٦٥٤ .

(٢) ذكر الزجاج والسيرافي أنّ النحويين مجمعون على قُبح العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار ، وذكر آخرون أنّ في المسألة خلافاً على أقوال : أولها : مذهب البصريين ، وهو ماذكره الشارح ، والثاني مذهب الكوفيين ويونس والأخفش ، وهو الجواز المطلق ، والثالث : مذهب الجرمي والزيادي ، وهو الجواز إذا أُكِّد الضمير .
وفي عزو المذهب الثاني إلى الأخفش والكوفيين نظر ، يقول الأخفش : « لأنّك لاتجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور » . معاني القرآن ١ / ٢٤٣ ، ويقول الفراء : « وفيه قبحٌ لأنّ العربَ لاتردُّ مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُني عنه .... وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه » . معاني القرآن ١ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ويقول أيضاً : « وما أقلَّ ماتردُّ العربُ مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُني عنه » . معاني القرآن ٢ / ٨٦ ، وفي موضع آخر جعله وجهاً جائزاً من غير قيد . انظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٠ .
وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، المقتضب ٤ / ١٥٢ ، الكامل ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ أ ، الحجة ٣ / ١٢١ ، الإنصاف ٢ / ٤٦٣ - ٤٧٤ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ - ٣٧٨ ، البحر المحيط ٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨ ، توضيح المقاصد ٣ / ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ ، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، التعليقة ٢ / ٩٤ - ٩٧ ، الحجة ٣ / ١٢١-١٢٢ ، شرح المفصل ٣ / ٧٧ .

(٤) أخذ الشارح هذا الوجه من المازني وابن السراج . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦-٧ ، الأصول ٢ / ١١٩ ، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ أ ، شرح المفصل ٣ / ٧٨ ، شرح الجمل ١ / ٢٤٣ .
وقد ضعّف ابن مالك السببين اللذين ذكرهما الشارح . انظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

حتى تقولَ : مَرَرْتُ بِكَ وبزيدٍ ، وهذا غلامُك وغلامُ زيدٍ .

ويجوزُ : فَعَلْتَ أَنْتَ وزيدٌ ، ولايجوزُ : مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وزيدٍ ؛ لأنَّ أَنْتَ مُسْتَعارٌ للمجرورِ والمنصوبِ ، فهو لايُعْتَدُّ بِهِ ، وتصيرُ الحقيقةُ : مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ ، وهي لاتجوزُ ، مع أنَّ (أَنْتَ) يُظْهِرُ حالَ الضَّميرِ في : فَعَلْتَ ، أَتَمَّ الظُّهورِ ؛ إِذْ يُظْهِرُ حالَه في الخطابِ وفي الرَّفْعِ ، وليس كذلك سبيلُه مع المجرورِ والمنصوبِ ؛ لأنَّه موضوعٌ للمرفوعِ ، ومُسْتَعارٌ في هذينِ ، واتِّصالُ المجرورِ أَشَدُّ ؛ لأنَّه مُعاقِبٌ للتَّنوينِ ، ومع الاسمِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، فالكلامُ ناقصٌ ، وليس كذلك : فَعَلْتَ ؛ لأنَّه جملةٌ ، والضَّميرُ بمنزلةِ المُنْفَصِلِ من هذا الوَجْهِ [1] .

وتقولُ : مَرَرْتُ بِكُم أَجْمَعينَ ، ومَرَرْتُ بِهِم كُلِّهِم ، فَتُؤَكِّدُ الضَّميرَ المجرورَ ، ولايَلْزَمُ على هذا العَطْفُ عليه فَتَقولَ : مَرَرْتُ بِكُم وزَيدٍ ؛ لأنَّ أَجْمَعينَ لايكونُ إلا تأكيداً ، ولايلي العواملَ ، فهو يَطْلُبُ المؤكَّدَ ، ويقتضيه ، ولايَتَوَجَّهُ إلى غيرِهِ [2] . وليس كذلك المعطوفُ ؛ لأنَّه قد يُعْطَفُ جُمْلَةٌ على جُمْلةٍ ، ومُفْرَدٌ على مُفْرَدٍ ، وعلى وجُوهٍ غيرِ هذا ، فلم يَحْتَمِلْ ذلك العَطْفُ كما احْتَمَلَهُ التَّأكيدُ .

وتقولُ : مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِك ، فهذا حَسَنٌ جائزٌ ، وليس كذلك : فَعَلْتَ نَفْسُكَ [3] ؛ لأنَّ له طريقاً هو أحقُّ به من هذا ، وهو : فَعَلْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، فَسَقَطَ / ٦٨ أ هذا الطَّريقُ بالطَّريقِ الذي هو أحقُّ به . وليس كذلك : مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِك ؛ لأنَّه ليس له طريقٌ هو أحقُّ به من هذا ؛ إِذْ (أَنْتَ) فيه مُسْتَعارٌ لايُعْتَدُّ به ، ويَرْجِعُ إلى أنَّ الحقيقةَ بِتَرْكِ ذِكْرِه .

وكذلك لايَلْزَمُ عليه : مَرَرْتُ بِكَ وزيدٍ ، وليس كذلك : مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ ؛ لما بيَّنّا من أنَّه ليس له طريقٌ هو أحقُّ بِهِ من هذا .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٧ ب ، التعليقة ٢ / ٩٥ - ٩٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ ، وانظر ماتقدم في ص : ٦٥٩ هـ ٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ .

وقال الشّاعرُ :

آبَـكَ أَيِّـهْ بِـيَ أو مُصَـدَّرِ ∴ مِـنْ حُمُـرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ[١]

وقال آخَرُ :

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ∴ فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[٢]

فهذا شاهدٌ في أنَّه يجوزُ في الضَّرورةِ العَطْفُ على المُضْمَرِ المجرورِ مِنْ غير إعادةِ الجارِّ .

وفي النَّحويينَ مَنْ لايجيزُه في الضَّرورة، ولافي غيرها[٣] ، ولايَعْرِفُ صِحَّةَ هذا الشّاهدِ ؛ لأنَّه شاذٌّ في الضَّرورةِ ، لم يَجِئْ إلا في هذين البَيْتَيْنِ[٤] ، وليسا مَعْرُوفَيْنِ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحويينَ[٥] .

وتقـولُ : فَعَلْتُم أَجْمَعُونَ ، ولايجـوزُ : فَعَلْتُم وزيدٌ ، حـتى تقـولَ : فَعَلْتُم أَنْتُم وزيدٌ ؛ لأنَّ التَّأكـيـدَ لَمّا كـانَ لايَتَوَجَّهُ إلا إلى المؤكَّدِ ، وكـان لايلي العـاملَ ؛ طَلَبَه واقتضاه حتّى أَخْرَجَهُ مع اسْتِتَارِه في الفِعْلِ ، وليس كذلك العَطْفُ ؛ لما بيَّنا قَبْلُ[٦] .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٦٥٧ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٦٥٧ .

(٣) لم أقف على صاحب هذا القول ، وقد تقدم أنَّ الزجاج والسيرافي ذكرا أن النحويين مجمعون على قبحه . انظر ص: ٦٦٠.

(٤) بل جاء في أبيات أخرى ، منها قول مسكين الدارمي :

تُعلَّقُ في مثل السّواري سيوفُنا ∴ ومابينهـا والكعـبِ منا تنائـفُ

ديوانه ٥٣ . وانظر أبياتاً أخر في : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، شواهد التوضيح ٥٦ .

(٥) في هذا القول نظر ، فقد أنشد البيت الثاني ، وهو : فاليومَ قرَّبت .... ، سيبويه والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والنحاس وغيرهم . انظر ماتقدم في ص : ٦٥٧ هـ ٤ .

(٦) انظر ماتقدم في ص : ٦٥٩ هـ ٢ ، ٦ .

بابُ حُروفِ الجرِّ التي لايجوزُ فيها الإضْمارُ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في حُروفِ[٢] الجرِّ التي لايَصْلُحُ فيها الإضمارُ ممّا لايجوزُ[٣].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في حُروفِ الجرِّ التي لايَصْلُحُ فيها الإضمارُ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ الإضمارُ في كافِ التَّشبيهِ ، ولاحتّى ، ولا مُذْ ؟[٤].

وماوجهُ اعتلالِه بالاستغناءِ عنه بغيرِه ، مع أنَّه ليس كلُّ مايُسْتَغْنى عنه بغيرِه لايجوزُ ؟[٥].

وما المُسْتَغْنَى به عن كافِ التَّشبيهِ[٦] ؟ وما المُسْتَغْنى به عن حتَّى[٧] ؟ وما المُسْتَغْنى به في مُذْ ؟[٨].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مالايجوزُ فيه الإضمارُ من حروف الجرّ . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون).

(٢) أ : الحروف .

(٣) تحدث سيبويه في الباب عن حروف الجر التي لاتدخل على الضمائر ، وهي الكاف ، وحتى ، ومُذ ، وبيَّن علة المنع ، ثم ذكر أنّ دخولها على الكاف جائزٌ في ضرورة الشعر .

(٤) هذا السؤال عن جملة مافي الباب ، وسيعيده مفصلاً قريباً .

(٥) يعني : لايجوز استعماله ، والاستغناء هو ماصدر عنه سيبويه في : أحكام الباب .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك لأنَّهم استغنوا بقولهم : مِثْلي ، وشِبْهي ، عنه ، فأسقطوه ». الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون).

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واستغنوا عن الإضمار في حتّى بقولهم : رأيتُهم حتّى ذاك ، وبقولهم : دَعْهُ حتّى يوم كذا وكذا وبقولهم : دَعْهُ حتّى ذاك ، وبالإضمار في (إلى) إذا قال : دَعْهُ إليه ؛ لأنّ المعنى واحدٌ ، كما استغنوا بمِثْلي ، ومِثْله ، عَنْ : كي ، وكَهُ » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ (هارون).

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واستغنوا عن الإضمار في مُذْ بقولهم : مُذْ ذاك ؛ لأنَّ (ذاك) اسمٌ مبهمٌ ، وإنّما يُذكر حين يُظَنّ أنّه قد عُرف مايعني » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (هارون).

ولِمَ صـــــار : مِثْلي ، أولى من : كِي ؟ وهـلاّ امْتَنَعَ : مِثْلي ، أو[١] شِبْهـي ؛ للاستغناء بأحدهما عن الآخَرِ ؟.

ولِمَ جاز أنْ يُسْتَغْنى بذَاكَ عن الإضمارِ في قولهم : مارأيتُه مُذْ ذاكَ ؟[٢].

وما الشَّاهِدُ في قولِ العجَّاجِ :

وأمَّ أَوْ عالٍ كَها أو أَقْرَبا[٣]

وقولِه[٤] :

فَلا تَرى بَعْلاً ولا حَلائلا[٥] .·. كَهُ ولاكَهُنَّ إلا حاظِلا[٦] ؟

---

(١) أ : وشبهي ، والمعنى يقتضي أو ، فأثبتُّها .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واستغنوا عن الإضمار في مُذْ بقولهم : مُذْ ذاك ؛ لأنَّ (ذاك) اسمٌ مبهمٌ ، وإنّما يُذكر حين يُظَنّ أنَّه قد عُرف مايعني » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ (هارون).

(٣) من أرجوزةٍ مطلعها :

ماهاج دَمْعاً ساكباً مُسْتَسْكِبا .·. من أنْ رأيتَ صاحبَيك أَكْأبا

وقبل الشاهد :

نَحّى الذِّنابـاتِ شِمـالا كَثَبا

وبعده :

ذاتَ اليمين غيرَ ما إنْ يَنْكُبا

أكأبا : دخلا في الكآبة ، والذِّنابات : جمع ذنابة ، وهي آخر الوادي ينتهي إليه السيل ، ويروى الذُّبابات وهي الجبال الصغار ، والكَثَب : القرب ، وأمّ أو عالَ : هضبة في ديار بني تميم ، يروى بالنَّصب عطفاً على الذِّنابات ، وبالرفع على الابتداء وخبره : كها ، وأقرب : معطوف على الهاء .وينكُبُ : ينحرف عن الطريق .

والأبيات في وصف حمار الوحش ، فيذكر أنه مضى في عدوه ناحيةً فجعل الذِّنابات في جانب شماله ، وأمّ أو عال في ناحية يمينه ، مثل الذنابات في القرب منه أو أقرب منها . انظر : الخزانة ١٠ / ٢٠٢ - ٢٠٤.

والأرجوزة لم ترد في ديوان العجاج برواية الأصمعي .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، الإبل للأصمعي ١٥٥ ، الأصول ٢ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ب ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٢ ، التخمير ٤ / ٢٩ ، ٣٠ ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٧ أ ، ٢٣٦ أ ، الملخص ٥٩١ ، الارتشاف ٢ / ٤٣٦ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٣ ، شرح شواهد الرضي والجاربردي ٣٤٥ .

(٤) في : الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وشرح السيرافي ٣ / ١٥٩ أ : وقال العجاج .
والصواب أنَّه رؤبة . انظر : ديوانه ١٢٨ .

(٥) أ : حائلاً .

(٦) من أرجوزة مطلعها :

عَرَفْتَ بالنَّصريَّة المنازلا .·. قَفْراً وكانت مِنْهُمُ مَآهِلا / =

/ ٦٨ ب ولِمَ جازَ مثلُ هذا في الضَّرورةِ ؟ [١].

وماقياسُ الكافِ لو أُضيفَتْ إلى نَفْسِ المُتكلِّمِ ؟ ولِمَ جازَ : كِي ، ولم يجز : كَي، في شعرٍ ، ولاغيرِه ؟ [٢].

/ = الحلائل : جمع حليلة ، وهي امرأة الرجل ، جعل الأتن حلائل الحمار ، والحاظل : المانع ، يصف حماراً وأُتنه ، فيقول : فلا ترى بعلاً كهذا الحمار ولاحلائل كهذه الأتن إلا مانعاً لها من أنْ يقرب منها غيرُه من الفحول .
انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السرافي ٢ / ١٦٣-١٦٤ ، الخزانة ١٠ / ٢٠٠ - ٢٠١ .
انظر : ديوان رؤبة ١٢٨ ، الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، الأصول ٢ / ١٢٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ أ ، ب ، ضرائر الشعر للقزاز ٢٢٧ ، رسالة الغفران ١٦٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٢ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٠٨ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٥٧ أ ، الملخص ٥٩١ ، المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٦ .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إلا أنّ الشُّعراء إذا اضطرُّوا أضمروا في الكاف ، فيُجرونها على القياس ... ، شبَّهوه بقوله : لَه ، ولَهُنّ » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٤ - ٣٨٥ (هارون) .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولو اضطُرّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : كِي ، وكَيَ خطأٌ ؛ مِنْ قِبَلِ أنّه ليس في العربية حرفٌ يُفْتَحُ قبل ياء الإضافة » . الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

بابُ التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ[1]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ ممّا لايجوزُ[2] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ المُظهَرُ بالمُضْمَرِ[3] ؟ وهل ذلك لأنَّ المُضْمَرَ لم يُوضَعْ ليَتْبَعَ على جهةِ التَّأكيدِ ، فلم يَنْعَقِدْ بالمُظْهَرِ على جِهَةِ التَّابعِ ، وجاز أنْ يَنْعَقِدَ بالمُضْمَرِ ؛ للمشاكلةِ التي بينَه وبينَه بالإضمارِ ؟.

ولِمَ جاز أنْ يُؤَكَّدَ بعلامةِ المرفوعِ المنصوبُ والمجرورُ حتّى جرى ذلك في : أَنْتَ ، وأَنا ، وهُوَ ، ونَحْنُ ، وهُمْ ، وهُنَّ ، وهِيَ ، وأَنْتُمْ ، وهُما ، وأَنْتُما ، وأَنْتُنَّ ؟[4] .

ولِمَ جاز : مررتُ بكَ أَنْتَ ، مررتُ بِهِ هُوَ ، ولم يجز : مَرَرْتُ بزيدٍ هُوَ ؟ وهل ذلك لأنَّ المخاطبَ والمُتَكَلِّمَ لايكونانِ إلا بعلامةِ الإضمارِ ، فلم يَجُزْ أَنْ يُؤَكِّدا غائباً ؛ لاختلافِ دِلالتِهما ، والتَّوكيدُ يَجِبُ أنْ يكونَ مُوافقاً لمعنى المُؤَكَّدِ ؟[5] .

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ ماتكونُ فيه أَنْتَ وأنا ونَحْنُ وهُوَ وهيَ وهُمْ وهُنْ وأَنْتُنَّ وهُما وأَنْتُما وأَنْتُم وصفاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٢ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن توكيد الضمير بالضمير ، والفرق بين التوكيد والنعت ، وسبب تسمية التوكيد صفةً ، كما تكلم عن حكم توكيد المظهر بالمضمر ، وإبدال الضمير من الضمير ، ومن المظهر ، ثم بين حكم وقوع الضمير توكيداً للمضمر والمظهر المتعاطفين ، ووقوعه بدلاً منهما .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنّ هذه الحروف لاتكون وصفاً للمظهر ، كراهية أنْ يصفوا المظهر بالمضمر » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « اعلم أنَّ هذه الحروف كلَّها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين ، وذلك قولك : مررتُ بك أنت ، ورأيتُك أنت ، وانطلقت أنت » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

(٥) ماذكره - في الظاهر - تعليلٌ لامتناع تأكيد الغائب بالمتكلم والمخاطب ، وليس تعليلاً لامتناع نحو : مررتُ بزيدٍ هو ؛ لأنّ المؤكِّد والمؤكَّد فيه غائبان . =/

وما الفرقُ بينَ الصِّفةِ والتَّوكيدِ ، وكلاهما يَتْبَعُ بغيرِ حرفٍ ؟ وهل ذلك مِنْ جِهَةِ أنَّ للصِّفَةِ معنى خلافَ معنى الموصوفِ ، وليس كذلك التَّوكيدُ ؟ [١] .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ (أَجْمَعُونَ) تأكيداً للنَّكرةِ [٢] ؟ وهل ذلك لأنَّه مَعْرِفَةٌ يُؤَكِّدُ العُمومَ ، والعمومُ في الاسمِ بالتَّعريفِ ؛ لِبُطلانِ الاشْتراكِ ؟ .

وماوجهُ القياسِ في تركِ تأكيدِ المُظْهَرِ بالمُضْمَرِ على تركِ تأكيدِ النَّكرةِ بأَجْمَعينَ؟ وهل ذلك مِنْ جِهَةِ أنَّ التَّأكيدَ له حدٌّ لايُتجاوزُ فيهما ؟ [٣] .

ولِمَ جاز : مَرَرْتُ بالقومِ أَجْمَعينَ ، ولم يَجُزْ : مَرَرْتُ بقومٍ أَجْمَعينَ ؟ .

وهل يجوزُ : رأيتُكَ إيّاكَ ، ورأيتُه إيّاهُ ؟ ولِمَ جازَ على البَدَلِ ، ولم يَجُزْ على التَّأكيدِ ؟ [٤] .

ولِمَ جاز في : فَعَلْتَ أَنْتَ ، وفَعَلَ هُوَ ، أنْ يكونَ تأكيداً وبَدَلاً ؟ [٥] .

/ = ولعل مراده ماذكره السيرافي حيث يقول : « ومِمّا يمنعُ من توكيد الظاهر بالمضمر أنّا لو فعلنا ذلك لم يكن توكيدُه إلا بالمضمر الغائب ، وسقط منه ضميرُ المتكلِّم والمخاطب ؛ لأنا إذا قلنا : لقيتُ زيداً ، أو مررت بزيدٍ ، أو جاءني زيدٌ ، فأكّدناه ؛ لم يكن في شيءٍ من ذلك إلا أنْ تقول : هُوَ ، فيسقطُ المتكلِّم والمخاطَبُ ، وهما الأكثرُ والأصلُ في الضمير ، واستعمال مايُوجبُ إسقاطَ أصله وأكثره مطَّرحٌ متروكٌ » . شرح السيرافي ٣ / ١٦١ب.

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وليس وصفاً بمنزلة الطَّويل إذا قلت : مررتُ بزيدٍ الطويل ، ولكنَّه بمنزلة : نَفْسه ، إذا قلت : مررتُ به نفسه ، وأتاني هو نفسُه ، ورأيتُه هو نفسَه ، وإنما تُريد بهنّ ماتُريد بالنَّفس ، إذا قلتَ : مررتُ به هو ، ومررتُ به نفسه ، ولست تريد أنْ تُحلِّيه بصفةٍ ولاقرابةٍ كأخيك » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٥ (هارون) .

(٢) هذا السؤال مبني على قول سيبويه : « كما كرهوا أن يكون أَجْمعونَ ... معطوفاً على النكرة في قولهم : .... مررتُ بقومٍ أجمعينَ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٣) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هذه الحروف لاتكون وصفاً للمظهر ؛ كراهية أن يَصِفوا المظهرَ بالمضمر ، كما كرهوا أنْ يكون أجْمَعونَ ونفسُه معطوفاً على النكرة في قولهم : مررتُ برجلٍ نفسِه ، ومررتُ بقومٍ أجمعينَ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .
ويُلحظ أنّ الشارح لم يذكر امتناع تأكيد النكرة بالنفس .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ أردتَ أنْ تَجْعلَ مُضمراً بدلاً قلت : رأيتُك إيّاك ، ورأيتُه إيّاه » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ أردتَ أنْ تُبْدلَ من المرفوع قلتَ : فعلتَ أنت ، وفَعَلَ هو ، فأنْتَ وهُوَ وأخواتُها نظائر إيّاه في النَّصب » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .
وقد ذكر في مطلع الباب - كما تقدم - أنَّ أنْتَ وهُوَ يكونان تأكيداً للمرفوع .

ولِمَ جـاز في المُضْمَرِ أنْ يَكـُونَ بـدلاً من المُظْهَـرِ ، ولـم يَجُزْ أنْ يكونَ تأكـيداً لَهُ [١] ؟ وهل ذلك لأنَّ التَّأكيدَ يُرَتَّبُ كـما تُرَتَّبُ الصِّفةُ ، ولايكونُ ذلك إلا لما وُضِعَ للتَّأكيدِ ؟ .

وهل يجوزُ : مَرَرْتُ به وبزيدٍ هما ، على التَّأكيدِ ؟ ولِمَ لايجوزُ ؟ ومانظيرُه من امتناعِ : مَرَرْتُ بزيدٍ وبِهِ الظَّريفَيْنِ ؟ [٢] .

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعْلَمْ أنَّ هذا المضمَرَ يجوز أنْ يكونَ بدلاً من المظهر ، وليس بمنزلته في أنْ يكونَ وصفاً له ؛ لأنَّ الوصف تابعٌ للاسم مثل قولك : رأيتُ عبدَاللَّهِ أبا زيدٍ ، فأما البدلُ فمنفردٌ كأنك قلت : زيداً رأيت ، أو رأيتُ زيداً ، ثم قلت : إياه رأيت ، وكذلك أنْتَ وهو وأخواتُهما في الرفع » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٦ (هارون) .

(٢) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « واعلمْ أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : مررتُ به وبزيدٍ هما ، كما قَبُح أنْ تَصِفَ المظهرَ والمضمرَ بما لايكون وصفاً للمظهر ؛ ألا ترى أنَّه قبيحٌ أنْ تقول : مررتُ بزيدٍ وبه الظَّريفَيْنِ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

الجـــواب[1]:

الذي يجوزُ في حروفِ الجرِّ التي لايَصْلُحُ فيها الإضمارُ[2] / ٦٩ أ - إذا كانت لاتتمكَّنُ في حروف الجرِّ للاشتراكِ الذي فيها[3]، مع الاستغناءِ عن اتِّصالها بالضِّمير بغيرها - أنْ تَمْتَنِعَ من الضَّميرِ ؛ لهذه العلَّةِ من الاستغناءِ عنها بما هو أولى منها ، مع استواءِ الأحوالِ إلا من هذه الجهةِ .

ولايجوزُ الإضمارُ في كاف التَّشبيهِ ؛ للاستغناءِ عنه بِـ : مِثْلِهِ ، ومِثْلي ، ومِثْلِك[4]، على مابيَّنا .

ولايجوزُ الإضمارُ في : حتّى ؛ للاستغناءِ عنه بِإِلَيْهِ[5].

---

(١) الجواب عن باب حروف الجر التي لايجوزُ فيها الإضمارُ .

(٢) ينتهي هنا سقط : ب .

(٣) قال ابن السراج فيما نقل عن المبرد : « فأما امتناعهم من الكاف ومُذْ وحتّى فلعلَّةٍ واحدة ، يقولون : كلُّ شيءٍ من هذه الحروف غيرُ متمكِّنٍ في بابه ؛ لأنَّ الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً فلا تضيفُها إلى المضمر مع قلّة تمكُّنها وضَعْفِ المضمرِ إلا أن يُضْطَرَّ شاعرٌ ، ومُذْ تكون اسماً وتكون حرفاً ، وحتّى تكون عاطفةً وتكون جارةً ، فلم تُعْطَ نصيبَها كاملاً في أحد البابين » . الأصول ١ / ٤٣٩ . وانظر : المسائل المنثورة ١١٣-١١٤ ، شرح المفصل ٨ / ٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٤٣٩ ، ٢ / ١٢٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩أ ، شرح المفصل ٨ / ٤٤ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٩ ، الملخص ٥٩٠ - ٥٩١ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٥٧ .

وأنبه هنا على أمرين :

أحدهما : نصّ سيبويه في هذا الباب على منع جر الضمير المتصل بالكاف إلا في الشعر ، ونقل أبو حيان عن الواضح لأبي بكر بن الأنباري أنّ مذهب سيبويه وأصحابه الجواز ، ومذهب الكسائي والفراء وهشام تضعيفه . انظر : الارتشاف ٢ / ٤٣٦ .

والآخر : عُزي إلى المبرِّد الجوازُ . انظر : التخمير ٤ / ٢٩ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٤ .

ولعلّ من عزا إليه هذا نظر إلى قوله : « كما أنَّ بنية الكاف الفتحُ إذا قُلت : أنت كزيدٍ ، ولستَ كَهُ يافَتَى ... ». المقتضب ١ / ٣٩٠ .

والرَّاجح أنَّه - رَحِمه اللَّه - لم يُرِد الجوازَ ؛ ذلكَ أنَّه تحدث عن اختلاف حركة لام الجر مع الظاهر عنها مع المضمر ثم قارنها بالباء والكاف ، فاقتضت المقارنة افتراض الدخول على الضمير . وهذا شيءٌ يجري على ألسنة النحويين كثيراً . على أنَّ ابن السراج نقلَ كلاماً لشيخه في هذه المسألة لايُفهم منه الجواز ، بل دلالتُه على المنع أقرب ، وقد جاء بعضه في الهامش السابق . انظر : الأصول ١ / ٤٣٩ .

(٥) هذا قول سيبويه وجمهور البصريين ، وعُزي إلى الكوفيين والمبرد الجواز .

انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، الأصول ١ / ٤٢٦ ، شرح السيرافي ٣ / ٥٩ أ - ب ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، شرح التسهيل ٣ / ١٦٨ ، الملخص ٥٩١ ، الارتشاف ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ - ١٥٩ .

ولايجوزُ الإضمارُ في : مُذْ ؛ للاستغناءِ عنه بالمُبْهَمِ في : مُذْ ذاك [١] .

وذلك أنَّ حتّى مشتركةٌ بين حرفِ الجرِّ وحرفِ العَطْفِ وحرفٍ من حروفِ الابتداءِ ؛ فَضَعُفَتْ عن العملِ في المُضْمَرِ ، وعَمِلَتْ في المُظْهَرِ الذي هو الأصلُ .

وكذلك (مُذْ) مشتركةٌ بين الاسمِ والحرفِ في قولك : مارأيتُه مُذ اليومِ ، فهي هاهنا حرفٌ ، وما رأيته مُذْ يومانِ ، فهي هاهنا اسمٌ .

وأما الكافُ فمُشتركةٌ بينَ الحرفِ والاسمِ ، فإذا قلت : الذي كزيدٍ عمرٌو ؛ فهذه حرفٌ لامحالةَ [٢] ، وأما كونُها اسماً ففي مثل قولِ الشّاعرِ [٣] :

أَتَنْتَهونَ ولاينْهى ذوي شَطَطٍ . . كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ [٤]

أي : مثلُ الطَّعْنِ [٥] .

فالمُسْتَغْنى به عن كافِ التَّشبيه : مِثْلٌ ، والمُسْتَغْنَى به عن (حتّى) : إلى ، في الإضمارِ ، والمُسْتَغْنَى به في (مُذْ) : ذاكَ ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ تَصْلُحُ الإشارةُ به إلى كلِّ معنى كما يَصْلُحُ في المُضْمَرِ .

---

(١) هذا قول سيبويه والجمهور ، وعُزي إلى المبرد الجواز .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٣ - ٣٨٤ ، الأصول ١ / ٤٣٩ ، شرح السيرافي ٣ / ١٥٩ أ - ب ، شرح المفصل ٨ / ١٦ ، شرح الجمل ١ / ٤٧٤ ، الملخص ٥٩١ ، المقاصد الشافية ٢ / ١٥٦ ، ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) إنما تعيَّن أنْ تكون الكاف حرفاً في المثال لأنها لو جُعلت اسماً لكانت خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية إذا وقعت صلة قبح حذف صدرها العائد على الموصول . انظر : الأصول ١ / ٤٣٧ ، الفوائد المحصورة ١١٩ ، شرح المفصل ٨ / ٤٢ ، شرح الكافية ٢ / ٣٤٣ .

(٣) القائل : الأعشى .

(٤) من البسيط ، من معلّقته على قول ، ومطلعها :
ودِّعْ هُريرةَ إنّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ . . وهَلْ تُطيقُ وداعاً أيُّها الرَّجُلُ
الشّطط : الجور والظلم ، والفُتُل : جمع فتيلة ، أراد فتيلة الجراحة ، والمعنى : لاينهى أصحابَ الجور مثلُ طعنٍ جائف ؛ أي نافذ إلى الجوف ، يغيب فيه الزَّيت والفُتُل . انظر : الخزانة ٩ / ٤٦١ .
انظر : ديوان الأعشى ٣١٢ ، المقتضب ٤ / ١٤١ ، الأصول ١ / ٤٣٩ ، البغداديات ٣٩٦ ، ٥٦٧ ، الشعر ١ / ٢٥٦ ، الخصائص ٢ / ٣٦٨ ، سر الصناعة ١ / ٢٨٣ ، التبصرة والتذكرة ١ / ٢٨٤ ، المصباح ٢ / ٥١٧ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢٧ ، الفوائد المحصورة ١١٨ ، شرح شواهد الإيضاح ٢٣٤ ، شرح المفصل ٨ / ٤٣ ، الجنى الداني ٨٢ ، الغيث المسجم ١ / ٨٩ .

(٥) الكاف في البيت فاعل يَنْهى . انظر : المقتضب ٤ / ١٤١ ، الأصول ١ / ٤٤٠ ، الشعر ١ / ٢٥٦ .

ووجهُ اعتلالِه بالاستغناءِ الذي يَمْنَعُ جوازَ الشَّيءِ هو الاستغناءُ عنه بما هو أولى منه ، مع استواءِ الأحوال الدّاعيةِ إليه إلا من هذه الجهةِ .

ولايَلْزَمُ من سقوطِ أحدِ الشَّيئينِ من قولك : شِبْهي ، ومِثْلي ، الاستغناءُ [١] بأحدِهما عن الآخرِ ؛ لأنه ليس بأولى منه [٢] .

وقال العجّاجُ :

وأُمَّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبا [٣]

وقالَ :

فلا ترى بَعْلاً ولا حَلائلا . . كَـهُ ولاكَهُـنَّ إلا حاظِلا [٤]

فهذا يجوزُ في الضَّرورةِ على طريق التَّشبيهِ بالمُظْهَرِ .

ولو أضاف الكافَ إلى المتكلِّم ؛ لوجَبَ فيه : ما أَنْتَ كِي ، ولم يَجُزْ : كَي ؛ لأنَّ ياءَ الإضافةِ لايكونُ ماقبلها مفتوحاً أَصْلاً ، وكلُّ حرفٍ مُتَحَرِّك يكونُ قبلَ ياءِ الإضافةِ فإنَّه يُكْسَرُ لها ، فتجري في الكافِ على ذلك القياسِ [٥] .

---

(١) أ ، ب : للاستغناء .

(٢) تقدم الحديث عن الاستغناء في ص : ٦٢٧ ، وانظر ماسيأتي في ص : ٩٤٧ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٦٦٤ .

(٤) تقدم تخريجهما في ص : ٦٦٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، المقتضب ١ / ٣٩٠ .
وقد تقدَّمت المسألة في ص : ٦٣٥ .

/ ٦٩ب الجوابُ عن البابِ الثاني [١] :

الذي يجوزُ في التَّوكيدِ بالمُضْمَرِ إجراؤه بعلامةِ المرفوعِ المُنْفَصِلِ في كلِّ مُضْمَرٍ مُؤكَّدٍ [٢].

وإنما جاز تأكيدُ المجرورِ والمنصوبِ بعلامةِ المرفوعِ ؛ لأنَّه ليس للمُضْمَرِ المجرورِ مُنْفَصِلٌ ، فأُكِّد بما نُقِل إليه مِنْ غيرِه ، وجرى في المنصوبِ على ذلك القياسِ ؛ لأنَّه نظيرُه [٣] ، فكان في المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ على منهاجٍ واحدٍ ؛ لأنَّ المعنى فيه واحدٌ ، وهو تأكيدُ المُضْمَرِ المُتَّصِلِ ، ولو أُكِّد بعلامةِ المنصوبِ ؛ لاختلفَ في المرفوعِ والمجرورِ ، وإجراؤه على قياسٍ واحدٍ أحقُّ به ، مع الإيذانِ بأنَّه ليس بِمُعْرَبٍ ، بل هو مَبْنِيٌّ ، فيه دليلٌ على الإعرابِ [٤].

ولايجوزُ أنْ يُؤَكَّدَ المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ ؛ لأنَّ المُضْمَرَ يُبَيِّنُ المخاطبَ من المُتكلِّمِ ، فيُخالفُ المُظْهَرَ بهذا المعنى ، والتَّأكيدُ يَجبُ أنْ يكونَ موافقاً في معناه للمؤكَّدِ [٥] ، مع أنَّ علامةَ المُضْمَرِ لم تُوضَعْ للتَّأكيدِ ، وإنَّما هي مُدْخَلَةٌ على الضَّميرِ المُتَّصلِ ؛ للمشاكلةِ بينهما ، فلم تَقْوَ على المُظْهَرِ ، ولم يُتجاوزْ بها المُضْمَرُ ؛ لضعفِها في باب

---

(١) يعني باب التوكيد بالمضمر .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، التعليقة ٢ / ٩٦ ، شرح المفصل ٣ / ٤٣ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٢٦ ، البسيط ١ / ٣٧٣ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ٢ / ٦١٧- ٦١٨ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٣ / ٤٣ .

(٤) علَّل السيرافي وقوع المرفوع تأكيداً للمجرور والمنصوب بأنَّ الأصل في الضمير المنفصل للمرفوع . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٠ ب ، شرح المفصل ٣ / ٤٣ .
وقال الفارسيّ : « قال أبو بكر : لايقعُ الاسمُ عندي في أول وهلةٍ مرفوعاً ولامنصوباً ولامجروراً ، إنما يكتسي الرفع والنصب والجر من العوامل . قال أبو علي : إنما هذا هنا لأنَّ لقائل أن يقول : كيف صار أَنْتَ وماأشبهه من علامات المضمرين المرفوعين صفاتٍ للمضمرين المنصوبين والمجرورين ؟ فيقال : إنَّ هذه الأسماء تكونُ للخطاب والغيبة في أوضاعها ، وإنما تكتسي الإعراب من العوامل ، فتكون منصوبةً ومرفوعةً بها لا بأنفسها ، فلا يمتنع على هذا أنْ يكونَ أَنْتَ وما أشبهه صفةً للمجرور والمنصوب ....» . التعليقة ٢ / ٩٦ .

(٥) لم ينكشف لي وجه الكلام هنا ؛ إذْ إنَّ ضمير الغائب يتّفق مع الظاهر في المعنى ، ولعل مراد الشارح ماذكره السيرافي ، وتقدم في ص : ٦٦٦ هـ ٥ .
وانظر منع تأكيد المظهر بالمضمر في : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦١ أ - ب ، التعليقة ٢ / ٩٧ .

التَّأكيدِ من حيثُ لم تُوضَعْ له في الأَصْلِ .

وتقول : مَرَرْتُ بك أَنْتَ ، على التَّأكيدِ ، وكذلك : مَرَرْتُ بهِ هُوَ ، ولايجوزُ : مَرَرْتُ بزيدٍ هُو ؛ لما بيَّنا من مخالفةِ التَّأكيدِ لحالِ المؤكَّدِ .

والفرقُ بينَ الصِّفةِ والتَّأكيدِ أنَّ الصِّفةَ لها معنىً خلافُ معنى الموصوفِ ، وليس كذلك التَّأكيدُ ؛ لأنَّه بمنزلةِ التَّكريرِ ، فالمعنى فيهما واحدٌ [١] .

ونظيرُ امتناعِ تأكيدِ المُظْهَرِ بالمُضْمَرِ امتناعُ تأكيدِ النَّكرةِ : بأَجْمَعينَ ؛ لأنَّه معرفةٌ يُؤَكَّدُ به العمومُ في المعرفةِ ؛ وذلك أنَّ المعرفةَ لا اشتراكَ فيها ، فهي تَعُمُّ من هذه الجهةِ على طريقِ اسمِ الجِنْسِ ، أو الجماعةِ المعهودةِ ، فهذا يَدُلُّ على أن التَّأكيدَ له حدٌّ لايُتجاوزُ فيهما [٢] .

وتقول : مَرَرْتُ بالقومِ أَجْمَعينَ ، ولايجوزُ : مَرَرْتُ بقومٍ أَجْمَعينَ ؛ لأنَّ (قوماً) نكرةٌ على مابيَّنا [٣] .

وتقولُ : رأيتُك إيّاكَ ، ورأيتُه إيّاه ، على البَدَلِ ، ولايجوزُ على التَّأكيد[٤] ؛ لأنَّ التَّأكيدَ يُرتَّبُ كما تُرتَّبُ الصِّفةُ ، وليس كذلك البَدَلُ ، والتَّرتيبُ لايكونُ إلا بعلامةٍ وَضْعيَّةٍ في الأسماءِ ، فأما مايلي العاملَ ؛ فمُعَلَّقٌ في الأسماءِ ، لايحتاجُ إلى

---

(١) قال الفارسي : « الفصلُ بين الطَّويل وماكان مثلَه وبين نَفْسه أنَّ الصِّفات التي هي الطَّويل ونظائره حُلَى ، والتأكيد قد يكون نفس المؤكَّد أو لفظه ». التعليقة ٢ / ٩٧ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦١ أ - ب .

(٢) قال الفارسي : « يوفِّق بين : هُوَ ، وأَجْمعينَ ، الاشتراكُ في الاختصاص ؛ لأنَّ المضمر أخصّ من المظهر ، كما أنَّ أجمعينَ أخصُّ من النكرات » . التعليقة ٢ / ٩٧ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ .

(٣) في توكيد النكرة توكيداً معنوياً خلاف ، فالبصريون أطلقوا المنع إلا الأخفش ، فقد أجاز هو وبعض الكوفيين توكيدها إذا أفاد ، نحو : صمتُ شهراً كلَّه ، فالتوكيد أفاد أن الصِّيام في جميع الشهر .
وعن بعض الكوفيين الجواز المطلق . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، الإنصاف ٢ / ٤٥١ - ٤٥٦ ، شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦ ، المساعد ٢ / ٣٩٢ .

(٤) هذا قول البصريين ، أما الكوفيون فيجعلون إيّاك توكيداً . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، مجالس ثعلب ١ / ١٣٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦١ ب ، شرح التسهيل ٣ / ٣٠٥ ، الارتشاف ٢ / ٦١٨ ، المساعد ٢ / ٤٠٠ .

علامةٍ في ذلك [١].

وتقولُ : فَعَلْتَ / ٧٠ أ أَنْتَ ، وفَعَلَ هُو ، فيجوزُ على التَّأكيدِ ، وعلى البَدَلِ ؛ لأنَّ العلامةَ واحدةٌ في المرفوعِ ، وليس كذلك المنصوبُ والمجرورُ [٢].

ولايجوزُ : مَرَرْتُ به وبزيدٍ هما ، على التَّأكيدِ ، كما لايجوزُ : مَرَرْتُ بزيدٍ وبه الظَّريفينِ ، على الصِّفةِ ؛ لأنَّك قد خَلَطْتَ مايَصْلُحُ أنْ يُؤَكَّدَ بالمُضْمَرِ بما لايَصْلُحُ أنْ يُؤَكَّد به ، كما خَلَطْتَ مايَصْلُحُ أنْ يُوصَفَ بما لايَصْلُحُ أنْ يُوصَفَ ، فامتنع التَّأكيدُ كما امْتَنَعَتْ الصِّفةُ [٣].

---

(١) يريد أنَّ التأكيد لايقع إلا بعد المؤكَّد ، فاقتضى هذا أنْ يُجعل له ألفاظٌ تخصُّه ، أما البدل فليس له موقع يلزمُه ؛ إذ يجوز أنْ يقع موقع المبدل منه بعد حذفه .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٦ ، البسيط ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ٢ / ٦١٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، التعليقة ٢ / ٩٨ .

بابُ البدلِ بالضَّميرِ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في البدلِ بالضَّميرِ ممّا لايجوزُ [٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في البَدَلِ بالضَّميرِ ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يَجْتَمِعَ البَدَلُ بالضَّميرِ مع التَّأكيدِ والفَصْلِ [٣] ؟ وهل ذلك للاستغناءِ عنه بما هو أولى منه ؟ .

ولِمَ جازَ : رأيتُه إيّاه نَفْسَه ، على أنَّ (إيّاهُ) بَدَلٌ ، و (نَفْسَه) تأكيدٌ ، ولَمْ يَجُزْ على أنَّهما جميعاً تأكيدٌ ؟ [٤] .

ولِمَ جاز : ضربتُه إيّاهُ قائماً ، على البَدَلِ ، ولم يَجُزْ : أظنُّه هُوَ خيراً منك ،

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ من البدلِ أيضاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : وقوع الضمير بدلاً ، والفرق بينه وبين الواقع فصلاً ، والغرض من المجيء بالفصل ، وحكم اجتماع البدل بالضمير مع التأكيد ومع الفصل ، وحكم وقوع الضمير بدلاً من اسم إنَّ والمفعول الأول لظنَّ قبل استغناء الكلام وبعده .

(٣) هذه المسألة أشار إليها سيبويه في قوله : « ويَدُلُّك على بعده أنَّك لاتقول : إنك أنت إياك خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .
ثم ذكرها في آخر الباب ، فقال : « ويدلُّك أنَّ الفصلَ كالصِّفة أنَّه لايستقيم أنْ تقول : أظنُّه هو إيّاهُ خيراً منك ، إذا كان أحدُهما ؛ لم يكُن الآخرُ ، ولايجوز : أظنّه هو هو أخاك ، إذا جعلت إحداهما صفةً والأخرى فصلاً ؛ لأنَّ واحدةٍ منهما تُجزئ من أختها » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٠ .
وسيعيد الشارح المسألة حيث ذكرها سيبويه . وإنما أثبتُّ مافي نسخة السيرافي والفارسي لسببين :
أحدهما : أنَّه موافق لما سيذكره الشارح في آخر المسائل .
والآخر : أنَّ آخر النص في طبعتي بولاق ١ / ٣٩٤ ، وهارون ٢ / ٣٨٩ هكذا : « وكذلك : أظنُّه إيّاه هو خيراً منه ؛ لأن الفصل يُجزئ من التوكيد ، والتوكيد منه » . فالعلَّة فيه لاتنطبق على المثال ؛ إذ التوكيد والفصل لايقعان إلا بضمير الرفع .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فأمّا نَفْسُه حين قلتَ : رأيتُه إيّاه نفسَه ، فوصفٌ بمنزلة هُوَ ، وإيّاهُ بدلٌ ، وإنما ذكرتهما توكيداً ، كقوله جلّ ذكره : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ص : ٧٣] إلا أنَّ إياهُ بدلٌ والنفس وصفٌ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

على البَدَلِ ، ولاعلى التَّأكيدِ ؛ ولكن على الفَصْلِ ؟ [١] .

وهل يجوزُ : ضربتُه هو قائماً ، على التَّأكيدِ ؟ .

وهل يَفْصِلُ ذلك المظهرَ في قولك : رأيتُ زيداً هو خيراً منك ؛ لأنَّه لايؤكد المظهر بالمضمر ، فهو فَصْلٌ لاتأكيدٌ ؟ [٢] .

وماتأويل : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [٣] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنَّ [٤] (هُوَ) فيه فَصْلٌ ، لاتأكيدٌ ، ولابدلٌ ؟ .

ولِمَ قَدَّرَ : رأيتُه إيّاهُ نَفْسَهُ ، بقوله : رأيتُ الرَّجُلَ زيداً نَفْسَه ؟ وهل ذلك لِيُبيِّنَ البَدَلَ من التَّأكيد ؟ [٥] .

ولِمَ لايجوزُ : إنَّكَ أَنْتَ إيَّاكَ خيرٌ منه ، على أنَّ أَنْتَ تأكيدٌ ، وإيّاكَ بَدَلٌ ؟ [٦] .

ولِمَ جاز : إنَّك إيّاكَ خيرٌ منه ؟ [٧] .

وهل يجوزُ : أظُنُّه خيراً منه إيّاه ، وإنَّك فيها إيّاكَ ؟ ولِمَ جاز ؟ [٨] .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وذلك قولك : .... ضربتُه إياه قائماً ، وليس هذا بمنزلة قولك : أظنُّه هو خيراً منك ؛ من قِبَلِ أنَّ هذا موضعُ فَصْلٍ » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٢) وهذا سؤال عن قول سيبويه : « والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواءٌ ؛ ألا ترى أنَّك تقول : رأيتُ زيداً هو خيراً منك » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ سبأ : ٦ .

(٤) أ ، ب : أنَّه .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « إلا أنَّ إيّاه بدلٌ والنَّفْسَ وصفٌ ، كأنك قلت : رأيتُ الرجلَ زيداً نفسَه ، وزيدٌ بدلٌ ، ونفسُه على الاسم . وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل » . الكتاب ١ / ٣٩٣ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٧ (هارون) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ويدلُّك على بعده أنَّك لاتقول : إنَّك أنتَ إيّاك خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وكان الخليلُ يقولُ : هي عربيّةٌ : إنَّك إيّاك خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .

(٨) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإنْ قلتَ : أظنُّه خيراً منه ؛ جاز أنْ تقول : إيّاه ؛ لأنَّ هذا ليس موضعَ فصلٍ ، واستغنى الكلام ، فصار كقولك : ضربتُه إياه » .

وقوله : « فإذا قلتَ : إنَّك فيها إياك ، فهو مثلُ : أظنُّه خيراً منه ، يجوز أنْ تقول : إياك » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٨ (هارون) .

وفي نسخة السيرافي : « فإذا قلت : إنَّك فيها ، فهو مثلُ ....» . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ أ . وهو مقتضى سياق الكلام .

ولِمَ لايجوزُ : أظُنُّه هُوَ إيّاهُ خيراً منك ، وجازَ بأحدهما ؟ [١] .

ولِمَ لايجوزُ : أظنُّه هُوَ هُوَ أخاك ، على أنَّ أحدَهما تأكيدٌ ، والآخَرَ فَصْلٌ ؟ فَلِمَ صارا مُتَعاقِبَيْنِ ، يُجْزِئُ أحدُهما من الآخَرِ ؟ [١] .

الجـــوابُ :

الذي يجوزُ في البَدَلِ بالضَّميرِ إجراءُ المنصوبِ على المنصوبِ والمجرورِ [٢] ؛ وذلك لأنَّ البَدَلَ لابُدَّ مِنْ أنْ يكونَ تقديرُه أنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الأوَّلِ في مَرْتَبَتِه من العاملِ ، وإلا خَرَجَ / ٧٠ ب عن حدِّ البَدَلِ ، وليس كذلك التَّأكيدُ ؛ لأنَّ العاملَ إنّما يَصِلُ إليه بعد المؤكَّد ، لامحالةَ ، مِنْ غَيرِ أنْ يكونَ له مَوْقِعُ المؤكَّد ، فالعاملُ يَعْمَلُ فيه وهو في مَوْضعه ، فَصَلَحَ مِنْ أَجْلِ هذا أنْ يُحْمَلَ على تأويلِ الموضعِ ، وإنْ خالف اللَّفظَ ؛ لأنَّ له مايُقَوِّمُه في مَرْتَبَتِه على لُزومِ ذلك فيه ، فَلَمْ يُخِلَّ به أنْ يَقَعَ مَوْقِعَ غيرِه [٣] ؛ لِلُزومِ المُقَوِّمِ له [٤] ، وليس كذلك البَدَلُ ؛ ولهذا حُمِيَ مِنْ أنْ يَجْتَمِعَ التَّأكيدُ والبَدَلُ [٥] ؛ لئلا يَتَداخلَ باختلاطِ أحدهما بالآخَرِ ، فلا يَظْهرُ معنى العلَّةِ الصَّحيحةِ التي تَفْرُقُ بينَهما ؛ لِلُطْفِها ، فإذا جُعلا على التَّعاقُبِ كان أَبْيَنَ في الفَرْقِ بينَ عِلَّةِ كُلِّ واحدٍ منهما ، ولو جُمِعا لأَوْهَمَ ذلك أنَّهما على طريقةٍ واحدةٍ في التَّأكيدِ والتَّقديرِ ؛ للإجراءِ على الأوَّلِ ، وليس الأمرُ كذلك .

وتقولُ : رأيتُه إيَّاهُ نَفْسَهُ ، فتأتي بقولِك : إيّاهُ ، على البَدَلِ ، وتأتي بقولِك :

---

(١) هاتان المسألتان تقدّمتا في مطلع الباب .

(٢) ذكر الزمخشري أنّ ضمير الجر يبدل منه بإعادته مع الجار . نحو : مررت بك بك . وعلّق ابن مالك على هذا بقوله : « وهذا إنما هو توكيدٌ لفظيٌّ ، ولو صحّ جعله بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظيّ مثالٌ يُخَصُّ به » . شرح التسهيل ٣ / ٣٣٣ . وانظر : المفصل ١٢٢ . شرح المفصل ٣ / ٧٠ .

(٣) يعني وقوع ضمائر الرفع المنفصلة توكيداً لضمائر النصب والجر .

(٤) يريد بالمقوِّم له - فيما يظهر - الضمير المؤكَّد ، فإنّه يدلُّ على الموضع الإعرابي ، وهو لازم في الكلام ، لايصحُّ حذفُه ووقوع المؤكِّد موقعَه .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ .

نَفْسَه ، على التَّأكيد [١] .

ولايجـوزُ : رأيتُه إيَّاه هُوَ ، على أنْ يكونَ (إيّاهُ) بَدَلاً ، و(هُوَ)تأكـيداً على قياس هذا ؛ للعلّة التي بيَّنا منْ أنَّه يَجبُ أنْ يَجْريا على التَّعاقُب ؛ حتى تَظْهَرَ علَّةُ كُلِّ واحدٍ منهما مع لُطْفِها ؛ إذ التَّعاقُبُ أَشَدُّ اقتضاءً لذلك من الاجتماعِ ، مع أنَّه يَصْلُحُ أنْ يُسْتَغْنَى بضميرٍ عن ضميرٍ بما لايَصْلُحُ أنْ يُسْتَغْنَى بضميرٍ عن ظاهرٍ ، فقد بانَ أنَّ مـاجـازَ منْ قـولِهم : رأيتُه إيّاهُ نَفْسَه ، لايوجِبُ جـوازَ : رأيتُه إيّاه هُوَ ، على البَدَلِ والتَّأكيد [٢] .

ولايجوزُ في : رأيتُه إيّاهُ نَفْسَه ؛ أنْ يكونا جميعاً على التَّأكيد ؛ لأنَّه يُوْجِبُ اختلاطَ بابِ البَدَلِ بباب التَّأكيدِ في الضَّميرِ ؛ إذْ تأكيدُ الضَّميرِ المنصوبِ بعلامة المرفوعِ ، والبَدَل منه بعلامة المنصوب [٣] ، فلو كان تأكيداً لقيل : رأيتُه هُوَ نَفْسَهُ ، وكلُّ ما أَوْجَبَ تَخْليطَ البابِ فهو فاسدٌ ؛ لأنَّ تخليطَ المعاني والعباراتِ الموضوعة للبيانِ عنها يُبْطِلُ إدراكَها على حقيقتها ، فواجبٌ أنْ تُمَيَّزَ العباراتُ كما واجبٌ أنْ تُمَيَّزَ المعاني ؛ لأنَّ العبارةَ للبيان ، والمعاني تُمَيَّزُ لصحَّة الإدراك ، إلا أنَّ منْ ذلك مايَدِقُّ ويَجِلُّ ، والدلائلُ عليه تُرَتِّبُه في مراتبِه ، وتَمْنَعُ [٤] من التَّخليطِ فيه .

وتقولُ : ضربتُه إيَّاهُ قائماً ، على البَدَلِ ، وضَرَبْتُه هُوَ قائماً ، / ٧١ب على التَّأكيد ، ولايجوزُ في (هُوَ) أنْ يكونَ فَصْلاً هاهنا كما يكونُ فَصلاً في : أَظُنُّه هُوَ خيراً منك [٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ .

(٢) قال السيرافي : « وهذا الضَّمير الذي هو بدلٌ - أعني إيّاه - و(هُوَ) الذي للتوكيد ، و(هُوَ) الذي للفَصْلِ جميعُه يُرادُ به التوكيد ، ولايجْتمعْنَ ، ونَفْسَه - أيضاً - للتوكيد ، وفيها معنى التوكيد بالضمير غير أنه يجوز أنْ يُجمع بين نَفْسه وبين الضمير ؛ لأنهما مختلفان أحدُهما مضمرٌ والآخر ظاهرٌ ، فيُقال : رأيتُه إيّاه نفسَه ، فإياه بدلٌ ونَفْسُه وصفٌ ، وذكرهما توكيداً » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ .

(٣) تقدم أنَّ الكوفيين يرون أنَّ هذا توكيدٌ . انظر ص : ٦٧٣ هـ ٤ .

(٤) ب : وتمتنع .

(٥) قال السيرافي : « إذا تعلَّق الفعلُ بمفعولٍ واحدٍ ، أو تعلَّق بمفعولين أحدُهما غيرُ الآخر لم يكن فيه فَصْلٌ ، فالمتعلِّق بالمفعول الواحد قولُك : رأيتُه ، من رؤية العين . وضَرَبْتُه ، وأكْرَمْتُه . والمتعلِّق بالمفعولين وأحدهما غيرُ الآخر : أعطيتُ زيداً درْهماً ، وألبستُ أخاك ثوباً ، وأما مايقع فيه الفصلُ فهو ماكان من الفعلِ متعلِّقاً باسمين أحدُهما هو الآخَرُ ، والثاني منهما خبرُ الاسم الأول» . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ ب .

والفَرْقُ بينَ التَّأكيدِ والفَصْلِ أنَّ الفَصْلَ يكونُ مع المُظْهَرِ والمُضْمَرِ ، كقولك : أظُنُّ زيداً هُوَ خيراً منك ، ولايكونُ التَّأكيدُ إلا مع المُضْمَرِ ؛ لما بيّنا قبلُ في أحكامِ الضَّميرِ مِنْ مُوافقتِهِ في البيانِ عن المُتكلِّمِ والمخاطَبِ والغائبِ على تلك الطريقةِ ، ومخالفتِهِ للمُظْهَرِ في هذا ، فلم يَصْلُحْ أنْ يكونَ تأكيداً للمُظْهَرِ[1] ؛ إذ[2] التَّأكيدُ يجري مَجرى التَّكريرِ في موافقةِ[3] معنى الثَّاني للأوَّلِ ، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّه لايجوزُ أنْ يُؤكَّدَ المُظْهَرُ بالمُضْمَرِ ، وأنَّ قولَك : أظُنُّ زيداً هو خيراً منك ، لايَصْلُحُ إلا على الفَصْلِ ، وقولَك : أظُنُّه هو خيراً منك ، يَصْلُحُ على الفَصْلِ والتَّأكيدِ[4] .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ فهُوَ في هذا فَصْلٌ ، ولايجوزُ أنْ يكونَ تأكيداً للمُظْهَرِ على مابيَّنا قَبْلُ ، ولايكونُ - أيضاً - بَدَلاً ؛ لأنَّ ﴿ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ ﴾ في موضعِ نَصْبٍ ، ولا تكونُ علامةُ المرفوعِ بَدَلاً من المنصوبِ .

وتقديرُ : رأيتُه إيَّاهُ نَفْسَه ، تقديرُ : رأيتُ الرَّجُلَ زيداً نَفْسَه ، في أنَّ الأوَّلَ بَدَلٌ ، والثَّاني تأكيدٌ[5] .

ويجوزُ : إنَّكَ أَنْتَ خيرٌ منه ، على التَّأكيدِ والفَصْلِ .

ويجوزُ : إنَّكَ إيَّاكَ خيرٌ منه[6] ، على البَدَلِ .

ولايجوزُ : إنَّكَ أَنْتَ إيَّاكَ خيرٌ منه ، على الجمعِ بينَ التَّأكيدِ والبَدَلِ ؛ لأنَّ أحدَهما يكفي من الآخَرِ على طريقِ الاستغناءِ عن الشَّيءِ بما هو أولى منه ؛ لِتَظْهَرَ

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٦٧٢ هـ ٥ .

(٢) أ : إذا .

(٣) ب : موافقته .

(٤) قال السيرافي : « والذي يُسمّى فَصْلاً هو ضميرُ الاسم الأول تَفْصِلُ به بين الاسم الأوّل والثاني ، ولفظُه كلفظ التوكيد الذي هو ضمير الاسم الأول غير أن التوكيد لايدخلُ إلا على مُضمرٍ في كلِّ فعلٍ ، والفصلُ يدخُلُ بين الظّاهرينَ والمضمرينَ » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ب .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ .

(٦) هذا القول حكاه الخليل عن العرب . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

عِلَّةُ كُلِّ واحدٍ منهما ، ولايكونُ بمنزلةِ تكريرِ المُضْمَرِ [١] .

ويجوزُ : أَظُنُّه خيراً منه إيَّاهُ [٢] ، على البَدَلِ ، وإنَّكَ فيها إيَّاكَ ، على البَدَلِ [٣] ، ولايجوزُ أَنْ يَقَعَ الفَصْلُ هذا المَوْقِعَ [٤] .

ولايجوزُ : أَظُنُّهُ هُوَ إيّاهُ خيراً مِنْكَ ، على الجَمْعِ بَيْنَ الفَصْلِ والبَدَلِ ، ولا : أَظُنُّه هُوَ هُوَ أخاك ، على الجَمْعِ بَيْنَ الفَصْلِ والتَّأكيدِ ؛ للاستغناءِ عَنْ أحدهما بالآخَرِ الذي هو أولى من الجَمْعِ المُوْهِمِ للفسادِ ، فأحدُ الضَّميرين يكفي من الآخَرِ ، فلا يجتمعُ الفَصْلُ والتَّأكيدُ ، ولا البَدَلُ والتَّأكيدُ ، ولا البَدَلُ والفَصْلُ [٥] ، والعِلَّةُ في جميع ذلك واحدةٌ في أنَّ أحدَهما يكفي من الآخَرِ ، مع مافي الجَمْعِ مِنْ إيهامِ الفسادِ .

---

(١) قال السيرافي : « ومعنى قول سيبويه : ويدلُّك على بعده : أنَّك لاتقولُ : إنَّك أنت إياك خيرٌ منه ، يُريد على بُعْد الجمع بين الصِّفة والبدل الذي هو إيّاك ؛ لأنَّك لاتقول في : إنّك أنت إياك خيرٌ منه ، وقد أجازه الخليل لما اختلف اللفظان أو لما اختلف مذهب التوكيد في الصِّفة والبدل » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ أ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(٢) في شرح السيرافي ٣ / ١٦٢ أ : أظنُّه هو خيراً منه إياه ، وعلَّق عليه السيرافي بقوله : « أصحابنا قد فسَّروا أنَّ مذهبَ سيبويه : أظنُّه هو خيراً منه إياه ، جائزٌ ، وأظنُّه هو إيّاه خيراً منه ، لايجوز ، وإنَّما لم يجوِّزوا الضميرَين المجتمعَين على مذهب سيبويه ؛ لأنهما جميعاً في موضعٍ واحدٍ ، فسبيلُهما سبيل اللام وإنّ في التوكيد ، لايجتمعان ، فإذا فُصِل بينهما جاز » . شرح السيرافي ٣ / ١٦٣ ب .
أما في طبعتي بولاق ١ / ٣٩٤ ، وهارون ٢ / ٣٨٨ : أظنه خيراً منه إياه .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ .

(٤) يعني بعد استغناء الكلام .

(٥) هذا مذهب سيبويه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ .
ونقل الفارسيُّ عن المبرد جواز الجمع بين الفصل والتوكيد على قبح ، ثم علَّق بقوله : « إنما جاز لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما غيرُ الأخرى » . التعليقة ٢ / ١٠٠ .
ومقتضى هذا جواز اجتماع البدل والتأكيد والبدل والفصل .

/ ٧١ب بابُ علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً [1]

[الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً][2] ممّا لايجوزُ [3].

مسائلُ هذا البابِ:

ما الذي يجوزُ في علامةِ الإضمارِ التي تكونُ فَصْلاً ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ الفَصْلُ إلا بينَ معرفتَيْنِ ، أو ماقاربَ المعرفةَ من النَّكرة[4] ؟.

ولِمَ لايكونُ الفَصْلُ إلا بعلامةِ المرفوعِ ؟ وهل ذلك لأنَّ المرفوعَ هو الأولُ والأحقُّ بالتَّصريفِ في الوجوهِ ؟.

ولِمَ لايكونُ الفَصْلُ إلا بينَ الاسمِ والخبرِ ، دونَ الحالِ وغيرِه من أقسامِ الكلامِ ؟[5].

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابُ مايكونُ فيه هُوَ وأَنْتَ وأنا ونَحْنُ وأخواتُهنّ فَصْلاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٩ (هارون) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تحدَّث سيبويه في الباب عن أمورٍ منها : مواضع ضمير الفصل ، والغرض منه ، وشرطُ مايفصل بينهما الضمير . كما نقل عن أناسٍ كثيرين أنهم يجعلون الضمير في الباب مبتدأً ومابعده خبره ، ثم ذكر صوراً يمتنع أن يكون الضمير فيها فصلاً وضابطها أن يتغيَّر معنى الكلام بخروج الضمير ، وختم الباب ببيان حكم وقوع ضمير الفصل بعد استغناء الكلام .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واعلم أنَّ هُوَ لايَحْسُنُ أنْ تكونَ فَصْلاً حتّى يكون مابعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفةَ مما طال ولم تدخلْه الألفُ اللامُ ، فضارع زيداً وعمراً نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لاتكون في الفصل إلا وقبلها معرفةٌ أو ماضارعها ، كذلك لايكونُ مابعدها إلا معرفةً أو ماضارعها ». الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .

(٥) هذه المسألة ذكرها سيبويه منثورة في الباب ، فقال في مطلع الباب : « اعلم أنَّهن لايكُنّ فصلاً إلا في الفعل ، ولايكُنَّ كذلك إلا في كلِّ فعلٍ الاسمُ بعدَه بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجُه إلى مابعده كاحتياجه إليه في الابتداء » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٩ (هارون) . / =

ومامعنى الفَصْلِ الذي لأجلهِ دَخَلَ في الكلامِ ؟ وهل هو ليُؤْذِنَ بأنَّ المذكورَ بعدَه للفائدةِ على طريقِ مُعْتَمدِ الفائدة ؟ (١) .

ولِمَ جازَ الفَصْلُ في : حَسِبْتُ وأخواتِها ، وفي : جَعَلْتُ ، ولَمْ يَجُزْ في : ضَرَبْتُ وماجرى مجراها ؟ (٢) .

ولِمَ جاز الفَصْلُ في : كان وأخواتِها ، وفي : إنَّ وأخواتِها ؟ (٢) .

ولِمَ جاز : حَسِبْتُ زيداً هُوَ خيراً منْكَ ، ولَمْ يَجُزْ : حَسِبْتُ زيداً هو قائماً ؟(٣) .

ولِمَ جاز : كان عبدُاللَّه هو الظَّريفَ ، ولَمْ يَجُزْ : كان عبدُاللَّه هو ظريفاً ؟(٣) .

وما الشَّاهدُ في قول اللَّه جَلَّ وعَزَّ : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ ؟(٤) .

ولِمَ لايجوزُ أنْ يكونَ (هُوَ) تأكيداً في هذا الموضعِ ؟ (٥) .

/ = ثم قال في موضع آخر : « واعلم أنَّها تكونُ في إنَّ وأخواتِها فصلاً وفي الابتداء ، ولكنّ مابعدها مرفوعٌ ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبل أنْ تذكُر الفصلَ » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .
ثم ذكر في آخر الباب امتناع الفصل مع الحال وغيرها مما لايُفسد تركُه الكلام .
وسيعيد الشارح هذه المسألة في موضعها .

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماءُ بعدها بمنزلتها في الابتداء ؛ إعلاماً بأنَّه قد فَصَل الاسم .... » إلى قوله : « فكأنَّه ذكر هُوَ ليستدلَّ المحدَّثُ أنَّ مابعد الاسم مايُخرجه مما وَجَبَ عليه ، وأنَّ مابعد الاسم ليس منه . هذا تفسيرُ الخليل ، رحمه الله » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٨٩ (هارون) .

(٢) هذان السؤالان عن قول سيبويه : « فمن تلك الأفعال حَسِبْتُ وخِلْتُ .... » إلى قوله : « فمما يدلُّك على أنَّهما بمنزلة ظَنَنْتُ أنَّه يذكَرُ بعد الاسم فيهما مايُذْكَرُ في الابتداء » . الكتاب ١ / ٣٩٤ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠ (هارون) .
وقوله : « واعلم أنَّها تكونُ في إنَّ وأخواتها فَصْلاً .... ولكنّ مابعدها مرفوعٌ ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبل أنْ تذكرَ الفَصْلَ» . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .

(٣) المثالان الجائزان في هاتين المسألتين ذكرهما سيبويه فقال : « واعلمْ أنَّ ماكان فصلاً لايُغَيِّر مابعده عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُذكرَ ، وذلك قولك : حَسِبْتُ زيداً هو خيراً منك ، وكان عبدُاللَّه هو الظريفَ » . الكتاب ١ / ٣٩٤ - ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠ (هارون) .
أما المثالان الممتنعان فقد أشار إلى امتناعهما في النص المتقدم في ص : ٦٨١ هـ ٤ .

(٤) سبأ : ٦ ، وقد تقدمت في الباب السابق .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وقد زعم ناسٌ أنَّ هُوَ هاهنا صفةٌ ، فكيف يكونُ صفةً وليس في الدُّنيا عربيٌّ يجعلها صفةً للمظهر » . الكتاب ١ / ٣٩٠ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ (هارون) .

وما الفرقُ بينَ التَّأكيد والفَصْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّ الفَصْلَ يُؤْذِنُ بأنَّ الذي بعدَه مُعْتَمَدُ الفائدة ، والتَّأكيدُ بمنزلة التَّكرير ؟.

وهل يَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أنَّه تأكيدٌ أنْ يُجيزَ : مَرَرْتُ بعبداللَّه هُوَ نَفْسِه ، و إنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كُنّا لَنَحْنُ الصَّالحينَ ؟ (١).

ولِمَ لاتَدْخُلُ لامُ الابتداء على (هُوَ) إذا كانَ تأكيداً ، وتَدْخُلُ عليه إذا كان فَصْلاً (٢) ؟ وهل ذلك لئلا يُجْمَعَ بينَ تأكيدَيْنِ في موضعٍ واحدٍ ؛ لأنَّه يجري مَجرى الجَمْعِ بينَ اللامِ وإنَّ في التَّأكيدِ بحرفَيْنِ قد جُمعا في موضعٍ واحدٍ ؟.

وما الشَّاهدُ في قولِ اللَّه جلَّ وعزَّ : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾(٣) ؟ ولِمَ حُذِفَ : البُخْلُ ؟ ومادليلُه(٤) ؟ ومانظيرُه مِن كلامِ العَرَبِ ؟ (٥).

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو ذلك كذلك لجاز : مررتُ بعداللَّه هو نفسه ، فهُوَ هاهنا مستكرهةٌ لايتكلَّمُ بها العربُ ؛ لأنَّه ليس من مواضعها عندهم ، ويدخلُ عليه : إنْ كان زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كنّا لنحنُ الصالحينَ . فالعربُ تنصبُ هذا والنّحويون أجمعونَ » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠-٣٩١ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو كان صفةً لم يجز أنْ يدخلَ عليه اللامُ ؛ لأنَّك لاتُدْخلها في ذا الموضعِ على الصِّفة فتقول : إنْ كان زيدٌ لَلظَّريفُ عاقلاً ، ولايكونُ هُوَ ولانَحْنُ هاهنا صفةً وفيهما اللام » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩١ (هارون).

(٣) تكملتها : ﴿ ... بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ آل عمران : ١٨٠.

(٤) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « كأنَّه قال : ولايَحْسَبَنَّ الذين يبخلونَ البُخْلَ هو خيراً لهم ، ولم يَذكر البخلَ اجتزاءً بعلمِ المخاطَب بأنَّه البخلُ ؛ لذكره : يَبْخَلُون » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩١ (هارون).

(٥) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « ومثلُ ذلك قولُ العرب : مَنْ كذبَ كانَ شراً له ، يريدُ : كان الكذبُ شراً له ، إلاّ أنَّه استغنى بأنَّ المخاطب قد علم أنَّه الكذبُ ؛ لقوله كَذَبَ ، في أوَّلِ حديثه ، فصار هُوَ وأخواتُها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنَّها لاتُغَيِّر مابعدها عن حاله قبلَ أنْ تُذْكَر » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٠ (هارون).

ولِمَ جاز الفَصْلُ بينَ المُبْتَدأ والخبرِ ؟ [١].

وما تأويلُ : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾[٢] ؟ ولِمَ جاز في : (أنا) أنْ يكونَ فَصْلاً وتأكيداً في هذا الموضِع ، وكذلك في : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا / ٧٢أ وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[٣] ؟.

وهل يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ (هُوَ) وأخواتها في مِثلِ هذه المواضعِ اسماً مبتدأ ؟[٤].

وما الفرقُ بينَ ذلك وبينَ أنْ يكونَ فَصْلاً ؟.

وما الشَّاهِدُ في قولِ رُؤْبةَ : أَظُنُّ زيداً هُوَ خيرٌ منْكَ [٥] ، وماحكاه عيسى عن كثيرٍ من العربِ أنَّهم يقولونَ : ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ؟ [٦].

وما الشَّاهِدُ في قولِ قَيسِ بن ذَريحٍ [٧] :

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « واعلم أنَّها تكون في إنَّ وأخواتها فصلاً وفي الابتداء ، ولكنَّ مابعدها مرفوعٌ ؛ لأنَّه مرفوعٌ قبلَ أنْ تَذكر الفصل » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون) .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ إِن تَرَنِ .... ﴾ الكهف : ٣٩.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ .... وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ .... ﴾ المزَّمِّل : ٢٠. والسؤال عن قول سيبويه : « وأمّا قولُه عزّ وجلّ : ﴿ إِن تَرَنِ .... ﴾ فقد تكونُ أنا فصلاً وصفةً ، وكذلك : ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم .... ﴾ » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون).

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وقد جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب (هُوَ) وأخواتِها في هذا الباب اسماً مبتدأ ومابعدَه مبنيٌّ عليه ، فكأنَّه يقول : أظُنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه ، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه » . الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون).

(٥) انظر قول رؤبة في : الكتاب ١ / ٣٩٥ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٢ (هارون).

(٦) الزُّخرف : ٧٦.
والرَّفْعُ قراءة عبدالله بن مسعود وأبي زيد الأنصاري . انظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧ ، إعراب القرآن ٤ / ١٢١ ، مختصر ابن خالويه ١٣٦ ، إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٤٥٣ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٨ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣.

(٧) هو قيس بن ذَريح بن سنّة ، من بني كِنانة ، أحد عشّاق العرب المشهورين ، وصاحبتُه لُبنى ، كانت تحته فطلقها ، ثم اشتدّ وجدُه بها ، يقال : إنه رضيع الحسين بن علي رضي الله عنه . انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٦٢٨ - ٦٢٩ ، فوات الوفيات ٣ / ٢٠٤ - ٢٠٨ ، تزيين الأسواق ١ / ١٣٠ - ١٤٩ .

تُبَكِّي على لُبْنى وأَنْتَ تَرَكْتَها ∴ وكُنْتَ عليها بالملاَ أَنْتَ أَقْدَرُ [١]

وماحكاه أبو عمرٍو منْ قولِهم : إنْ كانَ لَهُوَ العاقلُ ؟ [٢].

وكَمْ وجهاً يَحْتَملُ قُولُهُم : « كُلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرةِ ، حتى يكونَ أبواهُ هما اللَّذانِ يُهَوِّدانه ، أو يُنَصِّرانه »[٣] ؟ ولِمَ جازَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : وجهانِ في الرَّفعِ ، ووجهٌ في النَّصْبِ ؟ ولِمَ جاز على الإضمارِ في : يكون ، وعلى رَفْعِ الأَبَوَيْنِ بِهِ ؟[٤].

وما الشَّاهدُ في قولِ رَجُلٍ من بني عَبْسٍ :

إذا [ما][٥] المرءُ كان أبوهُ عَبْسٌ ∴ فَحَسْبُكَ ماتريدُ إلى الكلامِ[٦]

---

(١) من الطويل ، من أبياتٍ أولها :

أرى بيتَ لُبنى أَصْبَحَ اليومَ يُهْجَرُ ... وهُجْرانُ لُبنى - يالَك الخيرُ - مُنْكَرُ

انظر : ديوانَه ٨٦ ، الكتاب ٢ / ٣٩٣ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٣ ، الجمل ١٤٣ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٤٤ ، التبصرة ١ / ٥١٤ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٥ ، الحلل ١٨٥ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦٩ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٩ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٦٥ .

(٢) قال سيبويه : « وكان أبو عمرٍو يقول : إنْ كانَ لَهُوَ العاقلُ » . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٣ (هارون) .

(٣) هذا حديث صحيح ، أخرجه الشيخان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ : « مامن مولودٍ إلا يولد على الفطرة فأبواه يهوِّدانه ... » . انظر : صحيح البخاري ٢ / ٩٧ (كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصَّبي فمات...) ، ٧ / ٢١٠ (كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين) ، صحيح مسلم ٤ / ٢٠٤٧ (كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا قولهم : كلُّ مولودٍ .... ، ففيه ثلاثةُ أوجُه ؛ فالرفعُ وجهان ، والنَّصبُ وجهٌ واحدٌ ، فأحد وجهي الرفع أنْ يكون المولود مضمراً في : يكون ، والأبوان مبتدآن ، ومابعدهما مبنيٌّ عليهما ، كأنَّه قال : حتّى يكونَ المولود أبواه اللّذان يُهوِّدانه ويُنصِّرانه .... والوجه الآخر أنْ تُعمل يكون في الأبوين ، ويكونُ هما مبتدأً ومابعده خبراً له ، والنَّصبُ على أنْ تجعلَ هُما فصلاً » . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ (هارون) .

(٥) تكملة من الجواب ومن مصادر البيت .

(٦) بيت مفردٌ من الوافر .

يقول : إذا نُسب العربيُّ إلى عبسٍ فحَسْبُك بنسبته إلى عبسٍ شرفاً ورفعةً ، ماتريد إلى الكلام ؛ أي ماتطلب بعد شرفه وأدبه . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٨ .

انظر : شعر بني عبس ٢ / ٢٢٤ ، الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٨ ، ٢٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ أ ، الإيضاح العضدي ١٤٠ ، التعليقة ٢ / ١٠٢ ، التبصرة ١ / ٥١٥ ، عبث الوليد ٢١٠ ، النكت ١ / ٦٧٥ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٦ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٦٥ب ، ٢٥٠ ب .

وقولِ الآخَرِ [١]:

مَتى مايُفِدْ كَسْباً يَكُنْ كُلُّ كَسْبِه . . لَهُ مَطْعَمٌ مِنْ صَدْرِ يومٍ ومَأْكَلُ [٢] ؟

وماحُكْمُ : كانَ زيدٌ أَنْتَ خيرٌ منه ؟ ولِمَ لايجوزُ في (أَنْتَ) أنْ يكونَ فَصْلاً هاهنا ؟ وهل ذلك لأنَّ الفَصْلَ يَصْلُحُ أَنْ يَسْقُطَ من الكلامِ ، ولايَتَغَيَّرُ المعنى إلا بمقدارِ الإيذانِ بمَوْضِعِ الفائدةِ ، ولو سَقَطَ (أَنْتَ) من هذا الكلامِ ؛ لانْقَلَبَ المعنى ، وكذلك : كُنْتَ يَوْمَئذٍ أَنا خيرٌ مِنْكَ ، أو كُنْتَ يَوْمَئذٍ هو خيرٌ منك ، فجميعُ هذا لايجوزُ إلا بالرَّفعِ ؟ [٣].

وماحُكْمُ : هذا عبدُاللَّه هو خيرٌ مِنْكَ ، وماشَأْنُ عبدِاللَّه هُوَ خيرٌ منك ؟ ولِمَ لايجوزُ في (هُوَ) هاهنا أنْ يكونَ فَصْلاً ؟ وهل ذلك لأنَّه أتى بَعْدَ تمامِ الكلامِ كما تأتي الحالُ ؟ [٤].

الجوابُ :

الذي يجوزُ في علامةِ الإضمارِ الذي يكونُ فَصْلاً أنْ يكونَ علامةَ المرفوعِ المُنْفَصِلِ .

ولايجوزُ أنْ يكونَ علامةَ المنصوبِ ؛ لأنَّ المرفوعَ هو الأصلُ بأنَّ الرَّفْعَ هو أَوَّلٌ ، فهو أحقُّ بأنْ يَتَصَرَّفَ في الوجوهِ من علامةِ المَنْصُوبِ [٥].

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) بيت مفردٌ من الطويل ، ولم يرد في نسخة السيرافي ، ولم يشرحه ابن السيرافي ولا الأعلم .
ولم أقف عليه في غير : الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، التعليقة ٢ / ١٠٣ .

(٣) هذا السؤالُ عن قول سيبويه : « وإذا قُلتَ : كان زيدٌ أنت خيرٌ منه ، أو كنتَ يومئذ أنا خيرٌ منك ، فليس إلا الرَّفعُ ؛ لأنَّك إنما تَفْصِل بالذي تعني به الأوَّلَ إذا كانَ مابعد الفصل هو الأول وكان خبَرَه ، ولايكونُ الفَصْلُ بما تعني به غيرَه ؛ ألا ترى أنَّك لو أخرجت أَنْتَ لاستحال الكلامُ وتغيَّر المعنى ، وإذا أخرجت هُوَ من قولك : كانَ زيدٌ هُوَ خيراً منك ؛ لم يفسد المعنى » . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥ (هارون) .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأمّا إذا كان مابعد الفصل هو الأوّل قلت : هذا عبدُاللَّه هو خيرٌ منك ، .... وماشأنُ عبداللَّه هو خيرٌ منك ....» إلى آخر الباب . الكتاب ١ / ٣٩٦ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ (هارون) .

(٥) انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٠ ب .

ولايجوزُ أنْ يكونَ الفَصْلُ إلا بينَ مَعْرِفَتَيْنِ أو ماقارَبَ المعرفةَ من النَّكرةِ[١] ؛ لأنَّه للإيذان بأنَّ الذي بعدَه مُعْتَمدُ الفائدة [لا][٢] على جهةِ الصِّفة / ٧٢ب ولاغيرِ ذلك، فيُحْتَاجُ إليه في المعرفةِ ؛ ليُؤْذِنَ بِمُعْتَمدِ الفائدة ، وليس كذلك النَّكرةُ المجرَّدةُ .

ومعنى الفَصْلِ : قَطْعُ مابعدَه عن أنْ يكونَ من الاسمِ الذي قَبْلَه على جهةِ الصِّفةِ فَيَفْصِلُ مُعْتَمَدَ الفائدة من الصِّفة[٣] .

ولايَصْلُحُ الفَصْلُ إلاّ بينَ الاسمِ والخبرِ ؛ ليُؤْذِنَ بِمُعْتَمَدِ الفائدة ، فيجوزُ الفَصْلُ على هذا في : حَسِبْتُ وأخواتِها ، وفي : كانَ وأخواتِها ، وفي : إنَّ وأخواتِها ، وفي الابتداءِ والخبرِ ؛ لأنَّ جميعَ ذلك يَصْلُحُ فيه مُعْتَمَدُ الفائدة[٤] .

ولايجوزُ في : (ضَرَبْتُ) وماجرى مجراها ؛ لأنَّه لايُذْكَرُ بَعْدَها مُعْتَمَدُ الفائدة .

وتقولُ : حَسِبْتُ زيداً هُوَ خيراً مِنْكَ ، ولايجوزُ : حَسِبْتُ زيداً هو قائماً ؛ لأنَّ

---

(١) هذا مذهب البصريين . وعُزي إلى الفرَّاء وهشام جواز أنْ يكون ماقبله نكرةً ، وقيل هو مذهب الكوفيين جميعاً، وليس في كلام الفرَّاء مايدلُّ على جوازه . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٠٩ ، ٢ / ٣٥٢ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، المسائل المنثورة ١١٤ ، التبصرة ١ / ٥١٢ ، شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، شرح الكافية ٢ / ٢٥ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٥١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) هذا التعليل للفصل ذكره سيبويه في الباب السابق ، كما عزاه الفارسيُّ إلى الكوفيين ، ونَقل عن المبرِّد انكساره بقولهم : إنَّ زيداً هو العاقلُ ؛ لأنَّ ارتفاع العاقل دليلٌ أنَّه ليس بنعت .
وذكر ابن السرَّاج أنَّ الفصل جُلب ليؤذنَ بأنَّ الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ، ونقله الفارسيُّ عن المبرِّد . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٨ - ٣٨٩ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٨ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥أ-ب ، التعليقة ٢ / ٩٩ ، المسائل المنثورة ١١٤- ١١٥ ، التبصرة ١ / ٥١٢ .

(٤) يعني بمعتمد الفائدة الخبر ، وماذكره قول جمهور النحويين ، وخالفهم الفرَّاء فأجاز الفصل في كل موضعٍ يُبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل ، فأجاز وقوعه بعد : هل ، وأمَّا ، وما ، ونحوها .
انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ ، معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٥١ - ٥٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٨٦ ، المقتضب ٤ / ١٠٤ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٨ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، التبصرة ١ / ٥١٢ ، شرح المفصل ٣ / ١١٠ ، الملخص ٥٩٤ ، الارتشاف ١ / ٤٨٩ - ٤٩٠ .

(قائماً) نكرةٌ مُجَرَّدةٌ مُخْلَصةٌ لمعنى النَّكِرَةِ ؛ إذْ يَصْلُحُ فيها الألفُ واللاّمُ ، وليس كذلك : خيرٌ منْكُ ، و مِثْلُك ، وشِبْهُك ، وحَسْبُك ، وغَيْرُكَ ، وماجرَى هذا المجرى ممّا لايَدْخُلُه الأَلفْ واللاّمُ [1] .

وتقولُ : كانَ عبدُ اللّه هو الظَّريفَ ، ولايجوزُ : كانَ عبدُاللّهِ ظريفاً ؛ لأنَّه نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ .

وفي التَّنْزيل : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ ، فهذا لِلْفَصْلِ ، وَقَدْ يَقَعُ بينَ مَعْرِفَتَيْنِ .

ولايجوزُ أنْ يكونَ تأكيداً في هذا الموضعِ ، لأنَّ الظَّاهرَ لايُؤكَّدُ بالمُضْمَرِ ؛ لمخالفةِ المُضْمَرِ له في دلالتِه على المُتَكَلِّمِ من المُخَاطَبِ والغائبِ ، ولأنَّه لو كان تأكيداً ؛ لَلَزِمَ عليه فسادٌ كثيرٌ في القياسِ ، ومالا تَكَلَّمُ به العربُ ، فكان يجوزُ : مررتُ بِعَبْدِ اللّه هو نَفْسِه ، وإنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كُنّا لَنَحْنُ الصَّالحينَ ، وهذا كُلُّه خَطَأٌ ، لاتَكَلَّمُ به العَرَبُ على هذا الوجه [2] ، ولايجوزُ في القياسِ لما بيَّنا ، ولو كانَ (هُوَ) تأكيداً ؛ لم يَجْتَمِعْ مع لامِ التَّأكيدِ كما لايَجْتَمِعُ مع (إنَّ) التي للتَّأكيدِ ، لاتقولُ :

---

(١) قال الفارسي مبيِّناً شَبه (خير منك) ونحوها بالمعرفة : « شَبَهُه بالمعرفة من جهة اللفظ أنَّ التعريف لايدخلُ عليه كما لايدخلُ على زيدٍ ونحوه من الأعلام ، ومن جهة المعنى أنَّه أخصُّ من رَجُلٍ ونحوه من النكرات ، كما أنَّ المعارف أخصُّ منه » . التعليقة ٢ / ١٠٢ . وانظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، المقتضب ٤ / ١٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ب ، شرح المفصل ٣ / ١١١- ١١٢ .

(٢) كلام الشارح في هذه المسألة مجملٌ وفي بعضه نظر . وبيان ذلك علي النحو الآتي :
ذكر سيبويه أنَّ ناساً زعموا أنَّ ضمير الفصل توكيدٌ ، وردّ عليهم بشيئين :
أحدهما : ألزمهم أن يؤكِّدوا الاسم الظاهر بالضمير كما جعلوه تأكيداً له في هذا الباب ، فيقولوا : مررتُ بعبداللّه هو نفسه ، وهذا لايتكلّم به العرب .
والآخر : أنَّ العرب والنحويين يقولون : إنْ كانَ زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ ، وإنْ كنّا لنحن الصَّالحين ، فيدخلون لام التَّأكيد على الضمير ، فلو كان تأكيداً لم يجز دخولها عليه .
ومن هنا يتبيَّن أنَّ حكم الشارح بتخطئة المثالين الأخيرين مخالفٌ لما عليه سيبويه والنحويون . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٥ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٠ ، شرح المفصل ٣ / ١١٣ ، الارتشاف ١ / ٤٩٤ .
وجعل الضمير في الباب توكيداً نُقل عن الكوفيين . انظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ ، وللفرّاء نصٌّ يُفهم منه أنَّ الضَّمير - هنا - لاموضع له ، حيث يقول : « وإنْ جعلتها عماداً بمنزلة الصِّلة نصبت (الحقّ) » . معاني القرآن ١ / ٤٠٩ .

لَئنَّ [١] زيداً مُنْطَلِقٌ ، وإنَّما تقولُ : إنَّ زيداً لَمُنْطَلِقٌ ، فتؤخِّرُ اللّامَ إلى الخبرِ .

وفي التَّنزيلِ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾، وتقديرُه : البُخْلَ هو خيراً لهم ، فحُذِفَ البُخْلُ ؛ لدلالة : يَبْخَلُونَ ، عليه ، كما تقولُ العَرَبُ : مَنْ كَذَبَ كانَ شَرّاً له ، فَتُضْمِرُ : الكَذِبَ ؛ لدلالة (كَذَبَ) عليه [٢] .

وفي التَّنزيل : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ، فيجوزُ في (أنا) - هاهنا - / ٧٣ أ أنْ يكونَ فَصْلاً وتأكيداً على الأُصُولِ الصَّحيحةِ [٣] . وكذلك : ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [٤] .

وكلُّ مَوْقِعٍ لِلْفَصْلِ إذا جُعِلَ اسماً مُبْتدأً ؛ رُفِعَ مابعدَه [٥] ، وإنْ جُعِلَ فَصْلاً ؛ تَخَطَّاهُ العاملُ إلى مابعده [٦] .

وَقَدْ سُمِعَ مِنْ رُؤْبَةَ [٧] : أَظُنُّ زيداً هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فهذا على الاسمِ المبتدأ [٨] ،

---

(١) ب : ليس .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩١ ، معاني القرآن للفرّاء ١ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٩٢ - ٤٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب ، التعليقة ٢ / ١٠٠-١٠١ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ .

(٣) إنَّما جاز أنْ يكون تأكيداً لأن ماقبله ضمير .
والوجهان اللذان ذكرهما على نصب (أقلّ) وهو قراءة الجمهور ، وقرأ عيسى بن عمر بالرفع ، وعليها يكون الضمير مبتدأ ، والجملة في موضع المفعول الثاني . انظر الحديث عن الآية في : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٥ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٨٨ ، إعراب القرآن ٢ / ٤٥٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ .

(٥) جعل الضمير في هذا الباب مبتدأً لغة بني تميم ، فيما حكى الجرمي . انظر : الارتشاف ١ / ٤٩٥ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٨-٣٨٩ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٦ ، نتائج التحصيل ٢ / ٦٦٥ .
وانظر الحديث عن هذه اللغة في : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، التبصرة ١ / ٥١٣- ٥١٤ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٩ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ .

(٧) رؤبة تميميٌ ، وقد تقدَّم قريباً أنّ ماحكاه لغة بني تميم .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦٩ ، البحر المحيط ٩ / ٣٨٩ ، الدر المصون ٩ / ٦٠٦ .

وحَكى عيسى عن كثيرٍ من العَرَبِ أنَّهم يقولونَ: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ الظَّـٰلِمُونَ ﴾ فهذا على الاسمِ المبتدأ [١]، وهو في قراءتنا على الفَصْلِ ﴿ ولكنْ كانوا هُمُ الظَّالمينَ ﴾[٢] .

وقال قَيْسُ بنُ ذَرِيحٍ :

تُبَكِّي على لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها ... وكُنْتَ عليها بالملا أَنْتَ أَقْدَرُ [٣]

فهذا على الاسمِ المبتدأ .

وحَكى أبو عمرٍو : إنْ كان لَهُوَ العاقِلُ ، فهذا على الاسمِ المبتدأ [٤].

وأمَّا قولُهم : « كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ ، حتّى يكونَ أَبَواهُ هما اللَّذانِ يُهَوِّدانِه ، أو يُنَصِّرانِه » ؛ ففيه[٥] ثلاثةُ أَوْجُهٍ : وجهانِ في الرَّفْعِ ، ووجهٌ في النَّصْبِ.

فأحدُ وَجْهَي الرَّفْعِ : الإضمارُ في : يكون ، والابتداءُ بقولك : أبواه [٦].

والوجهُ الآخَرُ : أنْ يكونَ (أَبَواهُ) مَرْفُوعَيْنِ بيَكُون ، و (هما) مبتدأٌ ، خبرُهما (اللَّذانِ) بِصِلَتِه [٧].

وأمَّا النَّصْبُ فعلى أنْ يكونَ (أَبَواهُ) اسمَ : يكون ، و(هُما) فَصْلاً ، و (اللَّذَيْنِ) خبرَ : يكون ، فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ [٨].

وقالَ رَجُلٌ من بني عَبْسٍ :

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ - ٣٩٣ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٧ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ ، إعراب القرآن ٤ / ١٢١ ، التبصرة ١ / ٥١٤ ، شرح المفصل ٣ / ١١٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٦٩ ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(٢) أ ، ب : الظالمون بالرفع .

(٣) تقدَّم تخريجه في ص : ٦٨٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣.

(٥) يعني في : اللَّذان .

(٦) المضمر في (يكون) يعود على المولود ، و (هما) علي هذا الوجه يجوز أنْ تكون فصلاً ، وأنْ تكون مبتدأ .

(٧) زاد السيرافي وجهاً ثالثاً ، وهو أن يكون في (يكون) ضمير الشأن . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب ، شرح الكافية ٢ / ٢٧ .

(٨) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ، التبصرة ١ / ٥١٤ - ٥١٥.

إذا ما المَـرْءُ كـانَ أَبُـوهُ عَبْسٌ ∴ فَحَسْبُكَ ماتُريدُ إلى الكلامِ[1]

فهذا على الإضمارِ في : كانَ .

وقال الآخَرُ :

متى مايُفِدْ كَسْباً يَكُنْ كُلُّ كَسْبِهِ ∴ لـه مَطْعَمٌ مِنْ صَـدْرِ يومٍ وَمَأْكَلُ[2]

فهذا على إعمال يَكُنْ فيما بَعْدَه[3] .

يَتْلُوهُ - إنْ شاءَ اللَّهُ - في الجُزْءِ الذي يَليهِ : وتقولُ : كان زيدٌ أَنْتَ خيرٌ مِنْهُ .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص : ٦٨٥ .

(٢) تقدم تخريجه ص : ٦٨٦ .

(٣) ظاهـر قـول الشارح أنّ اسم (يَكُنْ) :كلّ ، ولا إضـمار فيه . والذي ذكره سيبويه أنَّ اسم (يَكُن)ضـمير ، و(كلّ) مبتدأ خبرُه : مَطْعَمٌ ، والجملة في موضع نصب ، خبر (يكن) . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، التعليقة ٢ / ١٠٣ .

/ ٧٤أ الجُزْءُ الحادي والثَّلاثُونَ مِنْ شَرْحِ كتابِ سيبويهِ ، إملاءُ أبي الحَسَنِ عليِّ بنِ عيسى النَّحويِّ

/ ٧٤ب بسم الله الرحمن الرحيم .

[وتقولُ] [1] : كانَ زيدٌ أَنْتَ خيرٌ منه ، فهذا على الاسمِ المبتدأ ، ولايجوزُ أنْ يكونَ - هاهنا - فَصْلاً ؛ لأنَّ الفَصْلَ دُخُولُه كخروجِه في المعنى إلاّ بمقدارِ الإيذانِ بِمُعْتَمدِ الفائدةِ التي تَفْصِلُه من الصِّفةِ ، وهذا لو سَقَطَتْ فيه (أَنْتَ) ؛ لانْقَلَبَ المعنى. وكذلك : كُنْتَ يَوْمَئذٍ أنا خَيْرٌ مِنْكَ ، وكُنْتَ يَوْمَئذٍ هو خَيْرٌ مِنْكَ ، فجميعُ هذا لايجوزُ إلاّ بالرَّفْعِ [2] .

وتقولُ : هذا عبدُ اللَّهِ هو خيرٌ منك ، وماشَأْنُ عَبْدِاللَّهِ هُوَ خَيْرٌ منك ، ولايجوزُ أنْ يكونَ (هُوَ) فَصْلاً هاهنا [3] ؛ لأنَّها بَعْدَ تمامِ الكلامِ ، والفَصْلُ يُؤْذِنُ بِمُعْتَمَدِ الفائدةِ قَبْلَ التَّمامِ ، فهذا كالحالِ التي هي فَضْلَةٌ في الكلامِ [4] .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٤ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ ، الأصول ٢ / ١٢٥ ، التبصرة ١ / ٥١٥ .

(٣) لو جُعل فصلاً لانتصب (خيراً منه) ، على الحال . انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٦٦ب .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ ، التعليقة ٢ / ١٠٣ - ١٠٤ .
وفي نتائج التحصيل ٢ / ٦٥٦ أنّ عيسى بنَ عمرَ أجازَ الفصلَ بعد تمامِ الكلامِ .

بابُ مايَمْتَنِع[1] فيه الفَصْل[2]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ فيما يَمْتَنِعُ فيه الفَصْلُ ممّا لايَمْتَنِعُ [3] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ فيه الفَصْلُ ؟ وما الذي لايجوزُ : ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ الفَصْلُ في النَّكِرَةِ ، ولا الحالِ ، ولا المفعولِ الذي ليس بخبرٍ ؟[4] .

وماحُكْمُ : ما أَظُنُّ أحَداً هو خيرٌ منك ؟ ولِمَ لا[5] يجوزُ أنْ يَكُونَ (هُوَ) فَصْلاً في هذا الموضعِ ، ولا : ماأَجْعَلُ أَحَداً هو أَفْضَلُ منك ؟ [6] .

وما[7] نظيرُه من امتناعِ التَّأكيدِ به نكرةً ، ومن أنَّ : كُلَّهم ، وأَجْمَعينَ ؛ لايُؤَكَّدُ به نكرةٌ ؟[8] .

---

(١) ب : يمنع .

(٢) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا بابٌ لاتكونُ هُوَ وأخواتُها فيه فَصْلاً . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ (هارون) .

(٣) تحدّث سيبويه في الباب عن امتناع وقوع ضمير الفصل بعد النكرة وما إليه ، كما تكلّم عن مذهب أهل المدينة في وقوع الفصل قبل الحال .

(٤) جملة حديث سيبويه في الباب عن امتناع الفصل مع النكرة ، أما امتناعه مع الحال فقد أشار إليه عند حديثه عن قراءة : ﴿ هؤلاء بناتي هُنّ أطْهَرَ لكم ﴾ بالنصب ، كما أشار إليه في آخر الباب السابق . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ (هارون) .
وأما امتناعه مع المفعول الذي ليس بخبر فقد أشار إليه في أول الباب السابق . انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٩ (هارون) .

(٥) ب : لما .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولك : ما أظُنُّ أحداً هو خيرٌ منك ، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك ... ، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما أنّه لايكونُ وصفاً ولابدلاً لنكرة » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ (هارون) .

(٧) أ ، ب : ولا ما .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة .... كما أنَّ كُلَّهم وأجمعينَ لايُكَرَّران على نكرة ، فاستقبحوا أنْ يجعلوها فصلاً في النَّكرة كما جعلوها في المعرفة لأنّها معرفةٌ ، فلم تَصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولابدلاً إلا لمعرفة » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٦ (هارون) .

وماوَجْهُ قراءةِ ابنِ مَرْوانَ [١] : ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [٢] ؟ ولِمَ لَحَّنه أبو عمرٍو ؟ وهل ذلك لأنَّه جَعَل الفَصْلَ في الحالِ ؟ [٣].

ولِمَ وَجَبَ في الفَصْلِ أنْ يكونَ حرفاً ؟ وهل ذلك لأنَّه لو كانَ اسْماً في هذا المَوْقِعِ ؛ احتاجَ إلى خبرٍ ، ولكانَ لابُدَّ أنْ يَعْمَلَ فيه عامِلٌ ؟ [٤].

ومانظيرُها من الاشْتِراكِ في الاسْمِ والحَرْفِ ؟.

ولِمَ [لا] [٥] يجوزُ : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا : أَظُنُّ رَجُلاً خيراً منك ؟ ومافي هذا ممَّا يَدُلُّ على امتناعِ الفَصْلِ ؟ وهل ذلك لأنَّه إذا لم يَجُزْ في الأَصْلِ الذي هو الإثباتُ ؛ اقتضى ألاّ يجوزَ في الفَرْعِ الذي هو النَّفيُ ؛ لأنَّه للإيذانِ بِمُعْتَمَدِ الفائدةِ ، وهذا يقتضي أنْ يَدْخُلَ فيما [٦] هو أَحَقُّ بالتَّكميلِ والتَّحقيقِ ، وليس كذلك الإخبارُ بالنَّكِرَةِ عن النَّكِرَةِ ؟ [٧].

---

(١) هو : محمد بن مروان المدنيّ ، قال ابن الجزري : « ذكره الداني ، وقال : وردت عنه الرواية في حروف القرآن وذكر عن أبي حاتم السجستاني أنَّه قال : ابن مروان قارئ المدينة ، قُلت : إنْ كان هو محمد بن مروان بن الحكم ابن أبي العاص ؛ فقد قال عنه أبو حاتم : مجهولٌ . وإلا فلا أعرفُه » . غاية النهاية ٢ / ٢٦١ .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ .... فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴾ هود : ٧٨ .
ونصبُ (أَطْهر) قراءة سعيد بن جبير والحسن وابن مروان وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر .
انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٧ ، مختصر ابن خالويه ٦٥ ، المحتسب ١ / ٣٢٥ .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وأمّا أهل المدينة فيُنَزِّلونَ هُوَ هنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع ، فزعم يونس أنَّ أبا عمرٍو رآه لحناً ، وقال : احتبى ابنُ مروان في هذه في اللّحن ، يقول : لحن ، وهو رجلٌ من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنَّه قرأ : ﴿ هؤلاءِ بناتي هُنَّ أَطْهَر لكم ﴾ فنصب » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٦-٣٩٧ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكان الخليلُ يقولُ : واللّه إنَّه لَعظيمٌ جَعْلُهم هُوَ فصلاً في المعرفة وتصييرُهم إيّاها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ؛ لأنَّ هُوَ بمنزلة : أَبُوهُ ، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة : ليس ، وإنَّما قياسُها أنْ تكونَ بمنزلة : كأنَّما وإنَّما » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٧ (هارون) .

(٥) تكملة يقتضيها سياق الكلام .

(٦) في أ ، ب : في فيما .

(٧) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وممّا يُقَوِّي ترك ذلك في النَّكرة أنَّه لايستقيم أنْ تقول : رجلٌ خيرٌ منك .... ولاتقول : أظُنُّ رجلاً خيراً منك ، حتّى تنفيَ وتجعله بمنزلة : أَحَد ، فلمّا خالفَ المعرفةَ في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء ؛ لم يجرِ في النّفي مجراه ؛ لأنَّه قبيحٌ في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب ، فهذا ممّا يقوي / =

الجـــوابُ :

الذي / ٧٥أ يجـوزُ فيـما يَمْتَنِعُ فـيه الفَصْلُ أنْ يكونَ ذلك في النَّكِرَةِ من الاسْمِ والخَبَرِ ؛ لأنَّ الفَصْلَ للإيذان بِمُعْتَمَدِ الفـائدة الذي يَفْصِلُهـا من الصِّفَةِ ، وهذا يَصْلُحُ في المعرفةِ دونَ النَّكِرَةِ ؛ لأنَّ النَّكِرَةَ لاتكونُ صفةً للمعرفة [١] .

ولايجوزُ أنْ يكونَ الفَصْلُ في الحالِ ؛ لأنَّها نَكِرَةٌ [٢] ، ولافي المفعولِ الذي ليس بِخَبَرٍ ؛ لأنَّه للبيان ، لا للفائدة [٣] .

ولافيـما جاء بَعْدَ تمامِ الكلام ؛ لأنَّه ليس بِمُعْتَمَدِ الفائدةِ ، وإنَّما الفَصْلُ للإيذانِ بِمُعْتَمَدِ الفائدة [٤] .

وتقولُ : ما أَظُنُّ أَحَداً هو خيرٌ منك ، فيكونُ (هُوَ) اسماً مُبْتَدأً ، ولايجوزُ أنْ يكونَ فَصْلاً هنا ؛ لأَجْلِ أنَّ الاسْمَ نَكِرَةٌ ، وكذلك : ماأَجْعَلُ أَحَداً هو أفضلُ منك [٥] .

ونظيرُه من امْتناعِ التَّأكيدِ بكُلِّهم ، وأَجْمَعِيْن ، إلاّ مَعْرِفةً [٦] .

فـأمَّا قـراءةُ ابنِ مَرْوَانَ : ﴿ هؤلاءِ بـناتـي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ ؛ فَخَطأٌ عِنْدَ سـائرِ النَّحويـينَ ، وقـال أبـو عَمْرو بـنُ العـلاءِ : « احْتَبى ابـنُ مَرْوانَ فـي لَحْنِه فـي هـذه

/ = ترك الفصلِ » . الكتاب ٢ / ٣٩٧ (هارون) . وفي بولاق ١ / ٣٩٧ : « لم يجرِ في النكرة مجراه ؛ لأنَّه قبيحٌ ....» . ولامعنى له ، لأنَّ فاعل : خالف ، ويجر ، ضميرٌ مستتر يعود على (رجل) النَّكرة .
والذي في طبعة (هارون) موافقٌ لما في : شرح السيرافي ٣ / ١٦٧ أ - ب ، ومافي (التعليقة) غير أنَّ مُحقِّقها الفاضل أثبت في المتن مافي بولاق وجعل مافي المخطوطة في الهامش . انظر : التعليقة ٢ / ١٠٥ .

(١) انظر ماتقدم في ص : ٦٨٧ هـ ١ .

(٢) نُقل عن الأخفش أنه حكى في الأوسط عن بعض العرب مجيء الفصل بين الحال وصاحبها .
انظر : شرح التسهيل ١ / ١٦٨ ، الارتشاف ١ / ٣٨٩ .
وظاهر كلامه في معاني القرآن المنع ، إذ يقول : « وكان عيسى يقول : ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لكم ﴾ وهذا لايكونُ ، إنَّما يُنْصَبُ خَبَرُ الفعلِ الذي لايستغني عن خبرٍ إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمّى الفصل....» . معاني القرآن ١ / ٣٨٦ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٦٨٧ هـ ٤ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٦٩٢ هـ ٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ ، الأصول ٢ / ١٢٥ .

(٦) انظر امتناع تأكيد النكرة بكُلِّهم وأجمعين في : ص ٦٧٣ هـ ٣ .

القراءة »[١] ؛ وذلك لأنَّه جَعَلَ الفَصْلَ في الحالِ ، وهي فَضْلَةٌ في الكلامِ ، ونكرةٌ أيضاً ، فلا يجوزُ ذلك لما بيَّنا [٢] .

والفَصْلُ حرفٌ ؛ لأنَّه لو كانَ اسْماً وَقَعَ بينَ الاسمِ والخَبَرِ ؛ لَوَجَب في الخَبَرِ الرَّفْعُ ، ولَوَجَبَ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ؛ لأنَّ الاسْمَ لايخلو من عاملٍ ، وليس كذلك الحَرْفُ [٣] .

ونظيرُ الفَصْلِ في الاشْتراكِ بينَ الاسْمِ والحَرْفِ (ما) ، إذا كانَتْ صِلَةً أو نفياً ؛ فهي حَرْفٌ ، وإذا كانَتْ اسْتفهاماً أو جزاءً ؛ فهي اسْمٌ ، وكذلك هُوَ ، إذا كانَتْ مبتدأةً ، وتأكيداً ؛ فهي اسْمٌ ، وإذا كانَتْ فَصْلاً ؛ فهي حَرْفٌ .

ولايجوزُ : رجلٌ خيرٌ منك ، ولا : أَظُنُّ رَجُلاً خيراً منك ؛ لأنَّه [إخبارٌ][٤] بالنَّكِرَةِ عن النَّكِرَةِ بما ليس فيه فائدةٌ ، فإذا نُفِيَ صار فيه فائدةٌ ، وجازَ [٥] .

قال : « وهذا يُقَوِّي تَرْكَ الفَصْلِ » [٦] ، كأنَّه يَذْهَبُ إلى أنَّه إذا لم يَجُزْ في الأَصْلِ ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، المقتضب ٤ / ١٠٥ - ١٠٦ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٨ أ .
ونُقل عن الكسائي أنه صوَّب القراءة وجَعَلَ (هُنّ) عماداً ؛ أي فصلاً . انظر : إعراب القرآن ٢ / ٢٩٦ .
وقد صدر - فيما يظهر - عمّا يُسمَّى عند الكوفيين التقريب ، إذ يرون أن اسم الإشارة إذا دخل للتقريب لم يستغن بمرافعه ، وإنَّما يتمّ الكلام بفعل أو وصف يأتي بعد ذلك منصوباً على أنَّه خبر التقريب ، وهو في الآية ﴿ أطهرَ لكم ﴾ .
وقد أشار إلى هذا الزجَّاج في : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٧ - ٦٨ .
غير أنَّ ثعلباً قال : « وذهب أهلُ الكوفة ؛ الكسائي والفراءُ ، إلى أنَّ العماد لايدخل مع هذا لأنَّه تقريبٌ » .
مجالس ثعلب ٢ / ٣٥٩ ، وقد مضى تفسير التقريب وتخريجه في ص : ٥٨٧ .
وللقراءة توجيهاتٌ منها ماذكره ابن جني ، فجعل (هُنّ) خبراً لبناتي ، و (أطهر) حالاً من (هنّ) أو من (بناتي) ، والعامل فيه معنى الإشارة . انظر : المحتسب ١ / ٣٢٦ .
ومنها ماذكره العكبري ، فذهب إلى أنّ (هن) توكيدٌ ، و (أطهر) حال من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة . انظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ٦٦٨ .
ويُضَعِّف هذا التوجيه أنّ المُظْهَرَ لايؤكَّدُ بالمضمَرِ كما تقدم في ص : ٦٧٢ .

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٦٨٨ هـ ٢ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٨ أ .

(٦) عبارة سيبويه : « فهذا مما يُقَوِّي ترك الفصل » . الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

وهو الإثباتُ ؛ اقتضى أنْ لايجوزَ في الفَرْعِ ؛ وهو النَّفْيُ [١] ، فهذا مقْدارُ ما احْتَجَّ به ، ووجهُ ذلك لئلا يكونَ دعوى في أنَّه إذا لم يَجُزْ في الإثبات لم يَجُزْ في النَّفْيِ ، مع اخْتلافِ حالِهما [٢] في أنَّه يُفيدُ في النَّفْيِ ، ولايُفيدُ في الإثباتِ ، فوجهُ الاعْتلالِ أنَّه لَمَّا كانَ / ٧٥ ب من الأخْبارِ ماقد اسْتوفى شروطَ القُوَّةِ ؛ جُعِلَ فيه الفَصْلُ ؛ لِيَبْلُغَ به أعلى مَرْتَبةٍ ، فيكونَ قد اسْتوفى [٣] شروطَ القُوَّةِ بإجرائه على الأَصْلِ والفَرْعِ ، وبُلِغَ به أعلى مَرْتَبةٍ بالفَصْلِ الذي يُؤْذِنُ بِمُعْتَمَدِ الفائدةِ ، ويُزِيلُ الإبهامَ في الصِّفَةِ ، فهذا وَجْهُ الاعْتلالِ لهذا الذي ذَكَرَ .

---

(١) حديثه هذا عن منع ورود الفصل مع النكرة في الإثبات والنفي .

(٢) ب : حالها .

(٣) ب : استوى في .

بـــــابُ أيٍّ [١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (أيٍّ) ممّا لايجوز [٢].

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (أيٍّ) ؟ وما الذي لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟.

ولِمَ لايجوزُ في (أيٍّ) أنْ تكونَ بمنزلةِ (مَنْ) في تركِ الإضافةِ ؟ وهل ذلك لأنّها لتفصيلِ [٣] ما أَجْملتْه : ما ، و مَنْ ؟.

وعلى كَمْ وَجْهاً تكونُ أيٌّ ؟ ولِمَ جاز فيها أنْ تكونَ استفهاماً ، وجزاءً ، وموصولةً بمنزلةِ : الّذي ، وصفةً، وحالاً ؟ [٤].

ولِمَ جاز فيها أنْ تكونَ مُضَافةً في هذه الأوجه ، وغيرَ مُضافةٍ ؟ [٥].

وما الفرقُ بينَ قولِهم : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ وبينَ : أيٌّ القومِ أَفْضَلُ [٦] ؟ وهل ذلك من جهةِ الأخصِّ والأعمِّ ، فأيٌّ أَفْضَلُ ، أعمُّ ؟.

وما الفرقُ بينَ : مَنْ أَفْضَلُ ، وبينَ : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ وهل ذلك من جهةِ أنَّ أيّاً [٧] على تقديرِ الإضافةِ، وليس كذلك : مَنْ ، فهي [٨] تُحْضِرُ معنى المضافِ إليه؛ لاقتضائها له ،

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون).

(٢) تحدث سيبويه في الباب عن أيٍّ الاستفهامية ، وأيٍّ الشرطية ، وأيٍّ الموصولة . كما تحدَّث عن ضمَّة (أيُّهم) الموصولة إذا حُذف صدر صلتها وفصَّل الخلاف فيها ، كما تكلَّم عن إفراد (أيّ) لكل واحدٍ من الاسمين .

(٣) ب : للتفصيل .

(٤) ذكر سيبويه في الباب أيّاً الاستفهامية والشرطية والموصولة فقط .

(٥) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « اعلم أنَّ أيّاً مضافاً وغير مضافٍ بمنزلة : مَنْ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون).

(٦) هذا السؤال مبنيٌّ على قول سيبويه : « ألا ترى أنَّك تقول : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ وأيُّ القومِ أَفْضَلُ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) .

(٧) أ ، ب : إما .

(٨) أ ، ب : فهو .

وليس كذلك : مَنْ ، كقولك : أيُّ النّاسِ أَفْضَلُ ؟ ومَنْ أَفْضَلُ ؟ ففي أحدِهما تنبيهٌ على المضافِ إليه ، وليس ذلك في الآخَرِ ؟.

وما تأويلُ : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ - هاهنا - جزاءً ؟ ومادليلُه من حذف[2] النُّونِ من : تَدْعُونَ ؟.

وماحُكْمُ : أيُّها تشاءُ لك ؟ ولِمَ وَجَبَ أنْ تكونَ - هاهنا - موصولةً ؟ وهل ذلك لأنَّها لو[3] كانَتْ استفهاماً ؛ لنُصِبَ : أيٌّ ، ولو كانَتْ جزاءً ؛ لجُزِمَ : تشاء ، فتقديرُه : الذي تشاءُ لك ؟[4].

وماحُكْمُ : أيُّها تشاءُ فلك ؟ ولِمَ جاز : أيُّها تشاءُ فلك ، على الجزاءِ ، والصِّلةِ ، والاستفهامِ إذا دَخَلَت الفاءُ ؟[5].

وماحُكْمُ : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ؟ ولِمَ جاز على معنى : اضرب الذي أَفْضَلُ ؟[6].

وما تأويلُ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ؟[7].

---

(١) تمامها : ﴿ ..... وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ الإسراء : ١١٠.

(٢) أ ، ب : حرف .

(٣) ب : إنْ .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وتقولُ : أيُّها تشاءُ لك ، فتشاءُ صلةٌ لأيُّها حتى كمل اسماً ، ثم بنيتَ : لك ، على : أيُّها ، كأنَّك قُلْتَ : الذي تشاءُ لك » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) .

(٥) لم يذكر سيبويه مع دخول الفاء سوى الجزاء ، حيث يقولُ : « وإنْ أدخلتَ الفاء قلت : أيُّها تشأ فلك ؛ لأنَّك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلاً ، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت : أيُّها تشاءُ ؟ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) مع اختلاف يسير بينهما .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قولهم : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ، فقال : القياس النصب ، كما تقول : اضرب الذي أَفْضَلُ ؛ لأنَّ أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي ، كما أنَّ مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٨ (هارون) .

(٧) مريم : ٦٩ .

ولِمَ جاز بالنَّصْبِ على قراءةِ الكوفيِّين[١] ، وبالرَّفْعِ على قراءةِ غيرِهم[٢] ؟ وما الاختلافُ في عِلَّةِ الرَّفْعِ ؟ وماوجهُ قولِ / ٧٦ أ الخليلِ : إنَّه على الحكايةِ[٣] ، وقولِ يونُسَ : إنَّه على تعليقِ الفِعْلِ ، كقولك : قَدْ عَلِمْتُ أيُّهم في الدّارِ[٤] ، وقولِ سيبويه : إنَّه على البناءِ ؟[٥] .

وما الشَّاهدُ في قولِ الأَخْطَلِ :

ولَقَدْ أَبَيتُ من الفَتاةِ بِمَنْزِلٍ ∴ فأبيتُ لاحَرِجٌ ولامَحْرومُ[٦] ؟

فَلِمَ رَفَعَ : لاحَرِجٌ ولامحرومُ ؟ وهل ذلك ممّا لايَتوَجَّهُ إلا على الحكايةِ لما قَدْ قيل ، ولو نَصَبَ ، فقال : لاحَرِجاً ولامحروماً ؛ لَمْ يَكُنْ فيه معنى الحكايةِ ؟ .

وماعِلَّةُ البناءِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على مذهبِ سيبويه ؟ ولم جَعل خروجَه

---

(١) إذا أُطلق مصطلح « الكوفيين » ؛ انصرف إلى عاصم وحمزة والكسائي ، بيد أنَّ قراءة هؤلاء الضَّمُّ . أما قراءة النَّصب فرويت عن طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء ، وهما كوفيان . انظر : البحر المحيط ٧ / ٢٨٨ .

(٢) قال سيبويه عن النصب : « وهي لغةٌ جيِّدةٌ ، نصبوها كما جرُّوها حين قالوا : امْرُرْ على أيِّهم أَفْضَلُ ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت : اضرب الذي أَفْضَلُ ؛ لأنَّك تُنزِّل أيّاً ومَنْ منزلة الذي ، في غير الجزاء والاستفهام » . الكتاب ١ / ٣٩٧ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٩ (هارون) .

(٣) قال سيبويه : « وزعم الخليل أنَّ (أيُّهم) إنما وقع في : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على أنَّه حكاية ، كأنَّه قال : اضربْ الذي يُقال له : أيُّهم أَفْضَلُ » . الكتاب ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٣٩٩ (هارون) .

(٤) قال سيبويه : « وأمّا يونس فيزعمُ أنَّه بمنزلة قولك : أشهدُ إنَّك لرسولُ اللّه ، واضْربْ معلِّقةً » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٥) قال سيبويه : « وأرى قولهم : اضربْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على أنَّهم جعلوا هذه الضَّمة بمنزلة الفتحة في : خمسةَ عشرَ ، وبمنزلة الفتحة في : الآنَ ، حين قالوا : من الآنَ إلى غدٍ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٦) من الكامل ، من قصيدة مطلعها :

صَرَمَتْ أُمامةُ حَبْلَها ورَعُومُ ∴ وبدا المُجَمْجَمُ منهما المكتومُ

أبيتُ الأولى : أصير ، وبمنزل : يعني بمنزلة جميلة ، والحَرِج : المضَيَّق عليه . انظر : الخزانة ٦ / ١٤١ . انظر : شعر الأخطل ١ / ٣٨٢ ، الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، معاني القرآن للفراء ٣ / ١٢٦ ، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب ، الأفعال ٢ / ٩٩٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥١٠ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ ، المرتجل ٣١٠ ، الإنصاف ٢ / ٧١٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٧٤ب ، ١٩٥ أ .

عن نظيرِه عِلّةً للبناءِ ؟ وهل ذلك لأنّه خَرَجَ بحذفٍ [١] يقتضي تركَ بعضِ الاسمِ فلما خَرَجَ بهذا الوجهِ أُجري مُجرى بعضِ الاسمِ في البناءِ ؟ [٢].

ولِمَ جاز : اضْرب أيُّهم أَفْضَلُ ، على معنى : أيُّهم هو أَفْضَلُ ، ولم يَجُزْ ذلك في أخواتِه إلاّ على ضَعْفٍ ، فَلَمْ يَجُزْ : اضْرِب الذي أَفْضَلُ [٣] ، ولا : اضْرِبْ مَنْ أَفْضَلُ ؟ وهل ذلك لأنّ (أيّاً) لما كانت للتّفصيل بعدَ الإجمالِ ؛ احْتَمَلَتْ من الحذفِ لتَقَدُّمِ الإجمالِ مالا يَحْتَمِلُه ماليس له هذه المنزلةُ ، كما أنّ الجوابَ لما كانَ مَبْنِيّاً على السُّؤالِ ؛ احْتَمَلَ من الحذفِ مالا يَحْتَمِلُه غيرُه ، وكذلك التَّفْصيلُ بأيٍّ مبنيٌّ على الإجمالِ بـ : ما ، ومَنْ ؛ فلذلك جاز : هاتِ أيُّها أَحْسَنُ ، ولَمْ يَجُزْ : هاتِ ما أَحْسَنُ ؟ [٤].

ومانظيرُه منْ قولهم : يا أللَّهُ اغْفِرْ لي ، في أنّه لّما خَرَجَ عن نظائرِه في النِّداءِ بإثباتِ الألفِ واللّام فيه ؛ اقتضى أن تُثْبَتَ أَلِفُه ؛ لأنّها قد صارتْ بمنزلةِ ماهو من نفسِ الاسمِ ، إذْ يُثْبتان جميعاً في النِّداءِ ، فكُلُّ ماخَرَجَ عن أخواتِه بوجهٍ جازَ أَنْ يَخْرُجَ بمقتضى ذلك الوجهِ أيضاً ؟ [٥].

وهل من ذلك (لَيْسَ) لّما وَجَبَ فيها أنْ تَخْرُجَ عن أخواتِها بامتناعِ التَّصَرُّفِ جاز أنْ تَخْرُجَ بمقتضى امتناعِ التَّصَرُّفِ من لزوم التَّخفيفِ ، دونَ الأَصْلِ ، فَلَمْ يَجُزْ

---

(١) أ ، ب : حرف .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواتُه عليه إلا قليلاً ، واستُعمل استعمالاً لم تُسْتَعمله أخواتُه إلا ضعيفاً ، وذلك أنّه لايكاد عربيٌّ يقول : الذي أَفْضَلُ فاضربْ ، واضربْ مَنْ أَفْضَلُ ، حتّى يَدْخُلَ هُوَ ، ولايقول : هاتِ ماأَحْسَنُ ، حتى يقول : ماهو أحسنُ ، فلما كانت أخواتُه مفارقةً له لاتُستعمل كما يُسْتَعْمَل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواتُه إلا قليلا » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٣) أ ، ب : الذي هو .... وما أثبته مُقتضى السياق .

(٤) هذا السؤالُ مبنيٌّ على قول سيبويه السابق .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنّ قولَك : يا أللَّهُ ، حين خالف سائر مافيه الألفُ واللّامُ لم يحذفوا ألفَه » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

لَيسَ ولَيْسَ ، كصَيدَ و صَيْدَ ؟ [١] .

وماقياسُ الحذفِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، مِنْ : لاعليكَ ؟ [٢] .

ولِمَ جازَ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، ولَمْ يَجُزْ : اضْرِبْ اللّذَيْنِ [٣] أَفْضَلُ؟ وهل ذلك لأنَّ (اللّذين) لَمْ يَخْرُجْ عن قياسِ أخواتِه في ضَعْفِ الحذفِ فيه / ٧٦ب كَضَعْفِهِ في سائرِ أَخَواتِه ؟ [٤] .

وهل يجوزُ : امْرُرْ على أيُّهم أَفْضَلُ ، وامْرُرْ بأيُّهم أَفْضَلُ ؟ ولِمَ جَازَ ذلك ؟ وهل عِلَّتُه البناءُ ؟ [٥] .

وماحُكْمُ : أيّهم ، إذا جاء على قياسِ أخواتِه ؟ وهل يَمْتَنِعُ على هذا الوجهِ فيه البناءُ ؛ إذْ قد جرى على قياسِ مايَمْتَنِعُ منه البناءُ ؟ [٦] .

ومانظيرُه مِنْ قولهم : مازيدٌ إلا مُنْطَلِقٌ ، في الرَّدِّ إلى الأصْلِ ؛ إذ خَرَجَ عن الشَّبَهِ الذي يُوجِبُ الإعمالَ ؟ [٧] .

وهَلْ يَلْزَمُ الخليلَ على الحكايةِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ؛ أنْ يُجيزَ : اضْرِب

---

(١) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وكما أنَّ لَيْسَ لما خالفت سائر الفعل ، ولم تَصرَّف تَصَرُّفَ الفِعْلِ تُركت على هذه الحال » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارون) .

(٢) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وجاز إسقاط هُوَ في : أيُّهم ، كما كان : لاعليك ؛ تخفيفاً ، ولم يجزْ في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٠ (هارن) .

(٣) في الجواب : اللذان ، وهو أرجح ؛ لأن المراد امتناع البناء على مايُرفع به .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وأما الذين نصبوا فقاسوه وقالوا : هو بمنزلة قولنا : اضربْ الذين أفضَلُ ، إذا أثرنا أنْ نتكلّم به ، وهذا لايرفعُه أحدٌ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٥) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ومَنْ قال : امْرُرْ على أيُّهم أَفْضَلُ ؛ قال : امْرُرْ بأيُّهم أَفْضَلُ ، وهما سواء » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٦) هذا السؤال عن قول سيبويه : « فإذا جاء أيُّهم مجيئاً يَحْسُنُ على ذلك المجيء أخواتُه ، ويكثُر رجع إلى الأصل وإلى القياس » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .
وسيعقد سيبويه لهذه المسألة باباً يلي هذا الباب .

(٧) هذا السؤال عن قول سيبويه : « كما ردُّوا : مازيدٌ إلا منطلقٌ ، إلى الأصل وإلى القياس » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) ،

الفاسقُ الخبيثُ ، على : اضْرب الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ ؟ [١] .

ولِمَ لايكونُ خروجُه عن نظائرِه بالحَذْفِ يُجَوِّزُ فيه الحكايةَ بعدَ الأفعالِ التي لاتَحكي غيرَه بعدَها[٢] كما جُوِّز فيه البناءُ عند سيبويه ؟ .

ولِمَ لايجوزُ قولُ يُونُسَ : إنَّه بمنزلة : أَشْهَدُ إنَّك لَمُنْطَلَقٌ ، عندَ سيبويه ، وأبي العبّاسِ [٣] ، فيكونُ كأنَّه قيل : نَزَعْتُ بالشّهادةِ إنَّك لَمُنْطَلِقٌ ، وبالشّهادةِ أيُّهم أَفْضَلُ ؟ [٤] .

ولِمَ جاز : اضْرب أيٌّ أَفْضَلُ ، عند الخليلِ ويُونُسَ ، ولَمْ يَجُزْ عند سيبويه إلا بالنَّصْبِ في هذا الموضعِ ؟ [٥] .

ولِمَ جاز أنْ يُبْنَى : أمسِ ، ولَمْ يَجُزْ أنْ يُبْنى : أمسُك ؟ ولِمَ جاز : أزيداً تقولُ مُنْطَلِقاً ، ولَمْ يَجُزْ : أزيداً يقولُ فلانٌ مُنْطَلقاً ؟ [٦] .

ولِمَ جازَ : كان هذا الآنَ ، ولم يَجُزْ : حان آنَك ، بالبناءِ كما بُني : [٧] الآنَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الإضافةَ تُمكِّنُه بما لاتُمكِّنُ الألفُ واللّامُ اللازمةُ ؟[٨] .

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وتفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأوّلُ بعيدٌ ، إنّما يجوزُ في شعرٍ أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أنْ تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد : الذي يُقال له : الفاسقُ الخبيثُ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠١ (هارون) .

(٢) ب : بعدهما .

(٣) لم أقف على كلام المبرّد عن مذهب يونس ، غير أنّه نصٌّ على أنّ التعليق خاصٌّ بأفعال العلم والشّك . انظر : المقتضب ٣ / ٢٩٧ .

(٤) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ومن قولهما : اضْربْ أيٌّ أَفْضَلُ ، وأما غيرهما فيقول : اضربْ أيّاً أَفْضَلُ ، ويقيس ذا على : الذي ، وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك . يعني : أيُّهم ، وأجروا أيّاً على القياس ، ولو قالت العرب : اضرب أيٌّ أَفْضَلُ ؛ لقلتَه ، ولم يكن بُدٌّ من متابعتهم ، ولاينبغي لك أنْ تقيس على الشاذ المنكر في القياس » . الكتاب ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ (هارون) ، ١ / ٣٩٨ (بولاق) مع بعض الاختلاف. ويعني سيبويه بقوله : غيرهما ، نفسَه . انظر : رسالة النحاس فيما يتعلّق بالكتاب (مجلة المجمع العلمي الهندي م ١٢ ، ع ١ ، ٢ ، ص ١٢١) .

(٦) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « كما أنّك لاتقيسُ على (أَمْسِ) : أَمْسَك ، ولاعلى (أتقولُ) : أيقولُ ، ولاسائر أمثلة القول » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٢ (هارون) .

(٧) ب : يبنى .

(٨) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « ولاعلى (الآنَ) : آنَك ، وأشباه هذا كثيرٌ » . الكتاب ١ / ٣٩٨ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٢ (هارون) .

وماحُكْمُ قولِهم : أيِّي وأيُّك كان شرّاً فأخزاه اللَّهُ ؟ ولِمَ جَاز هذا ، ولم يَجُزْ : أيُّنا كان شرّاً [١] ؟ ومانظيرُه مِنْ قولِهم : أخزى اللَّهُ الكاذبَ منِّي ومِنْك ، بمعنى : منّا ، وقولِهم : هو بيني وبينَك ، بمعنى : بيننا ؟ [٢].

وما الشَّاهِدُ في قول عبّاسِ بنِ مِرداس [٣] :

فأيِّي ماوأيُّك كان شرّاً ∴ فَقِيْدَ إلى المُقامةِ لايَراها [٤]

وقولِ خِدَاشِ بنِ زُهير [٥] :

---

(١) بل يجوز ، وهو الأصل . انظر : الأغفال ١ / ٢٢٨ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٣ .

(٢) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وسألتُه - رحمه اللّه - عن : أيِّي وأيُّك كان شرّاً فأخزاه اللَّهُ ؟ فقال : هذا كقولك : أخزى اللَّهُ الكاذبَ منِّي ومنْك ، إنما يريد : منّا ، وكقولك : هو بيني وبينك ، تُريد : هو بيننا ، فإنّما تُريد : أيُّنا كان شرّاً ؟ إلا أنهما لم يشتركا في أيٍّ ، ولكنَّه أخلصَه لكلّ واحدٍ منهما » . الكتاب ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٢ (هارون) .

(٣) العباس بن مرداس « ... - نحو ١٨ هـ » .
من سُليم ، يُكنى أبا الهيثم ، شاعرٌ مخضرمٌ ، وفد على النبيّ - ﷺ - وأسلم ، قالوا : وكان ممّن حرّم الخمر في الجاهلية ، رضي اللّه عنه .
انظر : الشعر والشعراء ٢ / ٧٤٦ - ٧٤٨ ، معجم الشعراء ١٠٢-١٠٣ ، تهذيب الأسماء ١ / ٢٥٩ .

(٤) من الوافر ، من أبيات قالها لُخفاف بن نَدْبة في أمرٍ شجر بينهما ، مطلعها :
ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنِّي خُفافاً ∴ ألوكاً بيتُ أَهْلك مُنْتهاها
وبعد الشاهد :
ولا ولدت له أبداً حَصَانٌ ∴ وخالفَ مايُريد إذا ابتغاها
المقامة : الجماعة من الناس ، يدعو عليه بالعمى ، وانقاطع النسل . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٣ .
انظر : ديوانه ١٦٣ ، الكتاب ٢ / ٤٠٢ ، مجاز القرآن ٢ / ٨١ ، ١٠٢ ، المعاني الكبير ٢ / ٨٣٥ ، تفسير الطبري ١٩ / ٣٧ ، ٢٠ / ٦٦ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٤ ، ذيل الأمالي ٣ / ٦٠ ، الأغفال ١ / ٢٢٧ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٩ ، التخمير ٢ / ٢١ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٢ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ١٢ب ، ١٣٥ ب ، الخزانة ٤ / ٣٦٧ .

(٥) هو : خداش بن زُهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة ، من شعراء قيس المجيدين في الجاهلية ، واختُلف في إسلامه . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤٣-١٤٧ ، الشعر والشعراء ٢ / ٦٤٥- ٦٤٧ ، الإصابة ٢ / ٤٦١ - ٤٦٢ .
وعُزي الشاهد إلى العباس بن مرداس في : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٤ . وليس في ديوانه .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إذا الرِّجالُ تَناهَزُوا ∴ أيِّـي وأيُّكُـمُ أعـزُّ وأكْـرَمُ [١]

وقولِ خِداشٍ أيضاً :

أيِّي وأيُّ ابـنِ الحُصَيْنِ وعَثْعَـثٍ ∴ غداةَ التقينا كانَ بالحِلْفِ أَغْدَرا [٢] ؟

الجـوابُ :

الذي يجوزُ في (أيٍّ) إجراؤها على خمسةِ أَوْجُهٍ : /٧٧أ استفهامٍ ، وجزاءٍ ، وموصولةٍ [٣] ، واستعمالُها على هذه الأَوْجُهِ الثّلاثةِ أكْثَرُ ، ويجوزُ أنْ تكونَ صِفَةً للنَّكرةِ ، وحالاً للمعرفةِ [٤] .

ولايجوزُ أنْ تكونَ بمنزلةِ (مَنْ) في الامتناعِ من الإضافةِ والصِّفةِ ؛ لأنَّها لتفصيلِ ماأَجْمَلَتْهُ : ما ، ومَنْ ، وذلك التَّفصيلُ يُبَيَّنُ بالإضافةِ [٥] ، ويُوجِبُ لها بياناً تكونُ به

---

(١) من الكامل .
ورواية سيبويه : أعزُّ وأرفعُ .
تناهزوا : بدر بعضُهم إلى بعضٍ للقتال . انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٩٤ .
انظر : شعر خداش (مجلة كلية اللغة العربية ع ١٣ ، ١٤ ، ص ٥٩٨) ، الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٩ ب ، النكت ١ / ٦٨٠ ، تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٩ ، شرح أبيات سيبويه والمفصل ٢٣٥ ب .

(٢) من الطويل .
الحلف : تعاقد القوم واصطلاحهم . انظر : تحصيل عين الذهب ١ / ٣٩٩ .
انظر : شعر خداش (مجلة كلية اللغة العربية ع ١٣ ، ١٤ ، ص ٥٧٥) ، الكتاب ٢ / ٤٠٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ ، الأغفال ١ / ٢٢٨ ، النكت ١ / ٦٨٠ .

(٣) ب : وموصّلة .

(٤) قال أبو حيان : « ولم يذكر أصحابنا أنَّ أيّاً تقع حالاً » . الارتشاف ١ / ٥٤٨ .
وقد ذكر ذلك سيبويه عن الخليل ، والمبرد وغيرهما ، انظر : الكتاب ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ، الكامل ٤ / ٤٣ ، شرح التسهيل ١ / ٢٢١ ، المغني ١ / ٧٨ .
وانظر الحديث عن أقسام أيّ في : الأصول ٢ / ٣٢٣ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٣٩ - ٤٥ ، شرح المفصل ٤ / ٢١ ، شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠٦ - ٦٠٩ ، شرح الجمل ٢ / ٤٦٠ ، الملخص ٦٠٤ - ٦٠٥ .

(٥) إنما كانت للتفصيل لأنَّ معناها تبعيض ما أضيفت إليه . انظر : الكتاب ٤ / ٢٣٣ ، المقتضب ٢ / ٢٩٣ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٩ب ، شرح المفصل ٤ / ٢١ . وقد يستغنى عن المضاف إليه إذا كانت شرطاً أو استفهاماً وعُلم ماتُضاف إليه . انظر : الارتشاف ١ / ٥٤٩ .

مُعْربةً ؛ لأنَّه يُخْرِجُها عن إبهامِ الحرف[١] ، فَتَتْبَعُ الموصوفَ في الصِّفةِ ، وإذا صحَّ فيها معنى صِفَةِ النَّكِرَةِ ؛ صحَّت الحالُ في المعرفةِ على قياسِ نظائرِها في ذلك .

وإنَّما جاز أنْ تكونَ استفهاماً ؛ لِتُبينَ عن تفصيلِ ماأَجْمَلَتْهُ : ما ؛ إذْ كانَ القائلُ يقولُ : ماعِنْدَك ؟ ، فتقولُ : متاعٌ ، فيقولُ : أيُّ المتاعِ هو ؟ ، فيردُّ ذِكْرَ المتاعِ مُضافاً إليه (أيٌّ) ؛ لِيَدُلَّ على أنَّه يَطْلُبُ التَّفْصيلَ ، ولاسبيلَ إلى مِثْلِ هذا المعنى إلا بِمِثْلِ (أيٍّ) ، في موضِعِها[٢] .

وإنَّما جاز أنْ تكونَ جزاءً ؛ لِمُضارعةِ الجزاءِ للاستفهامِ ؛ إذ الاستفهامُ فيها هو الأَصْلُ بأنَّه أكْثَرُ ، والحاجةُ إليه أَشَدُّ[٣] ؛ لاستخراجِ البيانِ من المُجيبِ على هذه الجهةِ، فأمّا الجزاءُ ؛ فقد يُسْتَغنى عن (أيٍّ) فيه بـ : مَنْ ، وما ، ونحوِهما ، إلاَّ أنَّ التَّفْصيلَ الذي تَدُلُّ عليه (أيٌّ) ، مع مشاكلةِ الجزاءِ للاستفهامِ أَحْسَنُ .

وأما كونُها موصولةً بمعنى : الذي ؛ فَلِمُضارعتِها للاستفهامِ باقتضاءِ البيانِ ، فهي في الاستفهامِ[٤] تقتضي البيانَ من المُجيبِ ، وفي الموصولةِ تقتضي البيانَ بالصِّلةِ[٥] .

---

(١) قال أبو علي الفارسي : « فإن قال قائلٌ : لِمَ لم تُبْنَ أيٌّ في الجزاء والاستفهام والصلة ، وهذه كُلُّها مواضع يجمعها البناء ، ألا ترى أنَّ الأسماء التي يجازى بها كُلّها مبنيّةٌ ، وكذلك التي يُستفهم بها ، وكذلك الموصولة ، فما بال أيٍّ أعربت في هذه المواضع الثلاثة ، ولم تُبْنَ ، ومضارعةُ الأسماء للحروف في هذه المواضع وتضمُّنُها لمعانيها غير مدفوع ؟ قيل : لما كانت أيٌّ في هذه المواضع الثلاثة كلّها دالّةً على التبعيض ، وكانت جزءاً من كلٍّ حيثما تصرفت ؛ أجريت مجرى : بعضٍ ، فأُعربت كما كان خلافُها الذي هو كُلٌّ معرباً ، وهم مما يجرون الشيء مجرى خلافه كثيراً » ، الأغفال ٢ / ١٠٠٧-١٠٠٨ . وانظر : المسائل المنثورة ١١٨- ١١٩ ، المرتجل ١٧٧ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٥ .

(٢) تحدث الفارابي عن هذه المسألة حديثاً طويلاً . انظر : الحروف ١٦٥ - ١٩٤ . وانظر : المقتضب ٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤١١ .

(٤) ب : بالاستفهام .

(٥) قال الفارسي : « أيٌّ إذا كانت للخبر احتاجت إلى صلةٍ ، وإذا كانت جزاءً أو استفهاماً لم تحتج إلى صلة ؛ وذلك لأنَّها في الاستفهام لاتحتاج إلى صلة ؛ لأنَّ الصِّلة إنما هي بيانٌ لشيءٍ ، فلما كان في الاستفهام غيرُك الذي يُبَيِّن لك ويُوضِّح لك ؛ استغنيت عن الصلة في الاستفهام » . المسائل المنثورة ١١٩ .

وأمَّا كونُها صفةً للنَّكرةِ ؛ فلأنَّه يَصْلُحُ أنْ تكونَ مُبيِّنةً مع ضربٍ من الإبهامِ على جهةِ التَّفْخيمِ للشَّأنِ في مِثْلِ قولِك : مررتُ بكريمٍ أيِّ كريمٍ ، وبلئيمٍ أيِّ لئيمٍ ، فقد عَظَّمْتَ الشَّأنَ في الأَمْرَيْنِ . وعلى ذلك تجري في الحالِ [1] .

فالأَصْلُ في الموضوعِ أنْ تكونَ اسماً كسائرِ الأسماءِ في التَّعرِّي من معنى الحرفِ ، والأَصْلُ في الاستعمالِ إجراؤها في الاستفهامِ على مابيَّنا .

وتقولُ : أيٌّ أَفْضَلُ ؟ ، فَتَدُلُّ على الإضافةِ دلالةَ التَّصريحِ [2] بذِكْرِ المضافِ إليه ، ومع ذلك فالمضافُ إليه أَعَمُّ ، كأنَّكَ قُلْتَ : أيُّ الأشياءِ / ٧٧ب أَفْضَلُ ؟ ، إذا أَطْلَقْتَ اللَّفظَ على هذه الجهةِ .

ولو قُلْتَ : مَنْ أَفْضَلُ ؟ / لم تَكُنْ قد دَلَلْتَ على إضافةٍ كدلالتِك في : أيٍّ ، لادلالةَ تصريحٍ ، ولاتضمينٍ [3] ؛ إذْ كانَتْ (مَنْ) لاتُضافُ ، فأيٌّ تُحْضِرُ [في] [4] النَّفسِ معنى المضافِ إليه باقتضائها له ، واختصاصِها به ، وليس كذلك : مَنْ .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، فأيٌّ - هنا - جزاءٌ ، ودليلُه سقوطُ النُّونِ مِنْ : تَدْعُونَ ؛ لأنَّه لو كانَ استفهاماً ؛ لكانَ : أيّاً ماتَدْعُونَ ، مع أنَّ المعنى على الجزاءِ ، وهو : إنْ دعوتموه بقولِكم : اللَّهُ ؛ فهو من أسمائه الحُسْنى ، وإنْ دعوتموه بقولِكم : الرَّحمنُ ، فهو - أيضاً - من أسمائه الحُسْنى ، وفي هذا دليلٌ على جَهْلِ مَنْ تَأثَّم في دُعائه بـ : يارحمانُ ؛ لأنَّه تَشَبُّهٌ باليهودِ ، فقد بَيَّنَ اللَّهُ - جلَّ وعزَّ - لنا بأنَّ ذلك حسنٌ جائزٌ ، مِنْ غيرِ أنْ نَقْصِدَ به تَشَبُّهاً باليهودِ [5] .

---

(١) انظر : المغني ١ / ٧٨ .

(٢) يعني : دلالةً مثل دلالة التصريح ....

(٣) انظر ماتقدم في ص : ٢١٩ هـ ٤ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ممّا روي في سبب نزول هذه الآية أنَّ أهل الكتاب قالوا لرسول اللَّه - ﷺ - : إنَّك لتُقِلُّ ذِكْرَ الرحمن ، وقد أكثر اللَّه في التوراة ذكر هذا الاسم . فأنزل اللَّهُ تعالى هذه الآية . انظر : أسباب نزول القرآن ٣٠٣ ، تفسير القرطبي ١٠ / ٣٤٣ .

وتقول : أيُّها تشاءُ لك ، فهي - هاهنا - مَوصولةٌ ، كأنَّك قُلْتَ : الذي تشاءُ لك ، فإنْ زِدتَ الفاءَ ، فَقُلْتَ : فَلَكَ ؛ جاز فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : الاستفهامُ ، والجزاءُ ، والصِّلَةُ ، فتقولُ في الاستفهامِ : أيُّها تشاءُ فلكَ ؟ ، وفي الجزاءِ : أيُّها تَشَأْ فَلَكَ ، وفي الصِّلَةِ : أيُّها تشاءُ فَلَكَ [1] .

وتقولُ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، على معنى : اضْرِبْ الذي [هو][2] أَفْضَلُ ، إلا أنَّه يَحْسُنُ حذفُ (هُو)مِنْ : أَيٍّ ، ولايَحْسُنُ مِن : الذي[3] ؛ لأنَّ أيّاً أشَدُّ اقتضاءً للبيانِ من : الذي ، وأَمْكَنُ في ذلك بأمرَيْنِ :

أحدُهما : دورُها في اقتضاءِ البيانِ .

والآخَرُ : الإعرابُ الذي فيها يقتضي البيانَ عن معنى المفعولِ .

فاحْتَمَلَتْ [حذفَ][4] (هُوَ) من الصِّلةِ بما لايَحْتَمِلُه : الّذي ؛ لهذه العلَّة .

وفي التَّنزيلِ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ، فقرأها الكوفيُّون بالنَّصْبِ على حَذْفِ : هُوَ [5] ، وحَسُنَ ذلك فيها على مابيَّنا ، ولم يَحْسُنْ في : الّذي .

فأمّا الرَّفْعُ على قراءةِ غيرِهم ؛ فلا يَحتاجُ إلى إضمارِ : هُوَ [على][6] مذهبِ الخليلِ ويونُسَ ؛ لأنَّ الخليل يَجْعَلُها في مَخْرجِ الاستفهامِ على جهةِ الحكايةِ ، كأنَّه قِيْلَ : ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعةٍ / ٧٨ أ بالقولِ : أيُّهم أَشَدُّ على الرَّحمن عِتيّاً [7] ،

---

(١) ذكر سيبويه الجزاء فقط ، وذكر الفارسيّ الجزاء والصلة . انظر : الكتاب ٢ / ٣٩٨ ، المسائل المنثورة ١١٩-١٢٠ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، الأصول ٢ / ٣٢٣ ، الأغفال ٢ / ١٠٠٣ - ١٠٠٤ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢-٤٣ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ٧٠٠ هـ ١ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر رأي الخليل في : الكتاب ٢ / ٣٩٩ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ب ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ ، المرتجل ٣٠٩ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ .
ومّمن اختاره الزجاج وابن السراج . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٣٩-٣٤٠ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ .

وعلى ذلك يجيز : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ [١] .

وأمَّا يونُسُ فَيَجْعَلُه على تعليقِ الفِعْلِ كتعليقِهِ إذا قُلْتَ : أَشْهَدُ لَزيدٌ خيرٌ منك[٢].

وأمَّا سيبويه فَيَجْعَلُ الضمَّةَ ضمَّةَ بناءٍ ، وهو على معنى : الّذي ، فلابُدَّ له مِنْ حَذْفِ : هُوَ [٣].

ففيه الاختلافُ على هذه الأَوْجُهِ الثَّلاثة [٤] ، والذي عندي أنَّ قولَ الخليلِ جائزٌ حَسَنٌ ، وكذلك مَذْهَبُ سيبويه .

وأمَّا مذهبُ يونُسَ فلا يجوزُ ألبتةَ ؛ لأنَّ (اضْرِبْ) وماجرى ماجراه مِنْ (يَنْزَعُ) ليس من الأفعالِ التي تُعلَّقُ ؛ لأنَّه لايَصِحُّ أنْ يكونَ معناها في الجملةِ التي هي اسمٌ وخبرٌ كما يَصِحُّ في العِلْم وأخواته ؛ وذلك لأنَّها إذا أُلغيتْ [٥] ؛ بقيت الجملةُ التي معنى الفِعْلِ فيها يَعْمَلُ بعضُها في بعضٍ ، وليس كذلك : اضْرِبْ وأخواتُها[٦].

وأَنْشَدَ الخليلُ في صِحَّةِ مذهبِه قولَ الأَخْطَلِ :

وَلَقَدْ أبيتُ من الفَتاةِ بمنزلٍ . . فأبيتُ لاحَرِجٌ ولامَحْرومُ [٧]

---

(١) قال السيرافي : «رُوي عن الجرميّ أنَّه قال : خرجتُ من الخندق - يعني خندق البصرة - حتّى صرتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَل ؛ أي كُلُّهم يَنْصِبُ ، ولم يذكُر الكوفيون : لأضربَنّ أيُّهم أَفْضَلُ ، وقد حكاه البصريون .... » . شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ أ ، ونقله ابن يعيش في : شرح المفصل ٣ / ١٤٦ ، وكذلك الرضي في : شرح الكافية ٢ / ٥٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، الأصول ٢ / ٣٢٥ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، الأغفال ٢ / ٩٩٨ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ .
ومِمَّن ذهب مذهب سيبويه المازنيّ . انظر : الأصول ٢ / ٣٢٥ .

(٤) انظر أقوالاً أخر في : إعراب القرآن ٣ / ٢٥ ، شرح السيرافي ٣ / ١٦٩ب - ١٧٠أ ، التعليقة ٢ / ١٠٦-١٠٧ ، الإنصاف ٢ / ٧٠٩-٧١٦ .

(٥) أطلق الشارح على التعليق مصطلح الإلغاء ؛ لأنَّ التعليق ضربٌ من الإلغاء . انظر : شرح المفصل ٣ / ١٤٦ .

(٦) قال ابن الشجري : « واعتذر بعضُهم ليونُسَ ، فقال : إنَّ النّزع قد يكون بالقول » . الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ . وانظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٨ - ١٠٩ ، المرتجل ٣١٠ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٦ .

(٧) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٠٠ .

فهذا على الحكاية ، ولولا ذلك ؛ لَنَصَبَ بـ (أبيتُ) ، فقال : لاحَرِجاً ولامحروماً ، فهو مُضَمَّنٌ بأنَّه قَدْ قِيْلَ ، ولو لم يَكُنْ على الحكاية ؛ لم يكن مُضَمَّناً [١] .

وعِلَّةُ جوازِ البناءِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، خروجُه عن نظائرِه بما يقتضي حَذْفاً يكونُ الباقي بعدَه بمنزلةِ بَعْضِ الاسمِ ، وبَعْضُ الاسمِ مَبْنيٌّ [٢] ، فجرى مَجرى : ﴿ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [٣] ؛ مِنْ أَجْلِ الحذفِ [٤] الذي يقتضي تَبْقيةَ [٥] بعضِ الاسمِ [٦] ، ولايجوزُ ذلك في نظائرِه لِعلَّةٍ قد اخْتَصَّ بها ، وهو ماذكرنا .

ونظيرُها في جوازِ الحَذْفِ لما فيها من اقتضاءِ البيانِ الحَذْفُ في جوابِ السُّؤالِ ؛ لما فيه من اقتضاءِ البيانِ ، فأيٌّ مَبْنيٌّ على إجمالِ : ما ، والجوابُ مبنيٌّ على اقتضاءِ السُّؤالِ ، فتقولُ على هذا : هاتِ أيُّها أَحْسَنُ ، ولايجوزُ : هاتِ ما أَحْسَنُ ، حتّى تقولَ : هات ماهُوَ أَحْسَنُ .

ونظيرُه قولُهم : يا أللَّهُ اغْفِرْ لي ، في أنَّه لَمّا خَرَجَ عن نظائرِه ؛ جاز أنْ يَخْرُجَ بمُقْتَضى ذلك الوجه [٧] .

---

(١) ذكر السيرافي احتجاج الخليل بالبيت ونقل عن سيبويه أنه وجّهه على حذف الخبر ، والتقدير : فأبيتُ لاحرجٌ ولاحرمٌ بالمكان الذي أنا فيه ، والجملة خبر أبيت . ثم قال : « وقال الكوفيون عن الفراء في البيت شيئاً كأنَّه مأخوذٌ من قول سيبويه مغيَّرٌ إلى ماهو دونه في الجودة فقال : (لا) بمعنى : ليس ، ثم خلَّط الحاكي عنه في تقدير ذلك وأفسد ؛ وذلك أنَّه أنشد البيت : فأبيتُ لازانٍ ولامحرومٌ ، فقال : رَفَع زانياً ومحروماً لَمّا بنى (لا) على ليس ، وأضمر بعدها .... والتقدير : فأبيتُ لا أنا زانٍ ، وهذا تخليطٌ ، والذي حكى هذا أبو بكر بن الأنباري في كتابه المسمّى بالواضح ، والتخليطُ فيه أنّ (لا) إذا عملت عمل (ليس) لم تعمل إلا في النكرات» . شرح السيرافي ٣ / ١٧١ أ . وانظر : الأمالي الشجرية ٣ / ٤٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، إعراب القرآن ٣ / ٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب ، التعليقة ٢ / ١٠٦ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٤١ ، شرح المفصل ٣ / ١٤٥ .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ الروم : ٤ .

(٤) أ ، ب : الحرف .

(٥) ب : نفية .

(٦) قال الفارسي : « فإنْ قال قائلٌ : لِمَ زعم أنَّه لما حذف العائد من الصِّفة وَجَبَ البناء على الضَّمّ ؟ قيل : إنَّ الصِّلة تُبيِّن الموصول وتُوضِّحه كما أنَّ المضاف يبيِّنُه المضافُ إليه ويُخَصِّصه ، فكما أنَّه إذا حُذف المضاف إليه من الأسماء التي تبيِّنها الإضافة بَنيت ، كذلك لما حُذف العائد من الصِّلة إلى الموصول - هنا - بَنيت » . الأغفال ٢ / ٩٩٨ - ٩٩٩ . وانظر : المسائل المنثورة ١٢١ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

/ ٧٨ب وكذلك قياسُ (لَيْسَ) لمّا خَرَجَ عن نظائرِه بامتناعِ تَصَرُّفِه ؛ خَرَجَ بِلُزومِ التَّخفيفِ له[١] ، فكذلك لمّا خَرَجَ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، ببيانٍ ليس لنظائرِه مِنْ جِهَةِ التَّفْصيلِ الذي فيه ؛ خَرَجَ بالحَذْفِ الذي يَقْتَضيه ذلك الوجهُ ، وخَرَجَ بالحَذْفِ إلى البناءِ على مافسَّرنا ، فقد خَرَجَ بثلاثةِ أَوْجُهٍ : بالتَّفصيلِ ، وبالحَذْفِ ، وبالبناءِ .

وتقولُ : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، ولايجوزُ : اضْرِب اللَّذانِ أَفْضَلُ ؛ لأنَّه لايجوزُ فيه الحَذْفُ كما يجوزُ في : أيُّهم .

وتقولُ : امْرُرْ على أيُّهم أَفْضَلُ ، وامْرُرْ بأيُّهم أَفْضَلُ ، على طريقة البناءِ[٢] ، وإذا جاءَ (أيُّهم) على قياسِ أَخَواتِه في التَّمامِ ؛ لم يَكُنْ إلى البناءِ سبيلٌ ، فتقولُ : اضْرِبْ أيُّهم هُوَ أَفْضَلُ ، لاغَيْرَ[٣] .

ونظيرُه في الرَّدِّ إلى الأَصْلِ بِبُطْلانِ العِلَّةِ التي أَخْرَجَتْهُ عنه : مازيدٌ [إلاّ][٤] مُنطلقٌ[٥] .

وأَلْزَمَ سيبويه الخليلَ على الحكايةِ في : اضْرِبْ أيُّهم أَفْضَلُ ، أنْ يُجيزَ : اضْرِب الفاسقُ الخبيثُ[٦] .

وهذا الإلزامُ يَنْقَلِبُ عليه في إجازتِه البناءَ ، فيقالُ له : قد أَجَزْتَ البناءَ ؛ للحذْفِ ، وأَجَزْتَ الحذفَ ؛ للبيانِ الذي في قولِكَ : الفاسقُ الخبيثُ ، وإنْ لم يَعْتَمِدْ على الحكايةِ[٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٠ ب .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧١ ب .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، التعليقة ٢ / ١٠٦ .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧٢ أ - ب .
و (ما) في المثال رجعت إلى أصلها وهو الإهمال ؛ لأنّها حرفٌ غير مختص ، وإنّما عملت لشبهها بليس في النفي فلما انتقض النفي بإلا أهملت .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح الكافية ٢ / ٥٨ .

(٧) ماذكره الشارح لايلزم سيبويه ؛ لأنه لم يجز الرفع في المثال .

ويجوزُ : اضْرِبْ أيٌّ أَفْضَلُ ، عندَ الخليلِ ، ويونُسَ [١] ، ولايجوزُ عِنْدَ سيبويهِ في هذا الموضِعِ إلا بالنَّصْبِ ؛ لأنَّه مَوْضِعٌ يَدْخُلُه التَّنوينُ ، فَيُرَدُّ إلى الأَصْلِ [٢] .

ويجوزُ أنْ يُبنى : أَمْسِ ، ولايُبْنى : أَمْسُك ؛ لأنَّ الإضافَةَ تُمكِّنُه ، وتَمْنَعُ من بنائِه[٣] ، ولاتَمْنَعُ من بناءِ : أيُّهم أَفْضَلُ ؛ لأنَّه هناك يَدُلُّ على المحذوفِ ، فيصيرُ كبعضِ الاسمِ ، وليس كذلك : أَمْسُك ؛ لأنَّ الإضافةَ قد أَبْطَلَتْ تَضْمينَ الألفِ واللّامِ الذي كانَ في : أَمْسِ ، وليس كذلك : اضْرِبْ أَيُّهم أَفْضَلُ ؛ لأنَّ الإضافةَ لم تُبْطِلْ عِلَّةَ البناءِ ، وإنَّما تُوَجَّهُ في حالِ الإضافةِ بالحَذْفِ .

وكذلك يجوزُ : أَزيداً تقولُ مُنْطلقاً ، ولايَلْزَمُ عليه : أزيداً يَقُولُ أخوك مُنْطَلِقاً ؛ لأنَّه مَبْنيٌّ على الأَغْلَبِ في استفهامِ المُخاطبِ عن ظَنِّه ، لاعن ظَنِّ غيره [٤] .

وتقولُ : / ٧٩أ ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾[٥] بالبناءِ على الفَتْحِ ، ولايجوزُ أنْ يُبْنى : آنُك[٦] ؛ لأنَّ الإضافَةَ قَدْ أَبْطَلَتْ لُزومَ الألفِ واللّامِ على المعنى المُبْهَمِ إبهامَ الحَرْفِ ؛ إذْ قد صارَتْ الإضافةُ قد بَيَّنَتْ أنَّه على أَمْرٍ قد اخْتَصَّ بك ، وليس على تحديدِ فَصْلِ الزَّمانَيْنِ : الماضي من المُسْتَقبلِ ، كأنَّه قد أُحيل في ذلك على بيانك بالإضافةِ إليك .

وتقولُ : أيِّي وأيُّك كانَ شرّاً فأخزاهُ اللَّهُ ، والمعنى أيُّنا كان شرّاً[٧] ، وإنَّما فُصِّلَ ؛

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، شرح الكافية ٢ / ٥٧ .
وأيٌّ عندهما معربةٌ كما قال السيرافي ، وذكر الفارسيُّ أنها مبنيَّة ، والأول أرجح .
انظر : شرح السيرافي ٣ / ١٧١ب ، المسائل المنثورة ١٢٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠١ ، الأصول ٢ / ٣٢٤ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧١ب ، المسائل المنثورة ١٢٤ ، شرح الكافية ٢ / ٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ ءَآلْـَٰٔنَ .... فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ البقرة : ٧١ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ ، شرح السيرافي ٣ / ١٧١ ب - ١٧٢ أ ، الأغفال ١ / ٢٢٧- ٢٢٨ ، المسائل المنثورة ١٢٤ ، التخمير ٢ / ٢١ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٢- ١٣٣ .

لِيُؤْذِنَ التَّفْصيلُ في اللَّفْظِ على التَبرِّي[١] في المعنى على طريقِ المُبالغَةِ ، على نحوِ قولِ الشّاعرِ[٢]:

أَحارِثُ إنَّا لو تُساطُ دماؤُنا ∴ تَزايَلْنَ حتّى لايَمَسَّ دمٌ دَما[٣]

فهذا مبالغةٌ ، لا أنَّ الدَّمَ إذا خُلِطَ لايَخْتَلِطُ في الحقيقةِ .

فأمَّا قولُهم : هو بَيْني وبينَكَ ، على معنى : بَيننا ؛ فإنَّما كُرِّرَ توكيداً[٤] .

وقال عبَّاسُ بنُ مِرْداسٍ[٥]:

فأيِّي [ما][٦] وأيُّك كانَ شرّاً ∴ فقِيْدَ إلى المُقامةِ لايَراها[٧]

وقال خِداشُ بنُ زُهيرٍ :

ولَقَدْ عَلِمْتُ إذا الرِّجالُ تَناهَزُوا ∴ أيِّي وأيُّكُمُ أَعَزُّ وأَكْرَمُ[٨]

وقال خِداشٌ أيضاً :

أيِّي وأيُّ ابنِ الحُصَينِ وعَثْعَثٍ ∴ غَداةَ الْتَقينا كانَ بالحِلْفِ أَغْدرا[٩]

---

(١) التبرِّي : من البراءة ، وهو من لحن العامة ، والصواب : التبرُّؤ . انظر : تصحيح التصحيف ١٩٦ .

(٢) هو المُتلمِّس جرير بن عبدالمسيح الضُّبَعي « ... - نحو ٥٠ ق هـ » كان ينادم عمرو بن هند ، وهو خال طَرَفة ، وصاحبه في قصة الكتاب المشهورة . انظر : طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥٥ - ١٥٦ ، الشعر والشعراء ١ / ١٧٩ - ١٨٤ ، معاهد التنصيص ٢ / ٣١٢- ٣١٥ .

(٣) من الطويل ، من قصيدة مطلعها :

يُعَيِّرُني أُمِّي رجالٌ ، لا أرى ∴ أخا كَرَمٍ إلاّ بأنْ يتكَرّما

الحارث هو ابن التوأم اليشكري ، وتساط : تخلط . وتزايلْن : تَفَرَّقْنَ . انظر : الخزانة ١٠ / ٥٩ - ٦٠ . انظر : الديوان ١٦ ، الأصمعيات ٢٤٥ ، البيان والتبيين ٣ / ٦٠ ، الحيوان ٣ / ١٣٦ ، الشعر والشعراء ١ / ١٨١ ، الاشتقاق ٣٤٢ ، رسالة العدالة ١٥٢ ، بهجة المجالس ١ / ٦٩٨ ، فصل المقال ١٣٢ ، مختارات ابن الشجري ١١٩ ، الحماسة البصرية ١ / ٤١ ، معاهد التنصيص ٢ / ٣١٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٤٠٢ ، الأغفال ١ / ٢٢٧ ، شرح المفصل ٢ / ١٣٢ .

(٥) ب : مروان .

(٦) ساقط من النسختين .

(٧) تقدَّم مخرجاً في ص : ٧٠٤ .

(٨) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٠٥ .

(٩) تقدَّم تخريجه في ص : ٧٠٥ .

بابُ أيٍّ الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ[١]

الغرضُ فيه :

أنْ يُبَيِّنَ مايجوزُ في (أيٍّ) الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ ممّا لايجوزُ[٢] .

مسائلُ هذا البابِ :

ما الذي يجوزُ في (أيٍّ) الذي لايَصْلُحُ فيه البناءُ ممّا لايجوزُ ؟ ولِمَ ذلك ؟ .

ولِمَ لايجوزُ فيه البناءُ إذا جاء على التَّمامِ ؟ وهل ذلك لأنَّه لايَجِبُ له بحقِّ الأَصْلِ ، ولا الشَّبَهِ كما لايَجبُ لغيرِه من الأسماءِ المُتَمكِّنة ؟ .

وماحُكْمُ : اضْرِبْ أيَّهم هو أَفْضَلُ ؟ ولِمَ لايجوزُ فيه البناءُ[٣] ؟ وماقياسُه على مذهبِ الخليلِ ويونُسَ في الحكايةِ ، وتعليقِ الفعْلِ ؟ ولِمَ جاز فيه الرَّفْعُ على الحكايةِ ، ولَمْ يَجُزْ فيه على تعليقِ الفعْلِ في مَذْهَبِ يُونُسَ ؟ .

وماحُكْمُ : اضْرِبْ أيَّهم كانَ أَفْضَلَ، واضْرِبْ أيَّهُمْ أبوه زيدٌ[٤] ؟ وهل النَّصْبُ في جميع هذا لاخلافَ فيه ؟ .

وماحُكْمُ : اضْرِبْ أيُّهم عاقلٌ ؟ ولِمَ خالفَ حُكْمَ : اضربْ أيَّهم هو عاقلٌ ؟[٥] .

وهل يجوزُ على قولِ بعضِ العَرَبِ : ماأنا بالذي / ٧٩ب قائلٌ لك شيئاً ؟ ولِمَ جاز على هذا ، ولم يَجُزْ : ما أنا بالذي مُنْطَلِقٌ ؟ ومافي طولِ الكلامِ ممَّا[٦] يُحسِّنُ

---

(١) ترجمة الباب عند سيبويه : هذا باب مجرى أيٍّ مضافاً على القياسِ . انظر : الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣ (هارون) .

(٢) تحدث سيبويه عن حكم أيّ إذا تمّت صلتها ، وحكم حذف صدر الصِّلة مع الذي .

(٣) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « وذلك قولُك : اضربْ أيَّهم هو أَفْضَلُ ، .... جرى ذا على القياس ؛ لأنَّ (الّذي) يحسُنُ هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣ (هارون) .

(٤) هذا سؤالٌ عن قول سيبويه : « واضْرِبْ أيَّهم كان أَفْضَلَ ، واضْرِبْ أيَّهم أبوه زيدٌ ، جرى ذا على القياس ؛ لأنّ (الذي) يَحْسُنُ هاهنا » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣ (هارون) .

(٥) هذا السؤال عن قول سيبويه : « ولو قلتَ : اضْرِبْ أيُّهم عاقلٌ ؛ رفعتَ ؛ لأنَّ : الذي عاقلٌ ، قبيحةٌ ، فإذا أدخلتَ هُوَ ؛ نصبت لأنَّ : الذي هو عاقلٌ ، حَسَنٌ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : هذا الذي هو عاقلٌ ؛ كان حسناً » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٣-٤٠٤ (هارون) .

(٦) ب : فيما .

الحَذْفَ ؟ وهل ذلك لأنَّ الطَّويلَ أحقُّ بالتَّخفيفِ ، مع مايَتَضَمَّنُه بطولِه من البيانِ ، فهو أَحْمَلُ للحَذْفِ ؟ [1].

---

(١) هذا السؤال عن قول سيبويه : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّه سمع أعرابياً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً ، وهذه قليلة ، ومَنْ تكلّم بها فقياسُه : اضْرِبْ أيُّهم قائلٌ لك شيئاً . قُلت : أفيقال : ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال : لا ، فقلتُ : فما بالُ المسألة الأولى ؟ فقال : لأنَّه إذا طال الكلامُ فهو أمثلُ قليلاً ، وكأنَّ طولَه عِوَضٌ من تركِ : هُوَ ، وقلَّ مَنْ يَتكلَّم بذلك » . الكتاب ١ / ٣٩٩ (بولاق) ، ٢ / ٤٠٤ (هارون) .